**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة الجزائر**

**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**

|  |  |
| --- | --- |
| **فرع: مالية** | **قسم علــوم تجارية** |

***مذكــرة الـتخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس***

***في العلوم التجارية***

**تحت عنوان :**

الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري

من إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذ:

***بويوسف وسيلة بناي مصطفى***

***عباسي هاجر*** الاستاذ المؤطر

***اكنيوان عميروش***

السنة الجامعية

20082009-

دعاء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة

و السلام على رسول الله

» اللهم إنا نسألك يا مؤنسا كل وحيد يا قريبا غير بعيد

يا شاهدا غير غائب يا غالبا غير مغلوب يا حي يا قيوم يا بديع

السموات و الأرض يا ذو الجلال و الإكرام نسألك بسم الله الرحمان الرحيم الذي عنت له الوجوه و خشيت له الأصوات و جلت له القلوب

أن تصلي على محمد و على اله و أن تعطينا النجاح و الفلاح و أن

توفقنا و تنصرنا و تيسر لنا دربنا «

» ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطاءنا ,ربنا لا تحمل علينا

إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به

و اعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا يا ارحم الراحمين «

-أمين يا رب العالمين-

شكر و إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا

على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل, الذي لا يسعنا

و نحن ننهيه إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة, و إلى كل من وقف بجانبنا في هذه المرحلة المهمة والحاسمة من مشوارنا الدراسي و العلمي بلا استثناء ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **بناي مصطفى** الذي اتاح لنا الفرصة للتطرق إلى هذا الموضوع الحساس و الذي أمدنا بيد المساعدة و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته و إرشاداته التي لولاها لما

استطعنا استكمال هذا العمل المتواضع .

كما نهدي عملنا هذا وثمرة جهدنا إلى المكان الذي

احتضننا طيلة أربع سنوات, المكان الذي عشنا فيه ذكريات لا تنسى,

إلى كلية **دالي ابرلهيم** التي زودتنا بدروس و معلومات استطعنا من خلالها أن نبني مستقبلنا, كما نهديه إلى من وقف بجانبنا و ساندنا و شجعنا على اختيار هذا الموضوع, إلى من رأينا فيه خير مثال عن الأستاذ المخلص الجاد في عمله

إلى الأستاذ **بناي مصطفى**

ستبقى مثلنا الأعلى دائما ….

وسيلة و هاجر

الخطة

مقدمة

- I الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية

**تمهيد للفصل**

**المبحث الأول :** مفاهيم أساسية حول الأزمة المالية

المطلب الأول : الرؤية التاريخية للازمة

المطلب الثاني :مفهوم الأزمة في الفكرين الرأسمالي و الاشتراكي

المطلب الثالث :المفهوم العام للازمات المالية

**المبحث الثاني :** أسباب و تطورات الأزمات المالية

المطلب الأول :الأسباب العامة المؤدية للازمات المالية المطلب الثاني :تطور الأزمات المالية

المطلب الثالث :مؤشرات الأزمات المالية و المخاطر التي تنجم عنها

**المبحث الثالث :** أنواع الأزمات المالية

المطلب الأول :الأزمات المصرفية

المطلب الثاني :أزمات أسعار الصرف

المطلب الثالث : أزمات الديون الخارجية

**المبحث الرابع** : أهم الأزمات الإقتصادية والمالية

المطلب الأول :أزمة الكساد1929

المطلب الثاني :أزمة أكتوبر1987

المطلب الثالث : أزمة النمور الأسيوية 1997

**خلاصة الفصل**

II -الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية

**تمهيد للفصل**

**المبحث الأول :** دراسة الأزمة المالية الحالية

المطلب الأول : الأزمة المالية العالمية 2008

المطلب الثاني :كرونولوجية الأزمة المالية

المطلب الثالث : أسباب الأزمة المالية

**المبحث الثاني :** آثار و انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي

المطلب الأول : آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد الولايات

المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني :آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد البلدان المتقدمة

المطلب الثالث : آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد البلدان النامية

**المبحث الثالث :** سياسة معالجة الأزمة المالية

المطلب الأول : إجراءات للتخفيف من الأزمة المالية المطلب الثاني : الحلول المقترحة المطلب الثالث : توقعات و تساؤلات

**خلاصة الفصل**

III -الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني

**تمهيد للفصل**

**المبحث الأول :** مراحل تطور الاقتصاد الوطني

المطلب الأول : المرحلة الإشتراكية 1962-1989 المطلب الثاني : مرحلة التحول للرأسمالية والإصلاحات الإقتصادية

1989-1999

المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

**المبحث الثاني** : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي

المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الثالث : حالة الشراكة الأوروجزائرية

**المبحث الثالث** : تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الوطني العام تحت تأثير الأزمة المطلب الثاني : أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري المطلب الثالث : سياسة مواجهة الجزائر للأزمة المالية

**خلاصة الفصل**

الخاتمـة

المقدمة

المقدمة

المقدمة

المقدمة

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

المقدمة أ

لقد إنطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والإستقرار، وأن الإستثناء هو الأزمات، لكن وتيرة الأزمات المالية المتكررة و تلاحقها عالميا تعارضت مع ذلك حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وصار الإستثناء هو الإستقرار وهذا لما شهده تاريخ دول العالم من أزمات اقتصادية كل أزمة تختلف عن الأخرى وتتعدد أنواعها وتتنوع حسب المواقف والأحداث التي تنشأ بسببها تبدأ كأزمات إقليمية تصيب أسواقًا واسعة ، ثم غالبًا ما تتحول إلى أزمات عالمية كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثمانينيات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية، وكما يحصل الآن في السوق الأمريكية التي تمثل ربع اقتصاد العالم.

كون اقتصاد الولايات المتحدة يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي إعتبرت الأزمة التي هزت كيانها و التي بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 ،الأخطر و الأسوء في تاريخ الأزمات المالية،والتي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة،. ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمدد وتتفاقم في صورة إنهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات تمويل عقاري وصناديق الاستثمار، وتبع هذا الانهيار المالي الخطير مؤسسات مالية وبورصات عالمية لدول أخرى هذا بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وكذلك المعادن النفيسة وخصوصا الذهب. كل تلك الإضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل ، وأصبح الذعر وإنهيار الثقة في الأسواق المالية هو العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم، وإن اختلفت حدته من دولة إلى أخرى.

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية على إقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة، بل شملت دولا أخرى نامية على إعتبار أنها جزء من منظومة الإقتصاد العالمي وتربطه علاقات إقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين دولة وأخرى على حسب درجة إرتباطها وإندماجها في الإقتصاد العالمي، فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية ، و هذا لما مرت به من تحولات إقتصادية كانت لها إيجابيات وسلبيات في نفس الوقت إبتداءا من إنتهاجها لنظام إشتراكي و إنتقالها إلى اقتصاد السوق و الذي بصدده عرفت تغيرات جذرية و إصلاحات هيكلية و التي كانت من بين أهدافها قيادة الجزائر إلى الإنفتاح الاقتصادي و هو السبب الذي جعلها كغيرها من الدول ليست بمنأى من تداعيات الأزمة، وهذا بغض النظر عن درجة تأثرها سواء

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

المقدمة ب

بشكل مباشر أو غير مباشر، في المدى الطويل أو القصير، إلا أن عمق الأزمة و شموليتها ترتقب كل دولة مواجهتها و إيجاد حلول للخروج منها وعودة الإستقرار للأسواق العالمية وبالتالي إلى أسواقها المحلية التي باتت مهددة دون استثناء.

1. تحديد صيغة الإشكالية:

نظرا لأن الأزمة المالية الحالية أصبحت أهم موضوع يشغل الرأي العام في العالم حيث كثرت الآراء والمخاوف حول هذه الأزمة كونها أزمة معقدة ومتباينة من دولة لأخرىولأنها ما زالت مستمرة ولم تضع أوزارها بعد, فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

*إلى ماذا تعود نشأة الأزمة المالية الحالية وما مدى تأثيرها على إقتصاديات دول العالم عموما و الجزائر خصوصا ؟*

ولمناقشة هذه الإشكالية طرحنا أسئلة فرعية أخرى أهمها:

* ما هو واقع الأزمة في العالم و ما هي أهم الأزمات الإقتصادية التي هزت الإقتصاد العالمي ؟
* كيف تطورت أزمة الرهون العقارية الأمريكية لتصبح أشد أزمة شهدها العالم و ما هي آثارها على الإقتصاد العالمي ؟
* ما مدى ودرجة تأثر الإقتصاد الوطني بالأزمة المالية خصوصا لما مر به من تحولات اقتصادية ؟

.....إلى غير ذلك من التساؤلات

1. الفرضيات :

* يمكن أن يكون نشوء الأزمات الإقتصادية السابقة والأزمة المالية الحالية راجعة كلها إلى نفس الأسباب ولها نفس النتائج .
* يمكن أن تعود نشأة الأزمة المالية العالمية الحالية إلى أزمة الرهون العقارية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية كما من الممكن أن تشكل هذه الأزمة نقطة تحول في تاريخ الإقتصاد العالمي.
* بعد كل المراحل والأزمات التي مر بها الإقتصاد الوطني، وإنفتاحه على الإقتصاد العالمي من الممكن أن يكون تأثير الأزمة حادا جدا ويؤدي إلى ركود وكساد إقتصادي.

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

المقدمة ج

1. أسباب إختيار الموضوع :

* إنطلاقا من الأوضاع المالية العالمية الحالية ، وبعد البحث والتشاور مع **الأستاذ المشرف** إرتأينا التطرق إلى موضوع الأزمة المالية العالمية الحالية إذ أنها أنسب موضوع يستحق الدراسة في الوقت الراهن لما تتميز به من الإستمرار وعدم الإستقرار،كما أنها موضوع جديد لم يتم التطرق إليه آنفا.
* ومحاولة إثرائنا للدراسات في الجزائر حول هذا الموضوع الحساس وهذا بعرضنا لهذه الأزمة بشكل مبسط ومحاولة التطرق إلى جوانبها المختلفة.

1. أهمية الموضوع :

يكتسي هذا الموضوع أهمية حساسة لعلاقته المباشرة بالإقتصاد الوطني والعالمي ، إذ أضحى النظام المالي العالمي الحالي مهددا بالإنهيار في ظل إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية الكبرى و بالتالي لجوء الحكومات إلى تأميمها، الشيء الذي جعل العديد من الخبراء الماليين يدعون إلى استبدال النظام الحالي بنظام تلعب فيه الدولة دورا أكثر أهمية.

ولذلك لابد من التطرق إلى هذه الأزمة المالية العالمية ومحاولة معرفة وتحليل الآثار والإنعكاسات التي قد تسببها....

1. أهداف الموضوع :

* معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تحول أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أزمة مالية هزت الكيان الإقتصادي العالمي.
* إبراز التحديات التي سيواجهها الإقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الجزائري بشكل خاص.
* الإستفادة من الأخطاء التي أدت إلى نشوء هذه الأزمة ومحاولة تفادي أزمات مستقبلية قد تكون أشد وأعنف.

1. منهج الدراسة :

لدراسة الجوانب والنقاط المتعلقة بالموضوع، تم الإعتماد على: المنهج التاريخي وذلك بتطرقنا إلى مختلف الأزمات التي مرت في تاريخ الإقتصاد العالمي ومختلف المراحل الإنتقالية التي مر بها الإقتصاد الوطني ، المنهج الوصفي وذلك بوصف مختلف الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

المقدمة د

الحالية ومختلف مراحلها وإنعكاساتها على مختلف بلدان العالم، والمنهج التحليلي وذلك بعرضنا لبعض المنحنيات والجداول التي تخدم الموضوع وتحليلها.

وهذا بالاعتماد على الأفكار والمعلومات المستقاة من عدة مراجع باللغة العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المجلات والتقارير الصادرة من منظمات متخصصة.

***وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ارتأينا تقسيم العمل إلى 3 فصول للأسباب الآتي ذكرها:***

* ***ضرورة تخصيص فصل أول للعموميات تمهيدا للتعمق في الموضوع.***
* ***شرح أسباب الأزمة الحالية و انعكاساتها و ما يتعلق بها، و هذا ما قصدناه في الفصل الثاني.***
* ***البحث في مدى تأثير الأزمة على الإقتصاد الوطني ، وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأخير.***

* الفصل الأول تحت عنوان ***عموميات أساسية حول الأزمة المالية*** سينصب الإهتمام على مفاهيم أساسية للأزمة المالية ومفهومها من المنظورين الرأسمالي والإشتراكي كما سنتطرق إلى أهم مسببات الأزمات المالية وتطوراتها وأنواعها والمؤشرات التي يمكن أن تنبئ بحدوثها كما سنركز دراستنا على أهم الأزمات المالية (أزمة الكساد1929 ،أزمة أكتوبر1987 ،أزمة النمور الآسيوية 1997) وظروف حدوثها وأسبابه والآثار المترتبة عنها على جميع الأصعدة.
* الفصل الثاني تحت عنوان ***الأزمة المالية العالمية الحالية*** ويعتبر فصلا جد مهم لأننا سنستعرض فيه إلى حقيقة أزمة الرهون العقارية الأمريكية وكيف نشأت وتطورت لتتحول وتنتقل من أزمة بنكية أمريكية إلى أزمة عالمية هزت الكيان الإقتصادي العالمي وسنعرف ما مدى تأثيرها على إقتصاديات الدول ومحاولة عرض سياسة معالجة وإجراءات للتخفيف من آثار الأزمة وأهم التساؤلات التي تنتظر إجابة فيما يخص الأزمة.
* الفصل الثالث تحت عنوان ***إنعكاسات الأزمة على الإقتصاد الوطني*** وهو أهم فصل في موضوعنا وقد إرتأينا قبل التطرق إلى الأزمة وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني التعرف على المراحل والإصلاحات التي مر بها إقتصادنا وإنتقاله من الإشتراكية إلى الرأسمالية ، ثم الخوض في مدى إرتباط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد العالمي من تجارة خارجية وإستثمارات أجنبية إضافة إلى الشراكة الأوروجزائرية ، وبعدها معرفة ما مدى تأثر الجزائر بهذه الأزمة ، ومحاولة إيجاد حلول للتخفيف من آثار الأزمة في حالة إستمرارها.

*الفصل الأول*

*الفصل الأول*

*الفصل الأول* عموميات أساسية

*الفصل الأول* حول الأزمات

المالية

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 05

***تمهيد***

رغم إختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات المالية عبر العصور و الأنظمة إلا أنها ضمنيا تتفق كل التعاريف المقدمة, في كون الأزمات هي تلك الإختلالات العميقة والإضطرابات الحادة والمفاجئة في بعض التوازنات الإقتصادية , يتبعهما إنهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى، تكون لهذه الاختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة، بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لتنتقل و تصبح أزمة سوقية ثم أزمة دولية ثم أزمة عالمية .

لقد تعددت أشكال و أنواع الأزمات فمنها أزمات الديون و أزمات مصرفية وأزمات سعر الصرف و قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير ( 1933-1929)، ولذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الإقتصاد العالمي وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق ولكن بدرجات متفاوتة، وخلال الفترة ( -1979 1997) كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية، و كانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعا خلال الفترة ( - 1975 1986 ) ، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة ( 1987-1997 ) وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة إذ أن الأزمة الحالية يمكن أن تكون أشد و لكنها ليست أول الأزمات التي واجهها العالم فقبل التطرق إلى هذه الأزمة و المشاكل الناجمة عنها لا بد من التطرق إلى مفهوم الأزمات بشكل عام و إلى أسبابها و تطوراتها و أنواعها ، و كذلك إلى تحليل طبيعة أهم الأزمات المالية السابقة لعلنا نستفيد من الأخطاء السابقة في مواجهة الأزمة الحالية و مخاطرها التي تهدد العالم أجمع.

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 06

**المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الأزمات المالية**

لقد شكل تكرار وإنتشار عدوى الأزمات المالية عبر دول العالم، ظاهرة مثيرة للقلق والإهتمام ,لما ينتج عنها من آثار سلبية حادة وخطيرة تهدد الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول المعنية لتنتقل بعد ذلك إلى دول أخرى ،لذا إرتأينا في هذا المبحث البدء بمفاهيم أساسية حول الأزمات المالية عامة، حيث سنتطرق إلى رؤية تاريخية للأزمات ومفهومها في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي وماهيتها بشكل عام

**المطلب الأول: الرؤية التاريخية للأزمة**

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة إنهيارات مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر تلك الأزمات ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوربا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث إعتبرت أزمة عام 1866 من أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت بإستقرار النظام المالي البريطاني. **(1)**

ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الأطلنطي حيث وقع الإنهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات( 1929 – 1933 ) حيث إرتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و بالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك.وإستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك ثم ظهرت أزمة عام 1967 بتدني معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص في فرنسا من خلال الإنخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي لها مما أدت إلى تدهور قيمة الفرنك و ارتفاع معدلات التضخم ثم ظهرت أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين أي في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، وتوسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك في العام 1982 وتبعها عدد من الدول مثل الأرجنتين وكندا.. ثم إنهيار بورصة لندن في أكتوبر 1987... والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات بدأت بإنهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي إتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها. **(2)**

وحدث بسببها إنهيارات كثيرة في تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا وأندونيسيا..في كل هذه الإنهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً أي السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفاً ولكنها كانت تشترك في

-(1) عبد لله شحاتة , الأزمة المالية » مفهوم و الأسباب/11/12 « 2008 ,ص01 www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

-(2) عبد الرحيم حامدي , الأزمة المالية العالمية و أثرها على الفكر الاقتصادي و الإسلامي الخرطوم , 2008/10/21ص 03

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 07

ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الإنهيار.. وهي ظهور أو بروز دين Debt كبير يفوق طاقة الإقتصاد أو السوق.. وتتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود إقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عطالة كبيرة وقد اعتبرت العطالة أخطر هذه المشاكل.

ولهذا كانت أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي »برنارد كينز« لمنع النتيجة النهائية وهي البطالة عن طريق تدخل الدولة تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة ، نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية ظهور نظام عالمي جديد بعد الح.عII . هو ما يعرف بنظام Britton Woods الذي نتج عنه قيام: صندوق النقد الدولي وهدفه منع الإختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر التبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً في دول أخرى، والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة .

وأردف نظام »بريتون وودز« لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة إختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين وظهور نتائج ذلك في دين العالم الثالث في السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغرته بزيادة العون في عقد التنمية الفاشلة. وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الإقتصادي العالمي بالسعي عن طريق بازل 1 و بازل 2 التي تختص بالدرجة الأولى بالإشراف والرقابة على البنوك. لتقوية النظام المالي العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف التي كانت تعتمد على الإستدانة التي تعتبر السبب الحقيقي لظهور أزمة أخرى وهي الأزمة المالية العالمية الحالية**(1)**..  .

**المطلب الثاني: مفهوم الأزمة في الفكرين الرأسمالي والإشتراكي**

لقد عرف تاريخ العالم نظامين إقتصاديين كبيرين هما النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي وكل واحد منهما كون إطارًا تأسيسيًا للنشاط الإقتصادي لمختلف الدول التي كانت تنتهج أيا من النظامين لكن تبقى الأزمة بغض النظر عن أسباب نشوبها و نوعيتها تهدد إستقرار كل منهما .

**الفرع** I : **مفهوم الأزمة في الفكر الرأسمالي**

إن النظام الرأسمالي لا ينظر إلى الأزمة على أنها مصيبة كبرى تنزل عليه من فوق، ولا على أنها لعنة تسقط عليه من الخارج، وإنما على أنها من صميم عمله وأنها مقوم من مقوماته الفكرية ودعامة من دعاماته الإيديولوجية. وقد أثبت هذا النظام بالفعل، وفي مستويات متعددة أنه لا يعمل ولا ينمو إلا عبر أزمات.

-(1) عبد الرحيم حامدي , مرجع السابق , ص 04

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 08

وهذا لا يصدق على مظهر معين من مظاهره أو جانب معين من جوانبه وإنما يطبع مقوماته الفكرية ومؤسساته السياسية وآلياته الاقتصادية. لسنا في حاجة إلى الوقوف عند أمثلة بعينها فيما يتعلق بالتطور الفكري لأسس الليبرالية. ويكفينا أن نذكر بصفة عامة بأن تلك الأسس قد عرفت عبر تاريخها أزمات قيل عندها أن الليبرالية لن تقوم لها بعد قائمة ، وأن عقلانيتها وديمقراطيتها وتقدمها وإزدهارها ، لن تقوى على تجاوز ما تتعرض إليه من أزمات. إلا أن التاريخ كان يكذب هذه التوقعات، وهو لم يعمل في الحقيقة إلا على إعطاء معنى مغاير لمفهوم الأزمة ليبعده. لا ينفي هؤلاء وجود أزمات، إلا أنهم يميزون بينها حيث هناك أزمات رغم قوتها إلا أنها تسفر عن إنتعاشة وتجدد. و رغم المشاكل و المخاطر التي قد تسببها الأزمات إلى أن الرأسماليين يؤمنون بأنها شر لابد منه.**(1)**

**الفرع** : II**الأزمة من المنظور الإشتراكي**

يرى الإشتراكيون أنه لا وجود للأزمات في ظل النظام الإشتراكي القاضي بالمساواة و عدم الإحتكار وتدخل الدولة التي تنظم السوق وتفرض عليه قوانين وتتفادى الأزمات قبل وقوعها ويرون أن جذور الأزمات المالية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر ولكن من أجل الربح. وهذه العملية تتم بشكل تنافسي بين

الشركات الرأسمالية. كل شركة تحاول تعظيم أرباحها ونسبة مبيعاتها في الأسواق من خلال تكثيف إستغلال عمالها ومن خلال توسيع وتطوير إنتاجها بالإستثمار في أدوات الإنتاج وهذه الطبيعة التنافسية والإستغلالية للإنتاج الرأسمالي تؤدى إلي عدد من التناقضات الجوهرية.     
النظام الإشتراكي هدفه تلبية حاجات البشر وليس الربح. نظاماً قائماً على التخطيط الديمقراطي لعملية الإنتاج والتوزيع والإستهلاك وليس على فوضى السوق والتنافس والذي لا ينتج إلا الإهدار والأزمة والفقر للغالبية. نظاماً قائماً على المساواة بين البشر وليس تراكم المليارات (بالدولار) في أيدي قلة صغيرة من المحتكرين في حين يجوع مليارات من البشر. نظاماً قائماً على الملكية العامة لوسائل الإنتاج تحت السيطرة الديمقراطية للعمال وليس على الملكية الخاصة والتي ظلوا يدافعون عن مزاياها في زيادة الإنتاج والكفاءة ولم نرى منها أبداً سوا الإحتكار والنهب والتداخل بين المال والسلطة.

و يقول الاشتراكيون أن الدليل على مصداقية مبادئهم الإشتراكية هو أنه بعد حصول أي أزمة مالية يجد الرأسماليون نفسهم أمام حل واحد وهو تدخل الدولة لإنقاذ الموقف التي هي من صميم مبادئ النظام الإشتراكي مثلما حدث في كل الأزمات السابقة. **(2)**

-(1)المجلة الاقتصادية, عبد السلام بن عبد العالي  » أزمة  و أزمة, «  العدد ,15 الأردن , 2008/11/13

-(2)سامح نجيب   »الأزمة المالية رؤية اشتراكية «  , 2006/08/26 , [WWW.echetirakiyoun.com.pdf](http://WWW.echetirakiyoun.com.pdf)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 09

**المطلب الثالث: المفهوم العام للأزمات المالية**

تعرف الأزمة الماليةFinancière Crise بأنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الإقتصادية أو في مجمل النشاط الإقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض والطلب ( الإنتاج والإستهلاك ) .**(1)**

يستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان إصطلاح الدورة المالية Cycle بدلا من كلمةCrise

التي تدل على الأزمة ، يمثل الفرق بين الإصطلاحين ، أن الأزمة تدل على الإختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة ، في حين تدل الدورة Cycle على إنتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها ، مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية .

كما يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعـار الأسهـم و السندات، و كذلـك إعتمادات الودائع المصرفية، و معدل الصـرف.

هـذا الاختلاف في تقديـر الظـواهر الخاصة بالإرتفاع و الإنخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها.**(2)**

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث إنخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

في الأخير نقول أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن هناك خصائص أساسية تبرزها مهما كانت طبيعتها والمتمثلة في :

* حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، وإستقطابها لإهتمام الجميع.
* التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
* تصاعدها المتواصل مما يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
* نقص المعلومات الكافية عن الأزمة وسيادة حالة من الخوف من آثارها وتداعياتها.
* أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الإتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

-(1) مجلة معلومات ,فلاح شفيع , النشاط الربوي و الأزمات المالية ,العدد الأول ,لندن في15 /10 /2008

-(2) Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 10

**المبحث الثاني: أسباب وتطورات الأزمات المالية**

إن لكل أزمة مالية أسبابا تراكمت و أدت إلى نشوئها ومخاطر نتجت عنها لذا سوف نتعرض في مبحثنا هذا إلى أهم الأسباب التي تحدث الأزمات، وتطوراتها، والمخاطر التي يمكن أن تسببها .

**المطلب الأول :الأسباب العامة المؤدية للأزمات المالية**

أجريت دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلدا خلال العشرين عاما المنصرمة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نظريات مفسرة لظهور الأزمات المالية والتي تختلف من حيث نوعها كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني. فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو إنكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب إنهيار حاد في أسواق الأسهم خاصةً بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول ؛ أو بسبب أزمة عملة وإنهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدد من الآثار السلبية على المسار التنموي للإقتصاد القومي ولهذا ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المالية المختلفة على أن أسباب حدوث الأزمات يعود إلى مجموعتين من العوامل**. (1)**

**الفرع** I : **العوامل الإقتصادية الكلية**

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الإقتصادية الكلية ومن هذه المسببات**(2)**:

I 1**- - الإختلالات الهيكلية الكلية :** وهى الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بنية الاقتصاد الوطني وما يترتب عنها من تدهور لبعض القطاعات الإقتصادية إضافة إلى ظهور عجز كبير في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.

I **2-** **- التدفقات الرأسمالية والسياسات النقدية المتبعة :** تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرًا إقتصاديا كليًا يلعب دورًا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة ، حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض وتقلل من حوافز الاستثمار من جهة ، كما أن هذه التدفقات تزيد من حجم الودائع المصرفية وتغري المصارف على زيادة الإئتمان بغض النظر عن ملائمة هذا الإئتمان من جهة أخرى ، وهنا لا بد أن تتدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الإقتصاد.

-(1) عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي , عمان , دار المجلاوي لنشر ,1999 ,ص 200

-(2) مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، عبد الله إبراهيم القويز ، الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، العدد4 ,ديسمبر 1998 ، ص01

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 11

I **3-** **- سياسات الإقراض:** قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الإزدهار الإقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها :

* الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح .
* التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض.

حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الإقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الإئتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى إقتصادية لهذه المشروعات ، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة ( إقراض بعض الأعضاء ،و المسؤولين التنفيذيين في البلد) لعبت دورًا كبيرًا في توسع حجم الإقراض المصرفي**(1)**

I **4-** **- سياسات سعر الصرف :** تلعب أسعار الصرف المرنة أو المقيدة دورًا أساسيا في أزمة النظام المصرفي ، فأسعار الصرف المرنة يمكن أن تزيد من حدة المضاربة وهذا راجع لأن تغير سعر الصرف يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج القومي . أما نظام سعر الصرف المقيد فإنه يزيد من هشاشة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات الخارجية حيث يزيد من نسبة العجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم المعروض النقدي ويرفع من أسعار الفائدة المحلية ، مما يقود في النهاية إلى تخفيض حجم الإئتمان المصرفي**(2) .**

I **5-** **- الإصلاحات الإقتصادية والتحرر المالي :** إن الإصلاحات الإقتصادية غير المناسبة والمبالغ فيها أحيانًا تشكل ضغوطًا غير إعتيادية على النظام المصرفي وتكون سببًا للأزمة ، فتحرير أسعار الصرف مثلا يضعف من إمكانية النظام المصرفي في تنظيم الأسعار قصيرة الأجل ، كما أن خفض القيود على الإقراض المصرفي يزيد من الطلب على الإئتمان الموجه نحو بعض القطاعات الإقتصادية ، وخير مثال على ذلك حالة المكسيك حيث تم إقرار برنامج الإصلاحات الإقتصادية في بداية التسعينيات وكان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور نقدي وإرتفاع معدل الإئتمان ليصل إلى 40% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة ب % 10خلال الثمانينيات**(3)**.

I **6-** **- تشوه نظام الحوافز :** إن ملاك المصارف والإدارات العليا لا يتأثرون ماليًا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصًا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته ، كما حدث مثلا في كوريا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج **.(4)**

-(4)-(3)-(2)-(1)عبد الله إبراهيم قويز, مرجع السابق , ص02

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 12 ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضًا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها ، كانت من أسباب ظهور الأزمات وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها بحيث لم يحدث أي تغيير في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الإئتمان ، ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى .وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات والإستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها. **(1)**

**الفرع** : II**العوامل الإقتصادية الجزئية**

تلعب العوامل الإقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دورًا هامًا في نشوء الأزمات المالية ويمكن حصر هذه العوامل في ما يلي**(2)** :

II 1**- - إرتفاع نسبة القروض**:حقوق الملكية مما يضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي خصوصًا في وقت الأزمات الإقتصادية حيث تتلكأ مشروعات الأعمال في تسديد الإلتزامات المصرفية التي ترتبت عليها في فترات الرواج السابقة .

II **2-** **- وجود علاقة حميمة بين المصارف والشركات** : حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الإئتمانية لهم دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الإئتمانية ، وقد أشارت الكثير من الدراسات أن المصارف الآسيوية دخلت في علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الشركات مما نجم عنه الإفراط في منح الإئتمان لقطاعات إقتصادية لا تتمتع بالجدارة الإئتمانية تحت تأثير الممارسات الإدارية الرديئة، والفساد ، ونقص المعلومات .

II **3-** **-** إن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الإلتزامات الواردة في ميزانيات المصارف وإنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمتها ، حيث أن إرتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف ، أو تراجع أسعار الأسهم والعقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي .

II **4-** **-** عدم توافق تواريخ الإستحقاق حيث أن المشكلة التي تواجه مديري المصارف هي كيفية تحويل تواريخ الإستحقاق للودائع قصيرة الأجل لتمويل عمليات إئتمانية طويلة الأجل ، بل إن الأمر يتعدى أحيانًا عدم التوافق بين تواريخ الإستحقاق ليصل هيكل الودائع المصرفية وهيكل الإئتمان المصرفي .

-(1) عيسى محمد الغزالي , الأزمات المالية ,سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية , ماي , 2004 ص 08

-(2) عبد الله إبراهيم قويز, مرجع السابق , ص03

الأزمة المالية و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 13

**المطلب الثاني : تطور الأزمات المالية**

عند البحث عن أنجح السياسات لمحاولة تفادي حدوث أزمات في المستقبل و إدارتها بفعالية أكثر ، من الطبيعي أن يحدث التركيز على نوع الأزمات التي يتوقع حدوثها مستقبلا ،ويبدوأن هناك فوارق مهمة بين أزمات التسعينات و مشاكل المدفوعات التقليدية التي واجهها العالم في الماضي, و تترتب عن هذه الفوارق و الإختلافات نتائج مهمة بالنسبة لدور المؤسسات التي تتصدى لمواجهة هذه الأزمات، وعلى الأخص الصندوق ومن هنا تناولنا حالة التطور التي عرفتها الأزمة بين الأزمات التقليدية والحديثة.

**الفرع** I : **الأزمات التقليدية (1)**

إن من أهم مسببات هذه الأزمات هي العملة أي إنتهاج السياسات المالية و النقدية التوسعية ،التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب، و سعر صرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة، و عجز غير قابل للإستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ،ثم إنخفاض في الإحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر يؤدي إلى نشوب الأزمة، و منع الأزمات في هذه الحالات كان يعني إعادة التوازن المالي و النقدي قبل أن يفلت زمام هذه التجاوزات ،كانت إدارة الأزمات تعني بالنسبة للصندوق تقديم العون المالي المؤقت حتى لا يؤدي التضييق الإقتصادي على المستوى الكلي إلى الركود الإقتصادي في البلاد أو يزيد من حدته، كانت المساعدة مرتبطة بإعادة الإنضباط المالي و النقدي و إلى الحد الذي كان الهدف فيه هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي و إستقرار سعر الصرف.

ومن بين الأزمات التقليدية التي مر بها العالم **(2)**:

* الأزمات ما بين الحربين.
* أزمة الفرنك و الجنيه في الستينات.
* إنهيار نظام بريتون وودن ببداية السبعينات.
* أزمة Baringsسنة 1890
* أزمة الدولار 1896 – 1894

**الفرع**: II**الأزمات الحديثة** **(3)**

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينات صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها ، و لكنها جميعا إشتركت في ظاهرة واحدة مهمة أي أنها أزمات مصدرها حساب رأسمال ،وعليه فهي تختلف

Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in -(3)-(1) UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva

- (2) بلقاسم العباس , أسباب الأزمات المالية و النماذج المفسرة لها, معهد العربي للتخطيط الكويت ,عمان2006 ص 03

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 14

تماما عن مشاكل المدفوعات القديمة و التي عادة ترتبط بالحساب الجاري لميزان المدفوعات و لهذا زادت إمكانية تعرض البلاد النامية لمثل هذه الأزمات في التسعينات لأن عددا كبيرا منها قام بتحرير القيود على حركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق تكامل أوثق مع أسواق رؤوس أموال عالمية و تحسين إمكانية الحصول على تدفقات رأسمالية دولية، لاشك أن مدى النفاذ إلى هذه الأسواق قد تحسن كثيرا ولكن ذلك كان على حساب زيادة في مخاطر التقلب و عدم الإستقرار و ظاهرة التقلب هذه معروفة في الأسواق المالية بما في ذلك السوق المالي الدولي من الممكن أن تزيد التدفقات إلى الخارج عن حد متناسب يمكن تبريره و ذلك عندما تتغير التوقعات في الإتجاه المعاكس و تتغير ثقة المستثمرين .

من بين الأزمات الحديثة**(1)**:

* أزمة جنوب شرق آسيا منتصف 1997-1996
* أزمات أوربا ERM 1993- 1992
* أزمة أمريكا اللاتينية (المكسيك) Taquila 1995-1994

**الفرع**III : **تفسير و تحليل هذه الأزمات**

لعل أقرب ما يوضح طبيعة هذه الأزمات هي نظريات أو نماذج أزمات العملة والتي توفرت عنها أدبيات غزيرة في السنين الأخيرة الجيل الأول من هذه النماذج يفسر الأزمات على أنها النتيجة المتوقعة لإتباع سياسات ينقصها التوافق و الإنسجام على سبيل المثال محاولة تبني سعر صرف ثابت مع ممارسة سياسة نقدية مفرطة في التوسع و يركز الجيل الثاني من هذه النماذج بصفة أشد على التغيرات في توقعات المستثمرين (إتجاهات السوق) التي تؤدي إلى إشعال فتيل الأزمة في الحالات التي تكون فيها البلاد معرضة للأزمة ومثقلة بحجم مفرط من الديون قصيرة الأجل و تبدو هذه النماذج الأخيرة أكثر ملائمة لتفسير الأزمات المعاصرة .

لقد أزالت الحركة العالمية لإنتقال رؤوس الأموال الفواصل بين الأنظمة المالية المحلية و الدولية هذا يعني أنه أصبح من الصعب تصور إصلاح ميزان المدفوعات الدولي بدون إصلاح نظام مالي محلي طالما كانت الأنظمة المالية المحلية و الدولية مفصولة عن طريق القيود على حركة رأس المال كان تمويل عجز موازين المدفوعات التي كان مصدرها الحساب الجاري الذي يعني ضمنيا تقييد السياسات المالية والنقدية ومع هذه الحركة الواسعة فإن تحقيق الإستقرار لميزان المدفوعات يعني إستقرار حساب رأس المال الذي يتطلب إعادة ثقة المستثمرين وهذا يعني إعادة ثقة الإستقرار للنظام المالي المحلي**(2)** .

-(1) بلقاسم العباس , مرجع سابق ,ص 04

-(2) محمد الفنيش, البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية, سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم ,17 جدة,2000,ص18

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 15

**المطلب الثالث : مؤشرات الأزمات المالية و المخاطر التي تنجم عنها**

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل الأزمات المصرفية تداهمنا فجأة ؟ أم أن هناك بعض الأعراض والمؤشرات التي نستطيع من خلالها التنبؤ بإحتمال وقوع هذه الأزمات، وللإجابة على هذا التساؤل نستطيع القول أن التطورات التي حدثت في مجال العلوم الإقتصادية قد وفرت مجموعة من الأدوات التحليلية التي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات عبر مجموعة من المؤشرات وإعتبرت أيضا أن تصنيف المخاطر يعتمد على درجة إحتمالية الخسارة، فعندما تزداد فرص الخسارة يعتبر الخطر عالياً .

**الفرع** I : **مؤشرات حدوث الأزمات المالية(1)**

I 1**- -** إرتفاع رصيد الديون المتعثرة : لا شك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه،ومهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الإئتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم ، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية) 5 – 10 %( وعند تجاوزها هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية .

I **2-** **-**غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول) خاصة العقارية( بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في إختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصًا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالإلتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة وإستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى إقتصادية أو تواجه نقصًا في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق) قطاع العقارات مثلا ( من جهة أخرى.

I **3-** **-** التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لإنخفاض موجودات المصرف على مطلوباته.

I **4-** **-** الإعسار المصرفي والذي يعتبر مؤشرًا أوليًا على أزمة النظام المصرفي ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة ، والتدهور السريع في نسب رأس المال ، وإنخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار .

-(1) عبد الله إبراهيم القويز , مرجع سابق,  ص04

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 16

**الفرع** : II**مخاطر الأزمات المالية(1)**

II 1**- - مخاطر السوق :** وهي مخاطر الظروف المتغيرة للسوق الناجمة إما عن التغيرات الإقتصادية الكلية ( تغيرات هيكل الطلب ، هيكل الإنتاج ) أو عن طريق تغير القيمة السوقية للموجودات بسبب ظروف الدورة الاقتصادية ( حالتي الكساد والرواج ) .

II **2-** **- المخاطر الإئتمانية :** وهي المخاطر التي تتمثل بعدم مقدرة المدينين على الإيفاء بالإلتزامات المترتبة بذمتهم بسبب مخاطر السوق المشار إليها أعلاه مما يرفع من حجم الديون المتعثرة ويُدخل المصارف في حالة الإعسار الذي يكون عادًة بداية الأزمة للنظام المصرفي .

II **3-** **- مخاطر السيولة :** وهي المخاطر التي تنجم عادًة عن إقدام المودعين على سحب ودائعهم بمبالغ كبيرة وبشكل جماعي في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات وتعتمد شدة ودرجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول والمحافظ الإستثمارية لديها .

II **4-** **- العدوى :** ويقصد بها إنتقال المشاكل التي تواجه مصارف معينة بالتأثير على مصارف أخرى ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي ويعتبر الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع ) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

II **5-** **- الخطر المعنوي:** يتمثل الخطر المعنوي في إفراط تدخل الدولة أو المؤسسات المالية الدولية في تحديد إتجاهات سياسة الإقراض للنظام المصرفي عن طريق الإلتزام بتوجيه القروض نحو قطاعات قد يكون فيها العائد على المدى القصير مرتفعًا جدًا ، في حين أن توقعات التسديد على المدى البعيد غير مؤكدة إلا أنه يأمل أن يتم تحمل المخاطر المترتبة على ذلك من قبل الغير(الدولة أو المؤسسات الدولية)

**الفرع**III : **نتائج الأزمات المالية**

تترتب على الأزمات المالية سلسلة من الإنهيارات ويمكن حصر نتائجها فيما يلي**(2)** :-

* ضياع مدخرات المودعين وثرواتهم .
* ضعف الثقة في النظام المصرفي بإعتباره وسيطًا بين المدخرين والمستثمرين .
* توقف الكثير من المشروعات التي تعتمد في تمويلها على المصارف المتعثرة ، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الإئتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التشغيلية ، ويرتفع معدل إفلاس الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة .

-(2)-(1) نفس المرجع سابق,  ص05

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 17

* تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض قيمة الأصول الرأسمالية مما يدخل النظام الإقتصادي في معضلة خصوصًا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية .
* توقع حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة خصوصًا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل المسؤولية في الوفاء بها .
* عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الإقتصاد الوطني ، وإذا كانت لديهم إستثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محافظ الأوراق المالية فإنهم سيهرعون إلى سحب هذه الإستثمارات إلى خارج الدولة مما يشكل ضغطًا على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي يؤدى إلى تدهور أو إنهيار قيمة العملة الوطنية .
* تضاءل الثقة بالأنظمة الإقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.
* إنخفاض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.
* تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وإنخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي هبوط عام في الأسعار و حدوث بطالة .
* حدوث إنخفاض في الدخل الوطني وإنكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة.
* فقدان ثقة المواطنين في البنوك وسحب إيداعاتهم منها .
* إزدياد معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات .
* إنخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين ومعدل إستخدام الطاقة الإنتاجية.

وإزاء هذا الكم الكبير من المخاطر يعتبر تشغيل جهاز الرصد والإنذار المبكر للأزمات المالية والمصرفية أمرًا لا غنى عنه وهناك حاجة مستمرة إلى تطوير أدوات هذا الرصد تجنبًا لوقوع هذه الأزمات.**(1)**

-(1) نفس المرجع سابق,  ص 06

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 18

**المبحث الثالث : أنواع الأزمات**

على إختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والإقتصادية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع فمنها أزمات مصرفية , أزمة أسواق المال ، أزمة العملة وأسعار الصرف، وأزمة الديون

**المطلب الأول :الأزمات المصرفية**

يتسم العمل المصرفي بالمخاطرة في محيط خارجي معقد وتنتابه درجة من اللا يقين ومنه تواجه المصارف خطر الهزات التي قد تؤدي إلى إفلاسها. ومن هنا سنتناول تعريف الأزمات المصرفية والأسباب المؤدية إلى تعرضها إلى هزات وأزمات وكيفية تحديد المؤشرات وقياسها.

**الفرع** I : **تعريف الأزمات المصرفية**

تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية إلتزاماتها الداخلية للتحويل فلن يستطيع بطبيعة الحال الإستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وإمتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الإئتمان و تميل الأزمات المصرفية إلى الإستمرار وقتا أطول من أزمات العملة ، و لها آثار أقسى على النشاط الإقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ،ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.(1)

**الفرع** : II**أسباب الأزمات المصرفية**

إن أسباب الأزمة المصرفية كثيرة لكن يمكن تصنيفها إلى : (2)

II -1- **أسباب الإقتصاد الجزئي** :

* عدم الإتفاق بين أصول و خصوم البنوك )إلتزامات قصيرة المدى مقابل أصول طويلة المدى أو إلتزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية ( .

-(1) عبد لله شحاتة , مرجع سابق ,ص 03

-(2) بلقاسم العباس , مرجع سابق ,ص 12

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 19

* تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض.
* ضمانات حكومية مفرطة و إجراءات تحفز على المخاطرة .
* تحرير مالي مبكر في ظروف تنظيمية و رقابية غير ملائمة.

إن جزءا كبيرا من المسببات الجزئية هي نتيجة المعاملات المالية التي تجرى في إيطار معلومات غير متكافئة والتي يمكن أن تسبب تزايد درجة المخاطرة من قبل البنوك و المتعاملين.

II **2-** **- أسباب الاقتصاد الكلي(1)**

* صدمات خارجية و داخلية أي تغير في معدلات التبادل أو إرتفاع في سعر الفائدة العالمي و التغيرات في النشاط الحقيقي .
* إرتفاع مستويات الإندماج المالي و عولمة الإستثمار و الإنفتاح و بالتالي إنخفاض في أسعار الفائدة مما زاد من تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الناشئة.
* إنخفاض أسعار الأسهم و أسعار الأصول الأخرى مثل العقارات.
* توسع مفرط في الإقراض.
* نظام سعر الصرف المتبع .
* العوامل الخارجية مثل تغير أسعار الفائدة و تذبذب التدفقات الدولية تلعب دورا كبيرا في نشوب الأزمات المصرفية خاصة إذا تزامنت مع سياسات تنظيمية و سياسات رقابة غير ملائمة أي إيطار قانوني ضعيف – ملكية مركزة – آلية غير واضحة لتقييم المخاطر .

II **3-** **- تأثر النظام المصرفي و المالي(2)**

* تدهور الوضع المالي للبنوك نتيجة لقلة المعلومات خلال فترة الأزمة و ميول المتعاملين الإقتصاديين للمخاطرة حتى إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة مما يؤثر على المحافظ المالية للبنوك و قطاع الأعمال .
* المخاطرة الأخلاقية أي إتخاذ إجراءات من قبل البنوك غير مرغوب فيها من قبل السلطات النقدية و دخول المتعاملين في عمليات يمكن أن ينتج عنها عدم القدرة على تسديد الديون وهنا تزيد مشكلة الإختيار السيئ أي المتعاملين الأكثر احتمالا لعدم تسديد الديون هم الذين يتحصلون على قروض ينتج عن هذه الحالات عدم قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد المالية مما ينتج عنه تراجع في النشاط الاقتصادي و تدهور للوضع المالي للبنوك و مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

-(2)-(1) نفس المرجع سابق ,ص 13

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 20

**الفرع**III :**محددات الأزمة المصرفية(1)**

* منهج الإشارات الذي يعتمد على إختيار مجموعة من المتغيرات في كل متغير يتم حساب المتوسط قبل الأزمة مقارنة مع الفترات العادية .
* قبل حدوث الأزمة ينمو الإقراض المحلي بسرعة و تتعاظم الضغوط على النظام المصرفي بعد تحريره.
* التحرير المالي قد يعكس أيضا بإرتفاع الودائع و إرتفاع معدلات أسعار الفائدة والتي تكون قيمتها القصوى بمحاذاة تاريخ الأزمة .
* إرتفاع وتيرة تدفق رأس المال قصير الأجل قبل حدوث الأزمة.
* تراجع أسواق الأوراق المالية سنة قبل حدوث الأزمة.
* تراجع معدلات النمو في القطاعات الحقيقية أي معدل نمو الإنتاج.
* تراجع الأسواق المالية تزامنا مع تصريحات حادة في أسعار الأصول الحقيقية خاصة في قطاع العقارات .
* تسارع معدلات التضخم و توسع الإختلال في توازن المدفوعات.
* نمو إقراض قوي.

**المطلب الثاني : أزمات أسعار الصرف**

من أهم القضايا المعقدة في ميدان إقتصاديات أسعار الصرف هو تفهم العوامل المعقدة التي تؤدي إلى إنهيار أسعار الصرف والناجمة عن الهجمات التضاربية. في هذه الحصة سوف نتناول مفهوم أزمة الصرف وما هي القوى المسببة لها وهل يمكن التنبؤ بها.

**الفرع**  I : **تعريف أزمات أسعار الصرف(2)**

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات لدى إتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدى لإنهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياَ تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي

-(1) نفس المرجع سابق ,ص 13

-(2) محمد الفنيش , مرجع سابق ,ص 20

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 21

أو تزايد في التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الإقتصادي وحدوث الإنكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

**الفرع** : II**أسباب أزمات سعر الصرف(1)**

* أزمات الصرف يمكن أن تتولد عن طريق آثار العدوى بحيث أن حدوث أزمة في بلد معين تؤدي إلى حدوث أزمات في بلدان أخرى، هذه العدوى يمكن أن تنتقل عن طريق: ميزان المدفوعات والإرتباطات المالية أو بكل بساطة عن تشابه الأساسيات الميكراوية.
* التحول الكبير والمفاجئ في حدود التبادل وأسعار الفائدة الدولية والتي أثرت على العديد من الدول في نفس الوقت والتي تعرف بالآثار المونسونية.
* إنخفاض غير متوقع لأسعار الصادرات يؤثر على خدمة ديون المؤسسات وبالتالي ينعكس على أداء البنوك بالإضافة إلى تقلب أسعار الفائدة في الدول الصناعية أصبحت ذات أهمية قصوى في أسواق الدول الناشئة مما يعكس إندماج الأسواق المالية و عولمة الإستثمار.
* إنخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية أدى إلى تدفق الأموال نحو الأسواق الناشئة ، إذن إرتفاعها المفاجئ قد يؤدي إلى تدفق عكسي لهذه الأموال.
* هذا الإرتفاع يؤدي إلى رفع تكاليف البنوك و المؤسسات للحصول على التمويل و يزيد من مشاكل الإختيار العكسي و المخاطر الأخلاقية وهشاشة النظام المالي.
* وجود تنظيم محكم و دون إحتياط لازم فبإستعمال مؤشر تغييرM1 إلى M2 كدليل للتغير في الوساطة المالية و بالتالي يعكس التحرير المالي ، فإن سلوك هذا المؤشر كان معنويا أعلى عن الفترات العادية في المراحل الأولى من الأزمة ثم بدأ بالإنخفاض ، لكن هذا السلوك لم يكن نمطيا في كل الأزمات.
* العجز الشديد في الموازنة و الميزان الجاري لعبت كذلك دورا معنويا في هذه الأزمات و هذا ما أكدته الدراسات.
* تذبذب رأس المال قصير المدى خاصة في حالات الإتجاهات العكسية.
* إرتفاع معدلات التضخم .
* إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر.

-(1) بلقاسم العباس , مرجع سابق ,ص 14

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 22

**الفرع**III :**قياس أزمة سعر الصرف و تحديد مدتها(1)**

* إن التعرف على مسلسلات الضغوط على سعر الصرف و تحديد مدتها قد يتم بإستعمال بعض المعايير الإحصائية .
* إن أزمة الصرف تعرف ببساطة على أنها تدهور أو تخفيض شديد للعملة فهذا المعيار يستثني حالات خضعت فيها العملة لضغوط شديدة لكن السلطات نجحت في الدفاع عن العملة عن طريق التدخل في سوق الصرف أو بواسطة أسعار الفائدة.
* بالمقابل يمكن بناء مؤشر لضغوطات المضاربة مثل: تغير العملة ،تغير الإحتياطي ،أسعار الفائدة فمثلا يمكن إستعمال متوسط مثقل لسعر الصرف و الإحتياطي و سعر الفائدة لدولة معيارية وهذا لدراسة مسلسلات أزمة الصرف ومنه يتم التعرف على الأزمات بواسطة القيم المتطرفة لمؤشر ضغوطات المضاربة مثل هذا المؤشر سيدرج مسلسلات الأزمات التي تدهور فيها سعر الصرف بشدة ويتم تحديد مسلسل الأزمة عندما يفوق المؤشر x1,5) الإنحراف المعياري +متوسط المؤشر( القيمة المعيارية
* وإستنادا لهذه المعايير تم تحديد ما بين1975 و 1997 ما يعادل158 مسلسلا يمثل أزمات صرف.

**المطلب الثالث: أزمة الديون الخارجية**

تعتبر أزمة الديون الخارجية والتي تفاقمت في الكثير من الدول خاصة النامية ، وهذا مع بداية الثمانينات، من أهم التحديات التي تواجهها إقتصاديات هذه الدول . ولا شك أن هناك أثاراً إقتصادية وسياسية كثيرة ترتبت ولاتزال تترتب على الديون وأعباء خدمتها مثل الآثار على الإحتياطات الدولية ، ميزان المدفوعات ، التبعية ..الخ .

**الفرع** I **:تعريف أزمة الديون الخارجية**

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد إلتزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.**(2)**

-(1) نفس المرجع سابق ,ص 15

-(2) محمد الفنيش , مرجع سابق ,ص 25

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 23

**الفرع** : IIأ**سباب تطور أزمة الديون في الدول المدينة**

II -1- **العوامل الداخلية** :

* عجز الدول عن سداد ديونها .
* من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة أي العجز الداخلي نتيجة للإختلالات الهيكلية.
* وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي إتبعتها الدول المتوسطة و المنخفضة الدخل منذ زمن طويل إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الإنتشار في الدول النامية إلا منذ بداية الثمانينات .
* العجز المستمر في ميزان المدفوعات هو أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول المدينة خاصة المتوسطة و المنخفضة الدخل ولا شك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود و أعباء و موارد يمثل صورة صادقة للإقتصاد القومي و خاصة درجة إنفتاحه على العالم الخارجي وقد عانت الدول المدينة عجزا في الحساب الجاري و التجاري.
* إخفاق النمو بتحصل الدول على قروض ذي إلتزامات مستقبلية على أمل أن إسثماراتها ستؤدي إلى رفع وتائر النمو و بالتالي توفر الموارد لدفع المستحقات لكن مع إنهيار نموذج النمو المتبع في الدول النامية أي سياسة إحلال الواردات أدى إلى إرتفاع المستحقات و عدم توفر الموارد الضرورية للإيفاء بهذه المستحقات**(1)**.

II **-2**- **العوامل الخارجية** :

* الكساد و تدهور شروط التبادل التجاري لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الإنكماشية في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات إلى تدهور النمو الإقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود إقتصادي مما أدى إلى إنخفاض الطلب على صادرات الدول النامية .
* كان لسياسات الإقراض الدولية و إرتفاع أسعار الفائدة دورا رئيسيا في زيادة حجم الديون الخارجية للدول المدينة و لقد توسعت بعض البلدان في الإقتراض و أخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة و الغير ميسرة حيث أدى الإتجاه إلى الإقتراض التجاري قصير الأجل و بفوائده المرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول النامية**.(2)**

-(2)-(1) بلقاسم العباس , مرجع سابق ,ص20

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 24

**الفرع**III :**دور صندوق النقد الدولي في منع حدوث الأزمات**

حين حدوث أزمة الديون تحاول إدارة الأزمات بحكمة و نجاح الحد من أثارها الضارة ثم حسمها في النهاية و هو أمر في غاية الأهمية و لكن ما هو أفضل من ذلك وأقل تكلفة هو التوفيق في إتباع سياسات تساعد على منع حدوث الأزمات أصلا وعليه فمن المفيد طرح السؤال عن الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي حاليا أو يمكن أن يلعبه مستقبلا في مجال منع حدوث الأزمات .

عمليا لا يستطيع الصندوق القيام بهذا الدور إلا إذا كان في إمكانه تشجيع البلاد على اللجوء المبكر إليه طلبا للمشورة الفنية والمساعدة المالية قبل حدوث الأزمة أي حينما تكون إمكانية حدوثها لا تزال قائمة

في الوقت الحاضر يتم تدخل الصندوق بعد حدوث الأزمة أي حينما تتجه البلاد إليه طلبا للمساعدة المالية وفق ذلك فإن معظم البلدان لا يرون الإقتراض من الصندوق أمرا جذابا و لا تقبل عليه إلا عندما لا تكون هناك بدائل أخرى، في إمكان الصندوق بالطبع أن يقدم المشورة و الرأي للبلاد أثناء إجراء المشاورات الدورية و هذا من صميم عمله و لكن هذه المشورة غير ملزمة. الشروط الملزمة يتضمنها البرنامج الذي يتفق عليه مقابل تقديم العون المالي و الذي لا تتقدم البلاد بطلبه إلا بعد حدوث الأزمة إذا النفوذ الحقيقي الذي يمكن أن يمارسه الصندوق من خلال شرطيته لا يتم في غيبة التفاوض على برنامج، لا يمكن أن تساهم شرطية صندوق في تقليل احتمال نشوب الأزمات في المستقبل إلا إذا توفرت الشروط التالية :

* أن يكون للصندوق برامج يتم إعدادها بطريقة جيدة لحل المشاكل القائمة و أن يتم تطبيقها بإنتظام
* الإهتمام بإستعادة الدول المدينة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية .
* تحليل أسباب و طبيعة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية.
* الطلب منها إتخاذ خطوات و سياسات معينة للقضاء عليها.
* الإصرار على تبني سياسات تصليح هيكلي مع صندوق النقد الدولي قبل بدء المفاوضات.

كلما زادت نسبة البرامج الرديئة إما بسب ضعف محتواها الإقتصادي أو لأنها تجاهلت الأوضاع و الظروف السياسية و الإجتماعية القائمة في البلد المعني قلت فرص إحتمال اللجوء المبكر إلى الصندوق قبل حدوث الأزمة من طرف البلاد التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها وبالطبع فإن تأجيل القيام بالإصلاحات الضرورية المطلوبة في وقت مبكر يمكن أن يعني زيادة إحتمال حدوث الأزمات في المستقبل .

-(1) محمد الفنيش , مرجع سابق ,ص 41

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 25

**المبحث الرابع : أهم الأزمات المالية**

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين عددا من الأزمات المالية والتي كان لها وقع و أثر كبيرين على إقتصاديات البلدان، بهدف التعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت إقتصاديات هذه الدول، إرتأينا دراسة بعضها من خلال ثلاث مطالب نتعرف من خلالها على طبيعة هذه الأزمات و أسباب ظهورها و مختلف النتائج المترتبة عنها .

**المطلب الأول : أزمة الكساد 1929**

بعد الأزمة التي إجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الإستقرار في العلاقات النقدية و المالية الدولية، و إستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي و الإقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك و ذلك نتيجة للإصلاحات النقدية و المالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الإستقرار ما لبث أن إختفى مع إنفجار أزمة 1929 . والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي وأقواها أثراً. حيث إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %، ثم توالت الإنهيارات في أسواق المال على هذا النحو ثم ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للإقتصاد الأمريكي وما تبعه من إنهيار في حركة المعاملات الإقتصادية في الإقتصاد الأمريكي . مرت هذه الأزمة بمراحل أهمها**(1)** :

* إنطلقت الأزمة من بورصة "وول ستريت" بالولايات المتحدة الأمريكية. في يوم 24 فيفري 1929م
* ما بين 1929 و 1930م عمت الأزمة و.م.أ وكندا ثم أمريكا الجنوبية.
* في عام 1931م إنتقلت الأزمة إلى أوربا(فرنسا، إنجلترا،ألمانيا) ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية إضافة إلى المشرق العربي ، أستراليا ، اليابان..
* في 1932م إنتقلت إلى باقي أوربا بإستثناء روسيا. كما عمت باقي الدول الإفريقية الشمالية منها و الغربية...

يفسر إنتقال الأزمة نحو الدول الأخرى بالعلاقات الوثيقة بين القطاعات الإقتصادية في النظام الرأسمالي من جهة وبالعلاقات التي تربط بين الأنظمة الرأسمالية عبر العالم.إلا أن السبب الرئيسي هو سحب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس أموالها المستثمرة بالدول الأوربية وغيرها من البلدان التي لحقتها الأزمة.

(1)**-** ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979 ، ص ص 104- 106

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 26

**الفرع** I :**أسباب الأزمة**

إن هذه الأزمة ليست إلا حلقة ضمن سلسلة الأزمات الدورية التي يسقط فيها النظام الرأسمالي.بحيث أدى إرتفاع الإنتاج الفلاحي و الإنتاج الصناعي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تكدس البضائع مما أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الإقتراض من أجل شراء مختلف المواد الإستهلاكية و الأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.

و كانت الآراء الإقتصادية و إعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض و الطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن و القضاء على الكساد القائم، خاصة عند إتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى إرتفاع إنتاج السلع الإستهلاكية و إنخفاض البطالة مؤقتا، كما إتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

و نتيجة للأوضاع المذكورة، إنصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وإرتفعت أسعار الأوراق المالية ،و أدت هذه السلوكيات إلى إرتفاع أسعار أسهم أردأ الشركات، و أصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، و أسر أمريكية.

و قد إستمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي إندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الإقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، و هكذا إرتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالإستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون$ سنة 1923 إلى 10000مليون $ سنة 1929. **(1)**

**الفرع** : II**خصائص الأزمة**  تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في**(2)** :

* تسببت في زعزعة الإستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
* إستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.
* عمق وحدة هذه الأزمة بشكل إستثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا: إنخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% ، كما إنخفضت عمليات الخصم و الإقراض مرتين، و كان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين .

(1)**-** نفس المرجع السابق ص 110

(2) - مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال ) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص ص 100- 101

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 27

* الإنخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929.

في بداية الأزمة، كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع إستمرار الأزمة، إنخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

**الفرع**III  **:آثار** **الأزمة على الدول الصناعية (1)**

أحدثت الأزمة إنهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث إنتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد إنتقلت الأسعار من 134 %سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، و كذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

-هذا الإنخفاض، له إنعكاسات مباشرة على إنخفاض الأرباح و تراكم رأس المال، و على النشاط الإقتصادي ككل، يتبع ذلك إرتفاع في معدلات البطالة وإنخفاض الأجور، ففي إنكلترا، إنخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، و كذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك في1929 لتنخفض إلى72مليون مارك في 1932

-وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الإنخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأسمالية، و كل هذا له إنعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، و لكن كذلك على تصدير رأس المال الذي إنخفض من 1325 مليون $ عام 1928 إلى 1,6 مليون $ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في إنكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933 .

-وإضافة إلى هذا ، فإنه بين سنتي 1929 و 1933 ، إنخفضت أسعار المنتجات بـ %45,7 ،. و بصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة ( و.م.أ ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وإيطاليا) إنخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية إنكماشا بـ 40% مقارنة بسنة 1929، و بـ 74% مقارنة بحجمها العادي.

إلى جانب الإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي عرفتها الدول الأوربية عقب الحرب العالمية الأولى فإن هذه الأخيرة إقترنت بمجموعة من الأحداث الكبرى أهمها :

* فقدان أوربا لصدارتها الإقتصادية العالمية لفائدة و.م.أ .
* سقوط النظام القيصري بروسيا وظهور النظام الإشتراكي.

-(1)محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995 ، ص 73- 74

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 28

* نهاية الرايخ الثاني في ألمانيا و نهاية الإمبراطورية النمساوية المجرية.
* تغيير الخريطة السياسية لأوربا.
* تكريس عصبة الأمم لخدمة مصالح الدول الأوربية الإمبريالية

و من بين النتائج المترتبة :**(1)**

* إمتدت آثار هذه الأزمة لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
* فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الإقتصادي الحر المعروف ب "دعه يعمل، دعه يمر".
* قيام الإقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الإقتصاد الحر.
* ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

**المطلب الثاني: أزمة أكتوبر 1987**

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987 ، و المتمثلة في الإنخفاض الكبير و المستمر في أسعار الأوراق المالية، قد نتجت عن إتجاه أسعار الفائدة نحو الإرتفاع، و توقع حدوث أزمة إقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الإقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية( خاصة الأسهم) إلى إنخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنبا لإنخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة و أن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع و لا يوجد مشترون.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار،و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

و كان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الإدخارات و الإستثمارات تأثيرا سلبيا على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة إنخفاض عوائدها، بينما يعود إرتفاع أسعار الأوراق المالية في و. م .أ في بداية 1986 إلى زيادة أرباح الشركات الأمريكية و دخول الإقتصاد الأمريكي في نمو إقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.ثم أدى الإنخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك**(2)**

-(1) عبد لله شحاتة , مرجع سابق,ص06

(2) - مروان عطون، مرجع سابق ، ص ص 100- 101

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 29

**الفرع** I :**أسباب حدوث الأزمة**

لقد إختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر1987 ، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

I **-1-** **أسباب تتعلق بكفاءة السوق:** هناك ثلاث تفسيرات، و هي: **(1)**

* الإنهيار هو إنعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و إنتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الإستثمارات المالية.
* الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح إرتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي أن تكون عليها.
* إنتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكه الوقوع بسبب إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

I **-2-** **أسباب أخرى:** من بينها**(2)**

* إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار $ ، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب، و بعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.
* رفع أسعار الفائدة، بسبب إستمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك إضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .
* تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985 ، بنسب جد عالية، و قد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم ، حيث أقر أنه يفضل إنخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت.
* التعامل عن طريق أحدث الوسائل و الأساليب الإلكترونية مما سهل إنتقال الأزمة و بسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.

-(1) منير ابرهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997 ،ص 602 -603 .

2) ) - الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، 1997 ،ص 134 - 135

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 30

**الفرع** : II**نتائج الأزمة**

إستنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الإقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة 1929 ، و في يوم 17 أكتوبر 1987 ، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها ،حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار $، خاصة و أن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع و الشراء، و بعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريقن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة.

بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لإحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من إنهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس وإنهيار جهازها المصرفي.

إستمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ما عرف ببرامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي**(1)** .

**المطلب الثالث :أزمة النمور الآسيوية 1997**

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية) إنهيارا كبيرا منذ يوم2 1997-10-والذي أطلق عليه بيوم الإثنين المجنون حيث إبتدأت الأزمة من تايلندا ثم إنتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فإنخفض مؤشر(Hang Seng) بنحو1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و السرعة نظرا لما تتمتع به إقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة ( %8 - %7 كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، وإندماج أسواقها و إقتصادياتها في الأسواق العالمية...**(2)**

**الفرع** I : **إنفجار الأزمة**

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا إحساسا زائفا بالأمان، مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، إضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني و قيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد إنعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل و ضعف الصادرات في إتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى أن قسما كبيرا من التدفقات كان في صورة إقتراض قصير الأجل، ما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية **(3)**.

-(1)منير ابرهيم هندي،مرجع سابق ص 605

(2)-(3)-دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة،مجلة التمويل و التنمية،FMI،العدد3،جوان1999،ص29**.**

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 31

وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، إضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي و محاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية. وعليه فقد إرتفعت أسعار الفائدة إلى حد %25في تايلندا، و%35 في كوريا، وظلت عند هذا الحد لعدة أيام، مما إضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي عن الأوراق المالية و إيداع قيمتها في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع. مما نتج عنه زيادة المعروض من الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء و هذا ما أدى إلى إنخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى%25 و %50 من الأسعار السائدة في السوق. وتزامن هذا مع فشل الحكومة في الحفاظ على قيمة عملتها بعد تآكل الإحتياطي النقدي الأجنبي لديها، مما أدى بها إلى خفض رسمي في قيمة العملة تسبب و بصورة فورية في تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الإنسحاب من السوق**(1)**.

**الفرع** : II**أسباب الأزمة الآسيوية**

II **-1**- **الأسباب المباشرة(2):**

* عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤا اقتصاديا حقيقيا ما بين 1995 و 1996 ، حيث حدث إنحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.
* عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها :
* زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجعا في تجارة السلع الإلكترونية.
* إنخفاض تنافسية الأسعار في بداية عام 1995 ، وذلك بفعل إرتفاع قيمة الدولار، حيث أن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن قيمة الين الياباني إنخفضت عام . 1994
* المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث) الهند، فيتنام.. .(
* تحرير تجارة السلع والخدمات في إطار جولة للأوروغواي عام 1994

كانت الحاجة إلى التمويل الخارجي مغطاة بالإستثمارات الغير المستقرة مثل الإستثمارات المحفظية، القروض البنكية القصيرة الأجل، هذه التدفقات من رؤوس الأموال كانت مولدة من منطلق وجود أسعار الصرف، ذلك أن عملات هذه الدول كانت مرتبطة بالدولار .

-(1) دونالد ماشيسون ,مرجع سابق,ص29

-(2)عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندریة: دار الفكر الجامعي، 2003 ، ص92

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 32

II **-2**- **ا*لأسباب المعمقة***: وتتمثل فيما يلي:

II **-2**- -1**الإقراض والإقتراض من البنوك:** ظهرت المشاكل المالية في آسيا أساسا من عمليات الإقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك،فالشركات في دول جنوب شرق آسيا تميل نحو الإعتماد على الإقتراض من البنوك كي تزيد رأسمالها بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات و ثبات أسعار الصرف هي من العوامل التي ساعدت على ظهور الأزمة الآسيوية، و تماشي أسعار الصرف لأغلب عملات هذه الدول في خط مستقيم مع الدولار، أو مجموعة العملات التي يهيمن عليها الدولار، كما أن هذا نظام أتاح بيئة مالية مستقرة وهذا ما شجع مصادر رأس المال الأجنبي على تقديم القروض والإستثمارات.

II **2-2**- - **ضعف المؤسسات الحكومية:** إن السرعة التي نمت بها الإقتصاديات الآسيوية، وحررت بها أسواقها المالية، تعني تطوير النظم المالية في بعض هذه الإقتصاديات لما يتماشى مع التطور في أسواق المال، فكانت هناك معايير إقراض غير دقيقة، ونظم إشراف ضعيفة المستوى وإستغلال سيئ لرأس المال.

إن إحدى المشكلات التي واجهت النظام المصرفي في تلك الدول،إفتقارها إلى أشخاص ذوي خبرات، وألمح المحللون إلى أن البنوك الخاصة، والمؤسسات المالية الأخرى تطورت ونمت في إقتصاديات النمور الآسيوية، وكثيرا ما لجأت إلى البيروقراطية**(1)**.

II **-2**- **3**  - **المضاربة:** إن أسواق النقد المالية الأجنبية قد تطورت أساسا، ونمت كي تخدم المستوردين والمصدرين، فإن الأغلبية الكبيرة ( 95 %) من الصفقات التي نمت في هذه الأسواق كانت في شكل عمليات رأسمالية ، وهذه الصفقات قامت بها الشركات والصناديق المالية والمضاربون وآخرون، لأسباب لا تتعلق مباشرة بالتجارة الدولية، إنما هذه الصفقات تتحدد بالسياسات النقدية والتوقعات والتنظيمات الحكومية**(2)**

II **4-2**- - **تكنولوجيا سوق رأس المال:** إن التغيرات في تكنولوجيا سوق رأس المال قد حدثت في الأدوات المالية المتاحة، وفي تكامل أسواق المال على نطاق عالمي، ففي ظل إنتشار تحويلات الأموال إلكترونيا، وفي ظل توفر شبكة معلوماتية متطورة أصبحت الأموال قادرة على التدفق من دولة لأخرى بسرعة كبيرة، وهذا ما أدى إلى زيادة المشاكل الموجودة في السوق، والتي يمكن أن تؤثر على أسواق مالية أخرى **(3)**

-(1)أحمد یوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة: دار النيل للطباعة، 2001 ، ص. 33

-(2) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق، ص. 100

**Rapport annuel 2003**, Banque Centrale Européenne, Francfort, 2004, p.105-(3)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 33

**الفرع**III :**إنعكاسات الأزمة الآسيوية**

لقد تأثرت بلدان العالم من جراء الأزمة المالية التي أصابت بلدان جنوب شرق آسيا بدرجات متفاوتة، وتعتبر اليابان أول المتضررين من هذه الأزمة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الأوروبية، فكانت الصدمة خفيفة حيث تعرضت أسواقها المالية إلى إنخفاض في أسعار الأسهم من حين لآخر. كما أن بعض الدول الناشئة وعلى رأسها المكسيك والبرازيل والأرجنتين قد تأثرت بالأزمة، عدوى هذه الأخيرة مست العديد من الدول النامية.

III **-1-إنعكاسات الأزمة على الدول المعنية بها:** أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على إقتصادياتها و على مناخها السياسي و الإجتماعي، ولعل من أهمها :**(1)**

* تضاءل الثقة بالأنظمة الإقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة.
* الإنسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة و خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
* ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج أدت إلى خفض في الإنفاق العام و الخاص وزيادة عجز الحساب و تفاقم في المديونية للخارج.

III **-2-إنعكاسات الأزمة على الصعيد العالمي:** يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي أخذت البعدين التاليين معا**(2)**:

* أدّت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وإنخفاض في أسعار الأسهم و خاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي أدى ذلك إلى هبوط عام في الأسعار و حدوث بطالة
* غير أن هذا الإنخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لإنخفاض أثمانها.

وإدراكاً بالآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة و المال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضيق نطاقها إلى الدول الأخرى، حيث قام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض شروطه التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة و خاصة في الميدانين التاليين:

* إعادة تقييم العملات الآسيوية.
* إغلاق عدد من البنوك الآسيوية.

(-(2)-(1 ظفار احمد،تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا و جمهورية اللاوس،مجلة التمويل التنمية,العدد 06  , ,1999ص43

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية 34

***الخلاصة***

من خلال ما سبق نستخلص أن :

* تشكل الأزمة تهديدا للإستقرار الإقتصادي و السياسي لأي دولة معنية إضافة إلى إنتقال عدوها لتشمل دولا أخرى نامية و متقدمة مثلما حدث في الأزمات السابقة ( أزمة الكساد الكبير 1929 و أزمة 1987و أزمة 1997).
* الأزمات المالية بمختلف مفاهيمها و تعاريفها هي ظاهرة مثيرة للقلق و هي مشكلة مالية لا ينتج عنها فقط مشاكل إقتصادية و المتمثلة في الركود و هبوط الإنتاج و العطالة بل عدد من المشاكل تتزايد و تتكاثر حجما.
* رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الأزمات إلا أن هناك قاسما مشتركا بين العديد من الأزمات المالية و المتمثل في توسيع المنح الإئتمانية و التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و إنهيار أسواق الأوراق المالية.
* معظم الدول التي تعرضت للأزمات ليس لديها القدرة الكاملة على إستخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد مما يعني فقدان تلك الدول لأداة هامة من أدوات السياسات الإقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمات و الحد من إنتشارها عبر القطاعات الإقتصادية خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم و الحفاظ على مستويات أسعار الصرف .
* و كنتيجة للإنفتاح الإقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول و إندماجها أدت إلى تكرار الأزمات و توسعها حتى وصلت إلى نشوء الأزمة الحالية التي تعتبر الأخطر و الأعنف من كل الأزمات السابقة .

*الفصل الثاني*

*الفصل الثاني*

*الفصل الثاني* الأزمة المالية *الفصل الثاني* العالمية الحالية

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 36

***تمهيد***

يمر الإقتصاد العالمي منذ أوت 2007 م بأزمة مالية غير مسبوقة، وتعتبر هذه الأزمة من أسوأ الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون إنطلاقها من إقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الإقتصاد العالمي،حيث تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

نتجت هذه الأزمة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها في جوانب الإقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة. ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن إحتمالات دخول الإقتصاد الأمريكي ومن ثم الإقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعتبر أزمة مختلفة عن سابقاتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الإقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن إرتفاع سعر الفائدة وإنما ناجمة عن تراجع الطلب خاصة على قطاع العقارات، وإنتشار الديون المعدومة التي أدت إلى إنهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم، وإرتفاع في معدلات التضخم ، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن الأوضاع المستقبلية لهذه الأزمة.

و من خلال تناولنا لهذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة الأزمة الحالية و المتمثلة في أزمة الرهون العقارية الأمريكية كيف نشأت وتطورت و ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إنفجارها و إنتقالها عبر العالم؟ كما سوف نحصر الإنعكاسات الأولية لهذه الأزمة على الإقتصاد العالمي و أهم سياسات المواجهة التي قامت بها الدول الكبرى لإيقاف الأزمة .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 37

**المبحث الأول : دراسة الأزمة المالية الحالية**

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية بحيث أخذت تتطور حتى أصبحت أكبر صدمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 على حد تعبير الخبراء الإقتصاديين. فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الإقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الإقتصادي على المستوى العالمي. وهذا راجع إلى مراحل الركود التي مرت بها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ و الأسباب التي ساعدت في توسع هذه الأزمة .

**المطلب الأول : الأزمة المالية العالمية 2008**

إن الأزمة المالية الحالية بالتعريف هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأميركي ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال الأمريكية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تشتعل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ووصلت تبعاتها إلى إقتصاديات أوروبا وآسيا مما أدى بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية إلى الإفلاس , لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح الأزمة بنظم إقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم**.(1)**

**الفرع** I :**أزمة الرهون العقارية الأميركية**

إندلعت أزمة رهن العقار Mortgage Crisis في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الإئتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الإنكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والإقتراض. وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما إنفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها إلتفافا على قوانين الدولة والحد الإئتماني. حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة. وعند عدم السداد لمرة واحده تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده. فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيديرالي الأمريكي، فيما يسمى بـالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير Adjustable Rate Mortgages ARM. **(2)**

-(1) نبيل حشاد,"الأزمة المالية وتأثيرها على الاقثصاد العربي",إقتصاد و أعمال2008/10/14, على خطWWW .aldjazira.net -(2)عبد لله شحاتة , مرجع سابق,ص09

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 38

حيث شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الإئتمان وإتجاهاً طويل المدى لإرتفاع أسعار العقارات، إرتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة

1997- 2006، مما حفز الكثيرين على الإقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث إرتفع معدل التمليك السكنى في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004وفى ظل الإرتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ الكثير منهم في الإقتراض بضمان قيمتها التي لم تسدد في الأساس – وكان الإعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد بإستمرار في السوق كضمان. **(1)**

وبعد فترة، وتحديداً خلال عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الإرتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد إلتزامات محدودي الدخل حيث إرتفعت أعباء قروض العقارات التي إلتزموا بها، بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فإمتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تهوي للأسفل.

ولإحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم بعد أن تفاقمت المشكلة لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصه للربح بضمان العقارات فيما لو إمتنع محدودوا الدخل عن السداد. فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (A) قابله للسداد (B) لا يمكن سدادها وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين.وفي ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث قام في جانفي 2008 بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلي 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلي 2% بين جانفي وأفريل من ذات العام. **(2)**

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، إضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية إلتزامات أياً من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر علي السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "**ايه آي جي AIG**" عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحقت بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي و جولدمان ساكس، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك " **الأخوة ليمان" Lehman Brothers**" إفلاسه.

-(1)عبد لله شحاتة , مرجع سابق,ص10

- (2) نبيل حشاد , مرجع سابق, على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 39

**الفرع** : II **تطور الأزمة المالية**

بداية الأزمة الجديدة إنطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "**ليمان براذرز**" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن 19 ،فلم نشهد من قبل الإضطرابات الحادة في البورصات وأسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة. إذ إنخفضت بورصة **وول ستريت** في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية والبورصات في الأسواق الناشئة والبورصات العربية, التي فقدت إلى حد الآن 16.7% من قيمة أسهمها، وهو معدل إنخفاض لم تشهده منذ مدة طويلة.**(1)**

لم تقتصر تلك الإضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن كانت هناك إضطرابات وإنهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الإستثمار وشركات التأمين ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري وهي مؤسسات مالية كبيرة ذات سمعة عالمية. وبدأت تلك الإنهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا.هذا بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض، وكذلك المعادن النفيسة وخصوصا الذهب.

كل تلك الإضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل وإنهيار الثقة في الأسواق المالية.

ففي جانفي 2008، إرتفعت أسعار البترول لتصل إلى 147 دولار للبرميل ، وذلك قبل أن تبدأ في الإنخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الإرتفاع الذي إستمر لفترة إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو "كساد" تضخمي Stagflation. أما في النصف الثاني من 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع إنخفاضاً في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي. **(2)**

من ناحية أخرى، سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية، حيث كان هناك إتجاه عام لزيادة عرض النقود خاصة من قِــبل البنك المركزي الأمريكي "FED**"**، في محاولة للتخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري الأمريكية. وقد كان هذا التضخم أكثر قوة في البلاد المصدرة للبترول حيث إرتفعت لديها إحتياطيات النقد الأجنبي، مع الإفتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة مثل عمليات السوق المفتوحة على سبيل المثال – وذلك للإحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة، فيما يٌسمى بعمليات التعقيم Sterilization . **(3)**

-(3)-(1)حازم الببلاوي".الأزمة المالية الحالية", محاولة للفهم, 2008/10/30على الرابط WWW .iid-alraid . com

-(2)نبيل حشاد , مرجع سابق, على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 40

**المطلب الثاني : كرونولوجية الأزمة الحالية**

إن تفجر الأزمة كان في بداية سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية ثم إمتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية و الدول الآسيوية و الدول النامية التي يتربط إقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي , من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية لسنة 2008 التي توجت بشهر مليء بالأحداث خصوصا على جانبي الأطلنطي، في الو.م.أ وبريطانيا، وأصبح يطلق عليه تعبير سبتمبر الأسود حيث أن المحللين الإقتصاديين والسياسيين إعتبروا بداية الأسبوع الثالث في هذا الشهر "أسبوعا داميا" وتاريخيا للإقتصاد الأميركي إنهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، وإضطرت مؤسسات أخرى للإندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الإقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا بإعتباره نتيجة محتومة لإرتباطها الإستثماري بالسوق المالية الأميركية.

**جدول رقم (01) :يوضح كرونولوجية الأزمة المالية**

|  |  |
| --- | --- |
| **كرونولوجية الأزمة** | **أحداث الأزمة المالية** |
| **فيفري 2007** | عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة للمدينين) لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد ( فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة . |
| **أوت 2007** | البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة . |
| **أكتوبر- ديسمبر 2007** | عدة مصارف كبرى تعلن إنخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري |
| **جانفي 2008** | الإحتياطي الفيدرالي الأميركي )البنك المركزي ( يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى% 3.5 وهو إجراء ذات حجم إستثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى% 2 بين جانفي ونهاية أفريل. |
| **17 فيفري**  **2008** | الحكومة البريطانية تؤمم بنك » *نورذرن روك* « |
| **11 مارس**  **2008** | تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات . |
| **16 مارس**  **2008** | » *جي بي مورغان تشيز*« يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي*»بير ستيرنز* «  بسعر متدن ومع المساعدة المالية للإحتياطي الفيدرالي. |

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 41

|  |  |
| --- | --- |
| **07 سبتمبر**  **2008** | وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري*»فريدي ماك* « و »  *فاني ماي* « تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتيهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار . |
| **14 سبتمبر** | بنك »ليمان براذرز «  يشهر إفلاسه. بنك »أوف أميركا «  يعلن عن استحواذه على مؤسسة »ميرل لنش «  المالية |
| **15سبتمبر** | إعتراف بنك الأعمال » ليمان براذرز «  بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو »بنك اوف أميركا « شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك » ميريل لينش « |
| **16 سبتمبر** | الإحتياطي الإتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم «  AIG » المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك% 79.9 من رأسمالها |
| **17 سبتمبر** | البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية . |
| **18 سبتمبر** | البنك البريطاني » لويد تي أس «  يشتري منافسه »اتش بي او أس «  المهدد بالإفلاس السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع . |
| **19 سبتمبر** | الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة . |
| **23 سبتمبر** | الأزمة المالية تطغي على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية. |
| **24 سبتمبر** | الحكومة الأميركية تعلن عن إغلاق صندوق واشنطن »ميوتشيوال «  في أكبر حالة إنهيار لبنك أميركي. يتم بيع أصول الصندوق إلى مؤسسة »جي بي مورغان «  المالية بـ1.9 مليار دولار. |

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 42

|  |  |
| --- | --- |
| إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية »فورتيس «  في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها وفي الولايات المتحدة، يشتري بنك »جي بي مورغان « منافسه »واشنطن ميوتشوال « بمساعدة السلطات الفيدرالة | **26 سبتمبر** |
| خطة الإنقاذ الأميركية موضع إتفاق في الكونغرس وفي أوروبا، يجري تعويم  »فورتيس «  من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا، يجري تأميم بنك» برادفورد وبينغلي « | **28 سبتمبر** |
| مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ », وول ستريت «  تنهار .و البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هي الأخرى في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك  »سيتي غروب « الأميركي أنه يشتري منافسه »واكوفيا « بمساعدة سلطات الفيدرالية وفي البرازيل، تم تعليق جلسة تداول البورصة التي تسجل خسارة تفوق %10 | **29 سبتمبر** |
| إنخفاض أسواق المال في العالم لكن المخاوف من إنهيار كبير فيها تتضاءل بينما تقلل البورصات الأوروبية من خسائرها. السلطات في الإتحاد الأوروبي تقر تقديم 6.4 مليارات دولار لإنقاذ شركة الخدمات المالية البلجيكية الفرنسية »ديكسيا أس أي « . | **30 سبتمبر** |
| -مؤشر نيكي في بورصة طوكيو ينخفض بـ10% في أكبر هبوط له في يوم واحد منذ 1987.  -يلتقي وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية بمجموعة السبع في واشنطن ويتعهدون بمنع البنوك الرئيسية من الإنهيار والعمل معا لوقف الأزمة.  -ويعلن صندوق النقد الدولي تأييده للخطوة في اليوم التالي. | **10 أكتوبر** |
| هبوط بورصة آيسلندا بـ67% بعد إستئناف معاملاتها. الولايات المتحدة تعرض شراء حصص في تسعة بنوك بقيمة 250 مليار دولار. | **14 أكتوبر** |
| تكشف كوريا الجنوبية عن خطة إنقاذ بـ130 مليار دولار تعرض من خلالها ضمانات على الديون الأجنبية وتعد بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية. | **19أكتوبر2008** |

**SOURCE** : [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 43

وما زالت أزمة الرهن العقاري الأمريكية تلقي بتوابعها على الإقتصاد العالمي، حيث طالت مختلف القطاعات الإقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية يصعب حصرها .

ففي بريطانيا عقر الخصخصة تم تأميم بنك "**نورثرن روك"** البريطاني للتمويل العقاري والإستغناء عن أكثر من 2000 موظف في إطار جهود الحكومة البريطانية لإخراج البنك من أزمته الطاحنة وخسائره الضخمة من جراء تلك الأزمة . وأعلن "**رويال بنك أوف"** أسكتلند "**آر بي أس**" البريطاني عن خسائر بلغت 35 .1 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري .**(1)**

وفي ألمانيا قرر مصرف "**كوميرتس"** ثاني أكبر البنوك الألمانية الإستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه "**دريسدنر بنك"** . وبلغت قيمة الصفقة 5 .14 مليار دولار فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام .

ويبقى الباب مفتوحا أمام مزيد من التداعيات لأزمة الرهن العقاري على أسواق العالم من دون إستثناء وتوقع رئيس صندوق النقد الدولي" ***دومينيك ستراوس"*** حصول المزيد من المتاعب، ووصف وزير الخزانة الأمريكي السابق "***روبرت روبن"*** تلك الأزمة بأنها أسوأ أزمة يمر بها الإقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي . **(2)**

**المطلب الثالث : أسباب الأزمة الحالية**

رغم أن الشرارة الأولى لهذه الأزمة بدأت في أوت 2007 م إلا أنها بدأت تتكون داخل الإقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 م،حيث شهدت الدول الصناعية المتقدمة في الأعوام الأخيرة حصول إنحراف في مسار أنشطتها الإقتصادية ، تمثل مظهر هذا الإنحراف بحصول تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل تعاظم نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات الإقتصادية ذات المردود الربحي العالي والوهمي ضمن دورة إنتاجية قصيرة من هنا بدأت مراحل الركود تتطور إلى أن دخل العالم في أزمة.

**الفرع** I :**أسباب إنحراف الأنشطة الإقتصادية**

إن أسباب الإنحراف الحاصل في الأنشطة الإقتصادية للدول الرأسمالية تتمثل في :

I **-1-** **ظروف الإقتصاد العالمي ( الأمريكي ) :**

تعود جذور الأزمة الحالية إلى بداية القرن الحالي ، فقد حصلت تراجعات مهمة في أداء الأنشطة الإنتاجية لإقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا وبالذات إقتصاد الو.م.أ ، و يعود أسباب هذا التراجع إلى عوامل عديدة ، أهم مظهر لهذا التراجع تمثل بحصول إرتفاع كبير جدا في نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج القومي ،فقد إرتفع الدين الحكومي العام في الولايات المتحدة من 05 تريليون$ عام

-(2)-(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة الأزمة المالية العالمية2008  في 2008/12/26 على خط [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة :

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 44

2000ليصل في عام 2008 إلى أكثر من 10 تريليون $ وهو مقارب إلى حجم إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة ، ويمثل هذا المعيار مؤشرا خطيرا على مسار الإقتصاد الأمريكي ويشكل عبء كبيرا على مستقبل إقتصادها ضمن المدى المنظور ، إن إرتفاع مؤشر الدين الحكومي العام ناتج من التسوية السلبية للموقف المالي الحكومي للحساب الجاري ، ومن تغطية الرصيد السلبي للميزان التجاري ولميزان المدفوعات ، ويعني ذلك إرتفاع إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة بشكل مستمر خلال الأعوام العشرة الأخيرة .

ويمثل كذلك تراجعا خطيرا في حجم سيولة المالية وفي حجم إحتياطياتها النقدية من العملات العالمية

ينعكس هذا المؤشر بشكل سلبي على مقدرة الحكومة الأمريكية المالية والإقتصادية ، ويضعف من قدرة مؤسساتها المالية على إيجاد التوازن في الأنشطة المالية ومعالجة الخلل عند حصوله ، وهذا ما حصل في الوقت الحالي حيث لم تستطع المؤسسات المالية من الالتزام بتسديد إلتزاماتها المالية مما تسبب بحصول الأزمة الحالية واضطرار الدولة للتدخل المباشر بعدما كانت السلطة النقدية هي الجهة المكلفة بمعالجة مثل هذه المواقف ، والى إنتقال أثرها إلى باقي دول العالم . وشكل تعثر نشاط البنوك الأمريكية والأوربية صدمة كبيرة لإقتصاديات الدول الرأسمالية لدورها الحيوي لإقتصادياتها ، علما أن ممارسة النشاط البنكي يعتمد بشكل كبير على ثقة الجمهور به .وبذلك فقد أضحت الولايات المتحدة مصدرة للازمات المالية والإقتصادية بعدما كانت مصدر أساسي للتوازن والاستقرار المالي والإقتصادي العالمي خلال العقود السابقة من القرن الماضي .**(1)**

I **-1- نمو نشاط المضاربات** :

إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الإقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم ، لذلك فقد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة إلى أسس إقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا حصول عرقلة في التسديد وحصول الأزمة .إن هروب رؤوس الأموال من الإستثمار في القطاعات الإنتاجية وإعادة إستثمارها في أنشطة إقتصادية غير منتجة أهمها الإستثمار في القطاع العقاري الذي حقق نمو متسارع أدى إلى حصول تضخم كبير في أسعاره بشكل لا يطابق السعر الإقتصادي والحقيقي له ، ومثل نشاط غسيل الأموال مصدر مهم في إستثمار الأموال في هذا القطاع .

إن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة ناتج من الأرباح العالية المتحققة فيه ، ومن التسهيلات الإئتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع ،كل ذلك شجع

-(2)-(1) فلاح شفيع, مرجع سابق , ص ص 07-06

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 45

المستثمرين التوسع الكبير للإستثمار في هذا القطاع ، وأدى إلى حصول الفارق الكبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية ، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض أو الطلب برز الخلل ويظهر للعيان وحصلت الأزمة ، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى أو الدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة .

أفرزت هذه الحالة تعاظم نمو فئة أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة ، وجعل القرار السياسي للدولة متأثرا بسيطرتهم ، مما تسبب بحصول تجاوزات وإنفلات في نشاط هذه القوى التي خلقت الفوضى في الشأن المالي والإقتصادي ، مستفيدة من أجواء الحرية التي منحتها لهم فلسفة النظام الإقتصادي الرأسمالي وتطبيقات العولمة ، وبسبب تمتعهم بقدرة مالية وإقتصادية وإستثمارية ضخمة مكنتهم من توجيه وإدارة المسارات الإستثمارية لمؤسسات العولمة بما ينسجم ومصالحهم .**(1)**

**الفرع** : II **مراحل إنتقال الأزمة المالية**

يختزل الخبراء الماليون أهم الأسباب التي ساهمت في بروز الأزمة المالية الجديدة فيما يلي **(2):**

II **-1**-قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأسر غير قادرة على تسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة ''الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع'' إذا إلتزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

II **-2**- طلب من الأسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفية من الضرائب، ثم في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين. علما أن الأسر التي قامت بالإقتراض لشراء عقارات وسكنات إستفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110 بالمائة من قيمة العقار، أضف إلى ذلك رسما إضافيا للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد .

II **-3**- بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض وتشكل هذه النقطة أول مشكل طرح، أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد ملايير الدولارات من القروض.

II **-4**-قامت مؤسسات مالية بإقراض الأسر مالكة لعقارات مقابل ضمان العقار، ولكن منذ بداية سنة 2008 عرف سوق الأملاك العقارية ركودا وتراجعت أسعار العقارات والمساكن في الو.م.أ، حينها

-(1) نفس المرجع سابق ص07

WWW .etudiantdz.com -(2)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 46

طلبت البنوك من الأسر تسديد ديونها، إلا أن آلاف الأسر أصبحت عاجزة عن تسديد ديونها، بينما فقدت القروض الممنوحة من قيمتها. والنتيجة أن الأسر العاجزة خفضت إستهلاكها وتراجعت قدرتها الشرائية، فأصيبت العديد من الشركات والمؤسسات بالعجز، فقامت بتسريح مكثف للموظفين والعمال، إذ إرتفعت نسبة البطالة في أوت وسبتمبر 2008 ، مع عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية التي تقوم بحجزها لانعدام من يشتريها، فإن البنوك أضحت تعاني من نقص في السيولة المالية ومن عدم القدرة على الوفاء بإلتزاماتها وأصبحت مهددة بالإفلاس.

II **-5**-قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها أي إصدار سندات وحوّلتها إلى منتوج يمكن بيعه أو شراءه في البورصة، فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر البورصة، خاصة صناديق الإستثمار، ولكن حينما كانت قيمة الديون في البداية عالية كان الطلب عليها، ولكن السندات مع بروز المشاكل فقدت من قيمتها، بدأت صناديق الإستثمار تسعى للتخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري وهو العامل الثالث .

II **-6**-لتفادي العجز قامت صناديق الإستثمار ببيع سندات كانت تحوزها وليس لها علاقة من القروض الرهنية، فقدت هذه السندات والقيم أيضا من قيمتها، في وقت أصبحت البنوك تعاني من نقص في الموارد المالية، لأن الصناديق اشترت السندات من البنوك وبالتالي سحبت منها أموالا كبيرة و اتضحت أن البنوك تعاني من نقص الأموال و نقص السيولة .

II **-7**-مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الإقراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولكن البنوك أصبحت ترفض الإقراض لغيرها واتسعت رقعة البنوك التي تعاني، مما ساهم في بروز أزمة في النشاط المالي. ولتفادي اتساع رقعته بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك العقارية لكن الوضع ازداد سوءا .

II **-8**-بدأت مضاربة كبيرة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليون في بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في إنخفاض قيمة السندات، ولا تزال قيمة الأسهم و السندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعا .

II **-9**-أدت هذه العوامل إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنكا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية وتسجيل تباطؤ في الإقتصاد، مع تسريح آلاف العمال في الو.م.أ وأوروبا وإرتفاع نسب التضخم،أي إرتفاع قيمة السلع وتراجع عدد مناصب الشغل التي يتم إنشاءها شهريا، مما أثّر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة وتراجع الطلب وبروز حلقة مفرغة بين تراجع الطلب وإرتفاع البطالة والتضخم .

WWW .etudiantdz.com -(2)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 47

وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الإقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الإقتصاد في معظم دول العالم.

**الشكل رقم (01) :يوضح أسباب الأزمة المالية**

**كيف حدثت الأزمة؟؟؟**

طلب قرض عقاري

بيع الديون للبنوك الاستثمارية

الضمان هو العقار

التوريق عن طريق إصدار سندات مالية

إفلاس البنوك الإستثمارية

إفلاس شركات التأمين

الضمانات هي الأوراق المالية

تراجع أسعار العقارات

**المصدر** : ناجي بن حسين , "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية" ,جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, *PP*  2008 ,ص 04 , [nadji.benhassine@yahoo.fr](mailto:nadji.benhassine@yahoo.fr)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 48

**المبحث الثاني : آثار و إنعكاسات الأزمة على الإقتصاد العالمي**

ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008 ، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية،بحيث أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الإقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، واختلفت بعض المؤسسات الإقتصادية العالمية بين كون الأسوأ في هذه الأزمة قد مضى أو أن الأسوأ فيها لم يأتي بعد, وتشير الإحصائيات المتوفرة حاليا إلى أن الأزمة أدت إلى شطب حوالي25 بنك من البنوك الكبرى في العالم و هذا بأكثر من 300 مليار$ من قيمة أصولها، نتيجة إنخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، وهناك تقديرات بأن تصل القيمة إلى حوالي 400 مليار $ بنهاية هذا العام. ،كما تراجعت التوقعات بشأن النمو في الإقتصاد العالمي عام 2008 ليصل إلى حوالي 1.5 % وهو نمو يراه البعض صدى لنمو عام 2007.

**المطلب الأول : آثار و إنعكاسات الأزمة على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية**

تشهد الولايات المتحدة أزمة مالية عنيفة انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول وبات علاجها عسيرا. ولم تعد الأزمة الأميركية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الإستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الإقتصاد الأميركي وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو.

ولا تأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الإقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الإرتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.

يمكن القول إن منتصف شهر سبتمبر 2008 شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة إذ يعتبر هذا الشهر تاريخي في حياة الإقتصاد الأمريكي حيث إنهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، وإضطرت مؤسسات أخرى للإندماج خشية السقوط ، في حين تواصل المد الزلزالي الإقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا بإعتباره نتيجة محتومة لإرتباطها الإستثماري بالسوق المالية الأميركية وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي للولايات المتحدة من خلال :**(1)**

-(1)محمد الشرافي- »الأزمة المالية العالمية رؤية إقتصادية وشرعية , «  إدارة البحوث و القراءة المعرفية للقران الكريم, الأردنPP,  , 2008/11/10 ,ص06

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 49

**الفرع** I : **تأثر القطاع المصرفي الأمريكي بالأزمة المالية**

لقد كان القطاع المصرفي من أول وأشد المتأثرين بالأزمة المالية لأنه أصلا يمثل جذور الأزمة؛ فهي نشأت وبدأت بسبب القروض ومن أبرز الإنعكاسات التي طالت البنوك الأمريكية نجد أنه قد :

* أعلن 285 بنك أمريكي عدم ملاءته المالية (مشاكل في السيولة المالية).
* بنك *ميريل لينش* أحد البنوك الإستثمارية الكبرى في الو.م.ا يخسر 23 مليار $ بأزمة الإئتمان الأميركية و يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس . **(1)**
* بيع بنك "*واكو*فيا" رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة لمؤسسة "*سيتي جروب"* المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية**.**
* تحول آخر بنكين إستثماريين أميركيين إلى شركتين قابضتين .
* انتهاء نموذج البنوك الإستثمارية في أميركا .
* بنك الإستثمار الأميركي" *ليمان برذارز"* يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والإحتياطي الإتحادي الأميركي لإنقاذ البنك .
* ألمانيا تنقذ بنك "*هايبو"* من الإفلاس بقرض ضخم .
* بنك "*بي أن بي"* الفرنسي يستحوذ على مصرف ""*فورتيس"* المتعثر**(2)**
* إعلان أكبر بنك تعاوني أمريكي *WAMU* – والذي تبلغ أصوله 300 مليار دولار توقفه عن الدفع الأمر يعني أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
* إفلاس الملايين من المودعين .
* الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "*أتش بي أو أس*" عن طريق قيام بنك ""*لويدز"* بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني .
* قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفًا من صعوبة استردادها.
* فقدان ثقة المواطنين الأمريكيين في البنوك.
* سحب الإيداعات من البنوك مما أدى إلى إفلاس هذه البنوك .**(3)**

-(2)-(1)محمد الشرافي, مرجع سابق, ص 07

-(3)ناجي بن حسين, مرجع سابق ,ص20

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 50

بسبب إفلاس و إنهيار عدد كبير من البنوك أصبح القطاع المصرفي من اشد المتأثرين في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما توضحه الدائرة البيانية من خلال إحصائيات جويلية 2008 التالية :

**Source** :FMI, juillet 2008

**الفرع** : II **تأثر القطاع الإقتصادي العام للولايات المتحدة** **الأمريكية**

لم يكن القطاع المصرفي وحده المتأثر بالأزمة فحتى القطاعات الأخرى لم تسلم من تداعياتها وخصوصا القطاع الصناعي الذي يمثل بدوره الحيز الأكبر في الو.م.أ و يعتبر العامل الأساسي الذي أدى إلى تباطؤ الإقتصاد العام للو.م.أ ومن أهم إنعكاسات الأزمة على الإقتصاد هي :

* تفاقم العجز في الميزانية، والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام2008 م، حيث أصبح يمثل حوالي2.9 % من الناتج المحلى الإجمالي. مع وجود توقعات بإرتفاع عجز الموازنة من حوالي 155 مليار دولار الى 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الإقتصاد مقابل123 مليار دولار عام 2007 م.(1)
* إرتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية فقد إرتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64 % من الناتج المحلى الإجمالي، هذا إلى

-(1) مجلس الغرف السعودية  »الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي , «  إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية,  المملكة العربية السعودية ,2008/10/10 , PDF, ص 03

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 51

جانب إرتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 27.6 تريليون دولار، منها حوالي 9.2 تريليون $ ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري،وحوالي18.4 تريليون$ ديون على الشركات.

* تزايد تباطؤ نمو الإقتصاد الأمريكي منذ جانفي 2008 ، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع و ضعفًا في أنشطتها نتيجة لإرتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة .(1)
* حل مؤسستين إستثمارتين كبيرتين في الولايات المتحدة الأمريكية هما : » *ليمان براذرز* «  *و »ماريل ليتش* «  *«  Lehman Brothers »  & « Merrill Lynch* »
* بيعت مؤسسة واشنطن "*ميوتشوال***"** للخدمات المالية -أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الإدخار والإقراض لمجموعة "*جي بي مورغان"* المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار$.
* الحكومة الأميركية تعمل على تأميم الجزء الأكبر من نشاط شركة ""*أي آي جي*" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.
* إنخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية .
* نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الإقتصادي مثل إنخفاض في المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات .
* وضع أكبر مؤسستين لإعادة التمويل قروض الرهنية *FannieMay* » « *Freddie Mac &* تحت إشراف الدولة  وهو نفس الإجراء الذي خضعت له أكبر شركة تأمين في العالم . **(2)**
* إنهيار بعض البورصات حيث إنخفضت بورصة "*وول سترييت"* في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية .
* إنخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث اضطراباً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود.
* إنخفاض قيمة الذهب.
* ازدياد معدل الطلب على الإعانات الإجتماعية من الحكومات.**(3)**
* إنخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992 م نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على

-(3)-(1)مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص04

-(2) نبيل حشاد , مرجع سابق ,على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 52

الإستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001 م، كما إنخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

* تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50 %، لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيًا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار.
* تراجعت عمليات بناء المساكن بنسبة 0.6 % لتصل إلى 1. 65 مليون وحدة سنويًا، مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو 1.71 مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 978 ألف وحدة مقابل 1.61 مليون وحدة. وتراجعت أسعار المساكن بحوالي10 %مع وجود توقعات بتراجعها بنسبة 10 % أخرى عام 2009 م.
* الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو. وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدول.
* زيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، حيث بلغت هذه المشتريات حوالي 414 مليار $ في نهاية الربع1 من عام 2008، وذلك بنسبة زيادة حوالي 90 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2006.
* تراجع أرباح البنوك الأمريكية، وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان إنهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، وحدوث عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جدًا، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير.
* إنخفاض معدلات الإستهلاك والإنفاق والإدخار و الإستثمار هذا ما أدى إلى مزيد من الكساد حيث وصل معدل التضخم في جويلية الى 1.5% مع توقعات وصوله الى5.5 % في 2009 **(1)**

-(1)مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص05

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 53

* إرتفاع معدلات البطالة إلى5.1 % مقارنة بالسنوات الماضية بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهريًا ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الإقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي2008 م أكثر من نصف مليون شخص**. (1)**.

وبالإضافة لما سبق قدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إجمالي الخسائر الإقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي 350 . 540 مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي هذه الخسائر بحوالي945 مليار دولار. ومهما كانت درجة الدقة في هذه الأرقام فإنها تبين مدى خطورة الأزمة التي يمر بها الإقتصاد الأمريكي من حيث حجمها. ولكننا نود التأكيد هنا على نوعية الأزمة أكثر من التأكيد على حجمها، حيث تكمن خطورة هذه الأزمة من كونها ناجمة عن تراجع الإستهلاك الفردي وليس عن إرتفاع أسعار الفائدة كما كان الأمر في الأزمات السابقة، وهو ما يجعلها أزمة ديناميكية قد تطول بعض الوقت**. (2)**.

Source :*Bureau of Labor Statistics July 2008*

-(2)-(1) نفس المرجع سابق , ص05

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 54

Source :*Bureau of Labor Statistics July 2008*

-(2)-(1) نفس المرجع سابق , ص05

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 54

**الفرع** III : **إنعكاسات الأزمة على السياسة الإقتصادية الأمريكية**

* إن فلسفة الجمهوريين التي تقوم على أن السوق هو أفضل من يدير الإقتصاد تلقت ضربة كبيرة بسبب هذه الأزمة، إذ أن الإجراءات التي أضعفت سيطرة الدولة على الأسواق المالية خلال حكم "***بوش****"* ساهمت بلا شك في وقوع هذه الأزمة.
* إنتخاب" ***باراك أوباما"*** رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية .
* بروز مدرسة إقتصادية في الولايات المتحدة تميل إلى النموذج الأوروبي الذي تقوم فيه الدولة بدور مالي كبير،سواء رقابي أو إستثماري، وهو ما يدعو إليه الحزب الديمقراطي.
* تدعم الأزمة الحالية الفلسفة الإقتصادية التي تدعو إلى تدخل أكبر للدولة في عمل الأسواق المالية والجهاز المصرفي ونشاط الإقتصادي بشكل عام، وهو الإتجاه السائد في أوروبا. **(1)**

**المطلب الثاني :أثار و إنعكاسات الأزمة على إقتصاد البلدان المتقدمة**

بعد أن توالت فصول الأزمة المالية العالمية وإنهارت بعض أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة، أشارت الأرقام إلى أن الأزمة قد إمتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الإتحاد الأوروبي، وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع إنخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا وخاصة في اسبانيا ومع أن الأزمة بدأت وانتشرت في القطاع المالي، إلا أنها ما سرعان ما انتقلت، كما هو متوقع، إلى بقية القطاعات الإقتصادية، وعلى رأسها القطاع الإنتاجي، فالإنكماش في قدرة البنوك على الإقراض، يعني انكماشا في مصادر تمويل الشركات الصناعية والإنتاجية، فهي تحتاج بشكل دائم إلى سيولة ائتمانية، لتغطية مصروفاتها، وللإنفاق على تطوير وتوسيع إنتاجها، ويؤدي ذلك الإنكماش بالضرورة، إلى تقليص الأنشطة، في حالة الشركات الكبرى-إغلاق مصانع أو وقف مشروعات التوسع- وإلى إفلاس الشركات الأصغر، غير القادرة على مواجهة العاصفة المالية، وهو ما يؤدي بدوره، إلى زيادة مطّردة في حجم البطالة، حيث تتخلص الشركات من العمالة لتقليص الإنفاق.(2)

كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الإتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الإقتصادي في منطقة اليورو إلى 1.8 % هذا العام نتيجة للشكوك حول مصير الإقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول

-(1) ناجي بن حسين, مرجع سابق ,ص39

-(2)حازم الببلاوي".المرجع السابق, ص12

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 55

منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من إرتفاع معدلات التضخم، والتي وصلت إلى3.5% نتيجة لاقتران إرتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الإقتصادي وإنخفاض ثقة المستهلكين.

شهد الإقتصاد الايرلندي أيضا في الربع الأول من العام انكماشاً في اجمالى الناتج المحلى قدره 1.5%، وهى السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الإتحاد الأوروبي دخولاً في الكساد الإقتصادى.كما إرتفعت حالات البطالة في الإقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى 904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة وذلك كان في سبتمبر 2008.(1)

من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل *"سيمنز"* و*"ميتشلان* " إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت شركة*BMW* لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة وتراجع نشاط تأجير السيارات، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعات الدوائية والإلكترونيات والحديد والأسمنت و تعتبر من الخسائر الكبرى التي حدثت في الربع الثالث من عام 2008، مع توقعات بمزيد من الخسائر في الفترة القادمة، وهذا بدوره لن يؤدي إلا إلى المزيد من البطالة، وإنخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين.(2)

وكما هي العادة في كل الأزمات الرأسمالية، فالعمال والفقراء هم من يتحملون العبء الأكبر من تبعات الأزمة، فالعامل الأمريكي أو الأوروبي يفقد بيته لأنه غير قادر على دفع أقساط الرهن العقاري، ويفقد القدرة على الإقتراض من البنوك التجارية، وفي النهاية يفقد وظيفته لينضم إلى جيش العاطلين.

ومن ابرز الإنعكاسات على البلدان المتقدمة نجد :

* خسرت أسواق المال الروسية أكثر من 200 مليار دولار ويجمع الخبراء على أن الهبوط الحاد يعود إلى إنعكاسات أزمة الإقتصاد الأمريكي وإفلاس مؤسسات مالية كبيرة .
* قرر المصرف المركزي الاوروبي خفض معدل فائدته الرئيسية .
* قرر مصرف "*كوميرتس بنك"* ثاني أكبر البنوك الألمانية في بداية شهر جويلية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه *دريسدنر بنك*.وبلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار وذلك فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام.(3)

-(2)-(1) مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص06

-(3)الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 56

* هبطت أسواق الأسهم الأوروبية بعدما أكد رئيس الوزراء البريطاني "*غوردن براون"*قرار السلطات البريطانية تأميم مصرف "*برادفورد أند بينغلي"*، كما سلكت بلجيكا الخطوة نفسها مع مصرف ""*فورتيس"*. المصرفان اللذان تأثرا كثيرا بآثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، خلقا حالة من التوتر والترقب في الأسواق المالية الأوروبية، ما دعا فرنسا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأزمة الحالية.
* البنوك السويسرية خسرت في المتوسط 40% من أصولها المالية، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأميركية، بينما اكتفت المؤسسات المالية الألمانية بتراجع نسبته 15% في أصولها، وكانت بريطانيا أقلها خسارة بنسبة 5%.
* تأميم البنك البريطاني «*نورذرن روك*» أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا من طرف الحكومة البريطانية شراء البنك البريطاني «*اليانس اندلاي سستر*» من طرف البنك الإسباني «*سانتاندر*» بقيمة 1.33مليار جنيه (1.66 مليار يورو)فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه.
* بنك الأعمال الأميركي «*ليمان براذرز*»: وضع تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته. واشترى البنك البريطاني «*باركليز*» نشاطاته الأميركية، في حين اشترى البنك الياباني «*نومورا هولدينغ*» النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.
* أدى ارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الامريكى إلى امتداد اثر الأزمة إليها وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في اليابان وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة مما نتج عنه إرتفاع الين مقابل الدولار الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية .
* إنهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «*فورتيس*» ، لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل «*فورتيس*» مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.
* تم تصفية البنك البريطاني "*براد فورد أند بينغلي*" وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد إستقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف الدولية**.(1)**

-(1)الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org))

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 57

* في أيسلندا، أعلنت الحكومة شراء 75% من رأسمال"*غليتنير*"، ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة، بقيمة 600 مليون يورو.
* أفلت البنك الألماني الخاص «*هيبو ريل استيت*» المتخصص في الشأن العقاري، من الإفلاس بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسة.
* الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "*أتش بي أو أس*" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة . عن طريق قيام بنك*»لويد تي اس بي***«** و الذى يعتبر منافسا له بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني .(1)
* أعلن بنك أوف أسكتلند (*آر بي أس)* ضمن إعلان خسائر البنوك البريطانية لشهر جوان، 2008م خسائر بلغت 691 مليون [جنيه](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87&action=edit&redlink=1) [إسترليني](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%84%D9%8A%D9%86%D9%8A&action=edit&redlink=1) (1.35 [مليار](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1) [دولار](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1)) .
* عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في بريطانيا يفقدون وظائفهم(2)  .
* سجلت البوصات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تراجعا ما بين 20 و25% منذ سنة ما يعني أن الفورة المالية هبطت كثيرا وإنهيار البورصة هو من حيث تعريفه هبوط بنسبة 20 % في يوم واحد أو% 30 في فترة أطول.(3)

أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الإقتصاد والإستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن إستثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين (4).

قام الصندوق النقدي الدولي بدراسات لمختلف دول العالم حول الإنكماش الإقتصادي الذي سببته الأزمة و أجريت الإحصائيات على شهري جويلية و نوفمبر و المقارنة بينهما كما أجريت توقعات لعام 2009 و هذا من خلال منحنى الأعمدة الآتي :

-(1)الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

-(3)-(2) المجلة الإقتصادية ,شبكة الأبحاث و الدراسات الإقتصادية, "الأزمة المالية العالمية" العدد الأول, 2008/10/31 على خط

[WWW.rr4ee.net](http://www.rr4ee.net)

-(4) مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص07

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 58

**الشكل البياني رقم (03) :يوضح الإنكماش الإقتصادي بالنسبة لمختلف دول العالم**

Source :FMI , *Novembre 2008*

**المطلب الثالث : أثار و إنعكاسات الأزمة على إقتصاد البلدان النامية**

تبنت حكومات غالبية الدول النامية خلال العقدين الماضيين السياسات الإقتصادية المعروفة باسم "الليبرالية الجديدة"، بهدف ربط إقتصادياتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الإستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير السوق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والعقارات والخدمات وتقليص دور الدولة في الإقتصاد بشكل عام. كانت نتيجة تلك السياسات الكارثية، كما نعرف، عملية نهب منظم لحقوق ومكتسبات الأغلبية من السكان، من العمال والفلاحين الفقراء، لصالح كبار المستثمرين المحليين والشركات متعددة الجنسيات**(1)**.    
 كانت إحدى النتائج الأخرى الرئيسية لتلك السياسات هي إدماج إقتصاد غالبية الدول النامية في المنظومة المالية والإقتصادية العالمية، وبالتالي تعريضها بشكل دائم لتقلبات وأزمات، وفوضى تلك المنظومة. وكما رأينا في أزمة1997-1998، التي بدأت في جنوب شرق آسيا ، وإمتدت إلى روسيا والبرازيل، وغيرها من "الأسواق الناشئة"، فالإستثمارات الأجنبية تنسحب بسرعة البرق من تلك الأسواق عند أول إشارة للأزمة، وسرعان ما تتعرض عملات وبورصات تلك الدول للإنهيار بفعل

-(1)سامح نجيب, مرجع سابق , على خط [WWW.echetirakiyoun.com.pdf](http://WWW.echetirakiyoun.com.pdf)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 59

مزيج من الذعر والمضاربة من قبل كبار المستثمرين، واعتماد تلك الدول على التصدير يفترض استقرار الإستهلاك والنمو في الدول الرأسمالية الكبرى، ويفترض أيضا القدرة على توجيه الإستثمارات الصناعية نحو إنتاج السلع التي يزداد عليها الطلب في السوق العالمية، في ظل منافسة شرسة بين الدول النامية، التي ينتج الكثير منها السلع نفسها. هذه الافتراضات سرعان ما ينكشف قصورها في ظل الفوضى السوق الرأسمالي العالمي، وهكذا رأينا في97-98 موجة من الإنهيارات في جنوب شرق آسيا ، التي وصلت نسبة البطالة فيها إلى40%، وإنهارت عملتها وبورصتها، وآثار الأزمة رغم ضراوتها، ورغم الجوع والفقر والتشريد التي تسببت فيها، تعتبر محدودة للغاية، إذا قارناها بما نواجهه اليوم، فقد تركزت تلك الأزمة في مناطق بعينها، وكان تأثيرها محدودًا في كبرى مراكز التركز الرأس مالي العالمي. لكن الأزمة هذه المرة قد أصابت قلب النظام الرأس مالي نفسه، ولن ينجو أحد من تبعاتها.**(1)**

**الفرع** I :**آثار الأزمة على الدول الغير عربية**

لقد بدأت آثار الأزمة العالمية بالفعل على إقتصاد الدول النامية، حتى أقواها، مثل الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21 % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الإقتصاد الياباني الذي شهد تراجعًا في النمو الإقتصادي، وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضًا عند.5 %، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لإنخفاض الدولار، وإنخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 3.1% **.(2)**.

كما أن بورصة "*شنغهاي"* الصينية فقدت أكثر من 50% من قيمتها في الشهور الثماني الأولى من عام2008، وتم سحب ما يقرب من80مليار دولار من الأسواق الناشئة بين جوان وسبتمبر 2008، وقد قدرت مؤسسة "*مورجان ستانلي*"  المالية أن التدفقات المالية إلى الدول النامية ستنخفض خلال 2009،

بما يتجاوز200مليار$ بما سيزيد من العجز في ميزان المدفوعات لأكثر من80دولة في العالم الثالث.  
إلى جانب الهروب الكبير للإستثمارات الأجنبية، هناك الإنكماش الأكبر لصادرات دول العالم الثالث والتي تعتمد معظمها على أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، وقد رأينا ما يحدث للمستهلك الأمريكي ، بكل ما سينتج عنه من إفلاس وإغلاق للمصانع، وزيادة سريعة في نسبة البطالة والفقر والتشريد.

-(2)-(1)نفس المرجع السابق, على خط [WWW.echtirakiyoun.com](http://www.echtirakiyoun.com)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 60

لقد عانى فقراء العالم الثالث، طوال العامين الماضيين، من تضخم غير مسبوق في أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام، وأحد الآثار المباشرة للركود العالمي الحالي هو إنخفاض حاد في أسعار تلك السلع، بسبب الإنخفاض السريع للطلب العالمي، لكن فقراء العالم الثالث لن يستفيدوا كثيرًا من تلك الإنخفاضات في الأسعار، لماذا؟

* لأن إنخفاض أسعار السلع الأساسية لا ينعكس بشكل مباشر على الأسواق المحلية، فالمستفيد الأول منها سيكون كبار محتكري تلك السلع في بلدان العالم الثالث،
* لأن البطالة وإنخفاض الأجور الحقيقية سيكون أسرع وأكبر،بفعل الأزمة، من الإنخفاض في الأسعار، فالعامل العاطل والفلاح المعدم لن يستفيد من إنخفاض محدود في أسعار السلع.
* لأن أحد التأثيرات الهامة للأزمة الحالية سيكون إنهيار قيمة عملات كثير من الدول، فقد إنخفضت قيمة عملات البرازيل والمجر وأوكرانيا وإندونيسا بنسب تتراوح بين 20%:50%، يعني ذلك تضخما في أسعار السلع الأساسية التي تستوردها بلدان العالم الثالث.
* لأن الكثير من تلك الدول تعتمد على تصدير السلع الغذائية والمواد الخام، وبالتالي فإن إنهيار اسعارها سيؤدي إلى إنهيار قيمة صادراتها، وما له من تأثير مدمر على فقراء الفلاحين**(1).**

ان قطاع المصرفي لبعض الدول الغير عربية لم يتاثر كثيرا بهذه الأزمة مثل اندونيسيا و ماليزيا وهذا للاتباعها لنظام الاسلامي لكن لا ينفي ان القطاع الإقتصادي بعيد عن الخطر.

**الفرع** : II **آثار الأزمة على الدول العربية**

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم إقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الإقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الإقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي.

بقيت الآثار المباشرة للأزمة المالية والعقارية التي تمر بها الأسواق الأمريكية منذ عدة أشهر محدودة على مستوى الدول العربية وخاصة الخليجية منها لمدة طويلة. لكن الأمر اختلف -إلى حد ما- عندما تم الإعلان عن إفلاس بنك الإستثمار الأمريكي العملاق ""*ليمان براذرز"*. هذا الإعلان تلاه خبر كون أرباح بنك أمريكي آخر وهو "*جولدمان ساكس"* خلال الثلاثة أشهر الأخيرة قد لا تصل إلى ثلث المستوى المتوقع , ووصلت إنعكاسات هذه التطورات إلى السوق العربية. **(2)**

-(1)نفس المرجع السابق, على خط [WWW.echtirakiyoun.com](http://www.echtirakiyoun.com))

-(2) نبيل حشاد مرجع سابق على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 61

في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

* المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح الإقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
* المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح متوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.
* المجموعة الثالثة: وهي الدول ذات درجة الإنفتاح المنخفضة ومحدودة منها السودان وليبيا.

II 1**- - المجموعة الأولى** : إن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة إنخفاض أسعار النفط خلال فترة قصيرة إلى أكثر من النصف حيث إنخفض من 147 دولار للبرميل إلى نحو 39,5 دولار للبرميل وهي نسبة كبيرة جدا ومما لا شك فيه أن هذا الإنخفاض الحاد سينعكس على الفوائض المالية والأرباح العربية حيث يستحوذ البترول على 75 % من الصادرات العربية و أيضا سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الإقتصادي، إذ إن معدلات النمو قد إنخفضت في عام 2008 مقارنة بمعدلات عام 2007 و ستنخفض أكثر في عام 2009. من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم إستثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة وأوروبا. ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها إستثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. (1)

وتقدر الإستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون $، وكما هو معلوم فإن هذه الإستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الإستثمارات بحسب الجهة التي يتم الإستثمار فيها. وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لا شك فإن هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها.

وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أميركا، حيث إنهارت بورصة "*وول ستريت"* إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية**. (2)** .

-(2) -(1) نفس المرجع سابق على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 62

حيث إنخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة ونصف، وذلك مع هروب مستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات إضطرابات الأخيرة في قطاع المال الأميركي.

وأغلقت سوق البورصة السعودية منخفضة 6.5% مسجلة 7255.15 نقطة، حيث فقد مؤشر التداول 34.3% من قيمته منذ بداية العام 2008م.وأغلقت بورصة الكويت، وهي ثاني أكبر بورصة في العالم العربي، بتراجع 3.8% ليصل المؤشر إلى 12360.2 نقطة أي بخسارة 488 نقطة، وهي أكبر خسارة في يوم واحد في سنة 2008م. وقد تأثرت الدول الخليجية أكثر من غيرها من هذه الأزمة بحكم تلازم إستثماراتها مع الإقتصاد الأمريكي فقد خسرت أكثر من 200 مليار $ في هذه الأزمة**(1)**

II **2- - المجموعة الثانية**: فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى بإستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى.

ومن بين الآثار التي التي تشهدها هذه الدول نجد :

* تأثر السياحة العربية بشكل كبير.
* إنخفاض معدل نمو الإقتصاد المصري الحقيقي
* إنخفاض قيمة الجنيه المصري، بكل ما يعنيه من زيادة في الأسعار،وفقدان الثقة في الإقتصاد.
* إرتفاع مطرد في نسبة البطالة

II **3- - المجموعة الثالثة**: وهي ذات درجة الإنفتاح الإقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدودا أيضا ولقد قامت كل من حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت أعلنت عن ضمانها لكافة الودائع في مصارفها ، وضخت مبالغ ضخمة فيها في محاولة لترميم الثقة بين المواطنين وهذه المصارف ، ودفعهم لعدم سحب أرصدتهم من هذه المؤسسات المالية ولتعزيز الثقة بين المصارف ذاتها

أما البورصات العربية فهي في تراجع مستمر ، ويمكن القول أن هذا التراجع ناجم عن التأثر بالبورصات العالمية ، وعن ضعف الثقة بين المستثمرين وهذه المؤسسات ، إضافة إلى الحالة النفسية السائدة نتيجة هذا الإنهيار الكبير ، وكذلك الهبوط الحاد لأسعار النفط التي بلغت النصف تقريبا ومازالت مستمرة في الإنخفاض .

هناك بعض دول عربية لم تتأثر كثيرا بهذه الأزمة مثل الأردن وسوريا ولبنان، وبعض دول المغرب العربي كـ"ليبيا وموريتانيا" وهذا لعدم وجود إستثمارات لبنوكها في الخارج بأرقام كبيرة ، بل على العكس تتهيأ هذه الدول لاستقبال إستثمارات وودائع جديدة هاربة من مواقع الخطر الى هذه الدول **(2)**.

-(2) -(1) نفس المرجع سابق على خط WWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 63

**الفرع** III : **أزمة الإئتمان العالمي والمصارف الإسلامية**

الإقتصاد الإسلامي يعتمد في بنيانه على الإنسان في حاجاته وميوله، ويقوم على أن هذه الحاجات والميول يجب إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها. ولكن الإقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد،فلقد فسر النظام الشرعي الأزمة الحالية من خلال : **(1)**

III 1**- - تفشي الربا** : و المتمثل في سعر الفائدة .

III **2- - بيع الدين بالدين في صورة التوريق :** التوريق هو جعل  الدين المؤجل  في ذمة الغير في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجله صكوكًا قابلة للتداول في سوق ثانوية.وبذلك يمكن أن تجرى عليه عمليات التبادل والتداول المختلفة، وينقلب إلى نقود بعد أن كان مجرد التزام في ذمة  المدين.وقد أطلق بعض العلماء المعاصرين على هذه العملية اسم (التصكيك) وذكر أنها تقوم في الأساس على خلق أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على حافظة إستثمارية ذات سيولة متدنية .

III **3- - المشتقات المالية :** والمشتقات هي عقود تهدف لتبادل المخاطر. ومن أشهر صورها المستقبليات (futures) والاختيارات (options).

III **4- - المستقبليات :** هي عقود مع تأجيل البدلين، مثل التعاقد على مبادلة دولار مقابل يورو في تاريخ مؤجل، بعد ستة أشهر مثلاً.

III **5- - الإختيارات :** هي عقود خيار يقوم فيها الطرف الراغب في الخيار بدفع رسوم معينة مقابل حق شراء أسهم أو سلع أو عملة محددة بسعر محدد في تاريخ محدد.

والهدف من هذه العقود هو نقل المخاطر من طرف لآخر فإن الغالب الأعم (99% في المستقبليات) هو أن يتم تسوية العقد حين يحل الأجل (أو قبل ذلك) بدفع الفرق بين السعر السائد آنذاك والسعر المثبت في العقد. فالعقد ينتهي بالتسوية على فروق الأسعار دون نقل لملكية الأصول التي بني عليها التعاقد، ولهذا سميت هذه العقود بالمشتقات، أي أنها مشتقة من الأصول المرتبطة بها لكنها لا يراد منها نقل ملكيتها وإنما التسوية على فروق أسعارها.

III **6- - إنفصال السوق المالية عن الأسواق الحقيقية :**هناك انفصام واضح بين الاثنين؛ ذلك لأن الإقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف إقتصادية مثل الإنتاج ، والتوزيع ، والإستهلاك، وهذا يتطلب التبادل.

-(1) محمد الشرافي, مرجع سابق, ص 19

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 64

ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقية، وأصبح يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعًا وشراءً من خلال المداينات والإئتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الإئتمان أضعاف قيمة الإقتصاد الحقيقي ؛ مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما.

ولما كان الإقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول ، وإنما إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش ، ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإن وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض انهار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة .

III **7-- البيع على المكشوف :** هو بيع لأوراق مالية مقترضة على أمل أن ينخفض السعر فإذا إنخفض السعر قام المتاجرون بشراء الأسهم التي باعوها وإعادتها إلى مالكها .

التعامل بالهامش أن يقوم المشتري بدفع نسبة معينة من القيمة السوقية للأوراق المالية التي يرغب في شرائها ،أما باقي الثمن فيعتبر قرضاً يقدمه السمسار للمشتري ، ويتقاضى علية فائدة محددة .

III **8- - القمار والميسر**

III **9- - إستثمار أموال المسلمين في البنوك الأجنبية(1)**

رغم اختلاف المبادئ، فان المصارف الإسلامية، وان كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها ، فقد لا تكون مستقبلا بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الإئتمان *"*، ذكر أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حاليا حوالي 400 مليار $، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه وكالة الإئتمان انه يبلغ حوالي 4 تريليونات $. **(2)**

إن الدراسات الإقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 إلى حوالي 500 مليار دولار وسيستثمر منه 25% في منطقة الشرق الأوسط، و75% في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج. ولكن المناعة تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الإقتصادية هي أساس تفاعل الإقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة . **(3)**

-(1) محمد الشرافي, مرجع سابق, ص 20

-(3) -(2) حازم الببلاوي , المرجع السابق,ص 13

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 65

ومن جهة أخرى أكد المحلل الإقتصادي»لاحم الناصر « أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل هذه المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، مبيناً أنه نظرا لكون الكثير من المجتمعات الغربية المنكوبة بهذه الأزمة يوجد بها مؤسسات مالية إسلامية فإن ذلك سيؤدي إلى سعي الكثير من الباحثين والدارسين في هذه المجتمعات إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات وآليات عملها، في الوقت الذي سيحتاج فيه الدارس لهذه المؤسسات دراسة القرآن والسنة**.(1)**

من جانبه, قال الدكتور »سالم باعجاجة «  الخبير الإقتصادي أن عدد من البنوك العالمية تقوم الآن بالتعامل بالتصريفية الإسلامية وافتتاح فروع خاصة بها، وذلك نظراً للإقبال الشديد من قبل المتعاملين لهذا النظام سواء في الغرب أو الدول الإسلامية، ونجاح الأدوات والمنتجات الإسلامية في تحقيق عوائد وأرباح أفضل مما تحققه البنوك التقليدية، سيؤدي إلى معرفة الإسلام بشكل أكبر وأعمق".

ونوه »باعجاجة «  إلى أنه في ظل النظام العالمي الجديد وإنفتاح الإقتصاد يتوقع افتتاح فروعاً جديدة للبنوك الغربية في السعودية قريباً وهو ما سيحدو البنوك المحلية إلى نقل المعرفة الإسلامية لهذه البنوك الأجنبية، مضيفا أن ذلك سيساعد على فهم الإسلام بشكل أفضل لدى الغرب".**(2)**

تطرق الإقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الإقتصاد العالمي واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي .**(3)**

إن هذا النظام المتبع من طرف معظم الدول الإسلامية يبقى حلا مقترحا على دول العالم لاسيما على النظام الأمريكي الذي بدوره يتلقى صعوبات في مواجهة الواقع.

-(2)-(1) حازم الببلاوي".المرجع السابق, ص15

-(3)  محمد الشرافي, مرجع سابق, ص 23

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 66

**المبحث الثالث : سياسة معالجة الأزمة المالية**

تركزت المعالجات الحكومية المتخذة في معالجة الأزمة الحالية بالأساس على توفير السيولة المالية وضخها في المصارف والمؤسسات المالية للحد من حصول إنهيارات كبيرة وشاملة في البورصات وفي الأسواق المالية للبنوك المتعثرة ، بغرض إستمرار ممارسة أنشطتها وتعزيز ثقة الجمهور بها .

قامت الدول المجموعة الكبرى باخذ إجراءات سريعة أولية وإعتبرت هذه الإجراءات كخطوات تخفيفية لإيقاف الإنهيار في المؤسسات المالية ، و بعد ذلك أجريت دراسة حول سياسة معالجة الأزمة بحيث طرحت خطط إنقاذية يشمل مبدؤها وضع حلول عملية وعميقة لمعالجة أسباب الأزمة و الاستراتيجيات الحقيقية لإيجاد التوازن في الأنشطة على المدى القريب والبعيد ، وتحقيق أداء إقتصادي جيد .

**المطلب الأول : إجراءات للتخفيف من الأزمة المالية**

لقد ضخت الدول الصناعية الكبرى مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ مصارفها ومؤسساتها المالية من الإفلاس ، ولتوفير الثقة بين أصحاب المصارف والمؤسسات ، ولطمأنة أصحاب الودائع ، لكن هذا لا يكفي لإعادة الوضع إلى سابق عهده بل يتطلب الأمر سياسة إقتصادية جديدة ، ولم تعد الولايات المتحدة تقود العالم الرأسمالي ، وهي تعد لمؤتمر خاص لرؤساء الدول الأوروبية والولايات المتحدة للبحث في سبل حل هذه الأزمة أو للاقتراب من إيجاد الحلول المناسبة .

**الفرع** I :**الإجراءات الأولية**

منذ وقوع الأزمة تبنت البنوك المركزية في معظم دول العالم وفي مقدمته البنك المركزي الأمريكي سياسة تقوم على توفير السيولة سواء من خلال ضخ أموال في الأسواق، أو من خلال تخفيض أسعار الفائدة.

ومن بين الإجراءات الأولية المنفذة هي : **(1)**

* قامت البنوك المركزية العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا بضخ نحو 700 مليار دولار في نظمها المالية، لحماية النظام المالي العالمي من الإنهيار.
* أجرى مجلس الإحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأميركي) تخفيضات على أسعار الفائدة حوالي 8 مرات منذ بداية الأزمة، حيث أن آخر تعديل الذي كان في 6 نوفمبر هو خفض بنسبة 25 % ليبلغ سعر الفائدة 1.5%، ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للإستثمار وحث الأفراد على زيادة الإنفاق. و منه مواجهة الإضطرابات المتزايدة في أسواق المال العالمية.

-(1)  صباح نعوش "خطورة الأزمة المالية على الإقتصاد العالمي" 2008/11/02 على خطWWW .aldjazira.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 67

* قررت الإدارة الأميركية تخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين منها 100 مليار للأفراد و 50 مليار للشركات. يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الإستهلاك لتنشيط الإقتصاد.
* وافق مجلس الأميركي على مشروع قانون لحماية ملاك العقارات يوفر 300 مليار$ تستخدمها إدارة العقارات الإتحادية لإعادة تمويل قروض الرهن العقاري، الخاصة بملاك العقارات.
* في أوروبا اتفقت حكومات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إستثمار مبلغ 11.2 مليار يورو في مؤسسة "فورتيس" للخدمات المالية، وهو ما يعني عمليا تأميمها.
* اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال سبعين مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف **(1)**

كما قامت البنوك الأوروبية والآسيوية بإجراءات مماثلة في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، كما قامت بعض المؤسسات المالية وكبار المساهمين بدعم مؤسسات مالية وعقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل » *سيتي جروب* «  و »*ميريل لينش «*  لإنقاذها من الإنهيار. حيث ضخت سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية حوالي 21 مليار دولار لإنعاش كلا المؤسستين المشار إليهما بإعتبارهما أكثر البنوك الأمريكية تأثرًا بهذه الأزمة**. (2)**

وفي إطار الخروج من الأزمة أيضا فإن اللجوء للتأميم بات حلاً مطروحاً كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الإقتصاد القومي. وقد شهد مسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة، منها تأميم "*إندى ماك IndyMac*" أحد أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في جانفي 2008. فضلاً عن إنقاذ شركة التأمين الكبرى *AIG* مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80% من الشركة.

ولم يختلف الأمر كثيراً في أوروبا، حيث تم تأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأوربية. فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم" *برادفورد & بينجلى* *"Bradford & Bingle****y"،*** أكبر مؤسسات القروض العقارية في بريطانيا، كذلك قامت حكومة أيسلندا بشراء حصة 75% من *Glitnir Bank""،* ثالث أكبر مؤسسة إقراض في ايسلندا. **(3)**

-(1)  صباح نعوش , مرجع سابق, على خطWWW .aldjazira.net

-(2)مجلس الغرف السعودية ,مرجع سابق , ص 09

-(3)عبد لله شحاتة , مرجع سابق ,ص 11

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 68

**الفرع** : II **إتفاقيات قادة دول العشرين** **(G20)**

رغم المجهودات التي قامت بها الدول الصناعية الكبرى السبع إلا أن الإقتصاد العالمي مازال يتدهور بسبب أزمة سوق الإئتمان المالي واتسعت لتشمل آثارها أسواق العالم الأخرى و لهذا أكد البيان الختامي لقمة مجموعة العشرين الذي اصدر في 15 نوفمبر بواشنطن تصميم دول المجموعة على تعزيز تعاونها لإعادة إطلاق النمو الإقتصادي العالمي وإصلاح النظام المالي. وتضم مجموعة العشرين الدول الصناعية السبع الكبرى و روسيا التي أضيفت لها مؤخرا، مجموعة من الدول ذات الإقتصاديات الصاعدة، والتي تشمل كل من أرجنتين ,مكسيك, استراليا  ,اسبانيا, الصين, الهند,البرازيل ,اندونيسيا ,كوريا و إفريقيا الجنوبيتين و تركيا .كما شارك في القمة العاهل السعودي الملك عبد الله في القمة حيث تعد بلاده المنتج والمصدر ا لأكبر للنفط على مستوى العالم.**(1)**

اتفق قادة 20 دولة من الدول ذات الإقتصاديات الكبرى وذات الإقتصاديات الناشئة التي لها تأثير على أسواق العالم المالية وإقتصادياته على مجموعة من المبادئ واتخاذ سلسلة من التدابير التي تهدف إلى معالجة الأزمة التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر والتغلب عليها.

وتشتمل التدابير التي وافق عليها القادة في الاجتماع الذي عقد في واشنطن يوم السبت 15نوفمبر، تحت رعاية الرئيس بوش، على اتخاذ تدابير إضافية لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، وتوفير السيولة النقدية لضمان كسر الجمود الذي تكابده مؤسسات الإقراض والإئتمان، وتعزيز موارد المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما لتمكينها من المساعدة في التنمية.**(2)**

وجاء في بيان حقائق أصدره البيت الأبيض عن نتائج الاجتماع الذي ضم قادة من دول أوروبا والصين وروسيا وأميركا اللاتينية وآسيا بما فيها السعودية، أن القادة اتفقوا أيضا على سلسلة من المبادئ بينها تعزيز الشفافية وتشديد المحاسبة والكشف عن أوضاع المؤسسات المالية وأدواتها المركّبة، وتعزيز سلامة الأسواق المالية بمنع الاستغلال والغش، والتعاون في سن القوانين التنظيمية للأسواق والحليولة دون استغلالها للإرهاب وتجارة المخدرات والممنوعات الأخرى، وإصلاح المؤسسات وتحديثها .**(3)**

II **1- -** اتفق القادة على أن من الممكن اتخاذ خطوات فورية أو أخذها في الإعتبار لاستعادة نمو إقتصاديات السوق الناشئة ودعمها كالتالي: **(4)**

-(2)-(1) سالم العسكري" الأزمة المالية لن تنهي الراسمالية" الفهم العالي للاعلام الالكتروني, 2008/12/25على خط [www.almotamar.net](http://www.almotamar.net)

-(4)-(3) البيت الابيض "اجتماع قمة يعالج الأسواق المالية وإقتصاد العالم "2008/11/15على خط www.ameinfo.com

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 69

* الإستمرار في اتخاذ أي تدابير إضافية ضرورية لتثبيت استقرار النظام المالي.
* إدراك أهمية دعم السياسة المالية واستخدام التدابير المالية كما يلزم.
* توفير السيولة (النقدية) للمساعدة في إنهاء جمود أسواق الإقراض والإئتمان.
* ضمان توفر الموارد الكافية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف تنمية أخرى متعددة الأطراف، وذلك للمساعدة في تنمية البلدان المتأثرة ، وتوفير التمويل للتجارة والبنية التحتية.

II **2- -** اتفق القادة على مبادئ مشتركة لإرشاد إصلاحات الأسواق المالية، وهي**:(1)**

II **1-2- - تعزيز الشفافية وتشديد المحاسبة :** عن طريق تعزيز الكشف والإفصاح المطلوب عن المنتجات والأدوات المالية المركّبة، وضمان كشف المؤسسات الدقيق عن أوضاعها المالية، وتنظيم الحوافز لتجنب المغامرات المالية المفرطة.

II **2-2- - تعزيز التنظيم السليم :** عن طريق ضمان وجود إشراف قوي على الوكالات التي تصنف الإقراض، والإدارة الحصيفة للمخاطر، والإشراف على كل الأسواق والمنتجات والأدوات المالية والمشاركين فيها  أو تنظيمها كل حسب ما يناسب ظروفها.

II **3-2- - تعزيز سلامة الأسواق المالية :** بالحيلولة دون استغلال الأسواق والغش، والمساعدة في تفادي تضارب المصالح، والحماية من استغلال النظام المالي لدعم الإرهاب والاتجار بالمخدرات أو غير ذلك من النشاطات غير القانونية.

II **4-2- - تعزيز التعاون الدولي :** بسن قوانين وطنية ووضع نظم تكون أكثر انسجاما وتشجيعا للقائمين بالتنظيم لزيادة التنسيق والتعاون بينهم في كل قطاعات الأسواق المالية.

II **5-2- - إصلاح المؤسسات المالية الدولية :** وذلك بتحديث إدارتها وعضويتها بحيث يصبح لإقتصاديات السوق الناشئة دور وتمثيل أكبر، وبالعمل معا من أجل التعرف الأفضل على مكامن الخطر والتنبؤ بالضغوط، وبالعمل السريع للقيام بدور أساسي في الرد على الأزمة.

II **3- -** تفق القادة على أن الإصلاحات اللأزمة لا تنجح إلا إذا كانت راسخة في الالتزام بمبادئ السوق الحرة، بما في ذلك حكم القانون واحترام الملكية الخاصة والتجارة المفتوحة والإستثمار والأسواق التنافسية والأنظمة المالية المنضبطة بكفاءة وفاعلية. واتفق القادة إضافة لذلك على ما يلي  **(2)**:

* رفض الحماية التي من شأنها أن تفاقم المشاكل المالية والإقتصادية بدلا من أن تحد منها.
* العمل الجاد في سبيل التوصل إلى اتفاق هذا العام على الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى النتيجة

-(2)-(1) البيت الابيض , مرجع سابق ,على خط [www.ameinfo.com](http://www.ameinfo.com)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 70

* دورة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية.
* تجنب فرض أي حواجز جديدة أمام التجارة والإستثمار في الشهور الـ 12 القادمة.
* تجديد الالتزام بمساعدات التنمية، وحث الإقتصاديات كاملة النمو والناشئة على السواء على التعهد بالإلتزامات المتناسبة مع إمكانياتها وأدوارها في الإقتصاد العالمي.

II **4- -** حققت قمة اليوم ثلاثة أهداف رئيسية. فالقادة**(1)**:

* توصلوا إلى فهم مشترك للمسببات الأساسية للأزمة العالمية.
* استعرضوا التدابر التي اتخذتها البلدان وسيعملون على معالجة الأزمة فورا وتقوية النمو.
* اتفقوا على مبادئ مشتركة لإصلاح أسواقنا المالية.
* بدأوا بوضع خطط لتنفيذ مبادئ الإصلاح .وهذا قصد إيجاد حلول للأزمة.

**المطلب الثاني : الحلول المقترحة**

اجتمع وزراء المال وحكام المصارف في واشنطن ، بخصوص إيجاد حلول لهذه الأزمة إلا أن هذا الاجتماع، أصبح يرتدي أهمية كبرى في سياق الأزمة المالية الحالية. وجاء الاجتماع بعد سلسلة من الاجتماعات الأوروبية والأميركية، بوضع خطط لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتهدف بمنع إفلاس المصارف الكبرى و إعادة الثقة في أسواق الإئتمان من أهم الخطط التي اتفق عليها القادة هي خطة التحرك و خطة العمل وتكثفت اللقاءات على أعلى المستويات حتى وصلت إلى وضع خطة إنقاذ الأميركية التي وافق عليها الكونغرس بعد عناء كبير. **(2)**

**الفرع** I :**خطة تحرك**

اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة7 الكبرى على أن الوضع الحالي يتطلب تحركا عاجلا واستثنائيا. بتعهد بمواصلة العمل الجماعي لإحلال الاستقرار في الأسواق المالية وإعادة تدفق الأموال من اجل دعم نمو الإقتصادي العالمي. و8 أكتوبر اتفقت G7 على «خطة تحرك» تشمل خمس نقاط، تهدف إلى إعادة الثقة بعد الإنهيارات التي حدثت في أسواق المال في العالم. **(3)**

I 1 **- -**اتخاذ إجراءات حاسمة واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدينا لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.

-(2)-(1) البيت الابيض , مرجع سابق ,على خط [www.ameinfo.com](http://www.ameinfo.com)

-(3)جابر حسين خطة تحرك لمجموعة دول السبع الكبرى لمواجهة الأزمة لندن الشرق الاوسط 2008/12/12 على خط www.alhandasa.net

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 71

I **2- -** اتخاذ كل الإجراءات اللأزمة لتحرير الإعتماد والأسواق النقدية والتأكد من وصول المصارف

والمؤسسات المالية بشكل واسع إلى السيولة ورؤوس الأموال.

I **3 - -** العمل على أن تتمكن مصارف وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى، في حال الضرورة، من جمع رؤوس أموال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لإعادة الثقة والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات.

I **4 - -** العمل على أن تكون برامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

I **5 - -** اتخاذ قرارات في الوقت المناسب لإنعاش سوق الرهن العقاري الثانوية وغيرها من الأصول. ومن الضروري إجراء عمليات تقييم دقيقة ونشر معلومات شفافة عن هذه الأصول وتطبيق معايير مناسبة للمحاسبة.

**الفرع** : II **خطة العمل**

وافق القادة G20في 15 نوفمبر على وضع خطة عمل شاملة وطالبوا وزراء المالية بالعمل على ضمان التنفيذ التام النشيط لخطة العمل. وتشتمل خطة العمل على ستة تدابير هي**(1)**:

II **1- -** معالجة نقاط الضعف في المحاسبة، ومعايير الكشف الخاصة بوسائل كشوف الميزانيات غير المضبوطة أو الصحيحة .

II **2 - -** ضمان التزام وكالات تصنيف الإقراض بأرفع المعايير وتجنب تضارب المصالح، وتوفير إفصاح أفضل للمستثمرين والتمييز بين المنتجات والأدوات المركّبة في التصنيف.

II **3 - -** ضمان إحتفاظ المؤسسات برأسمال كاف، ووضع ضوابط متشددة لرأس المال الهيكلي المركّب للبنوك والنشاطات الخاصة بالسندات.

II **4 - -** إيجاد توجيهات مشددة لتعزيز وسائل البنوك في إدارة المجازفات، والتأكد من أن المؤسسات تقوم بعمليات للنظر في ما إذا كانت قد تراكمت كثيرا من المخاطر.

II **5 - -** إيجاد الوسائل التي تمكن المشرفين القوميين الذين يشرفون على المؤسسات التي لها نشاط مالي عالمي من الاجتماع معا وتبادل المعلومات.

II **6 - -** توسيع منتدى الاستقرار المالي بحيث يضم في عضويته عددا أكبر من الإقتصاديات الناشئة.

-(1) البيت الابيض , مرجع سابق ,على خط [www.ameinfo.com](http://www.ameinfo.com)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 72

**الفرع** III : **خطة الإنقاذ المالي الأميركية**

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأميركي، بعد أزمة الرهون العقارية، التي ظهرت على السطح عام 2007، وإستمرت تداعياتها حتى العام الحالي، حيث أثرت على قطاع البنوك والأسواق المالية الأميركية مهددة بإنهيار الإقتصاد الأميركي، وتداعي الإقتصاد العالمي. وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الإقتصادي وزيادة عائدات الإستثمارات إلى أقصى حد ممكن.**(1)**

لقد عارض الرئيس الأمريكي "[*جورج بوش*](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%B1%D8%AC_%D8%A8%D9%88%D8%B4)*"* في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث إعتبرها لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو ( حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأميركي "[*هنري بولسون*](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%87%D9%86%D8%B1%D9%8A_%D8%A8%D9%88%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%86&action=edit&redlink=1)*"* بأن دعم الشركتين ( *فاني ماي وفريدي ماك*) هو أمرٌ ضروريٌ لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية. واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتاً مقابل معارضة 13 صوتا عقب موافقة مجلس النواب.

III **1- - مبدأ الخطة (2)**

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بإنهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت.

وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في 31/12/2009، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين إعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانباً خاصاً بشركتي ""*فاني ماي وفريدي ماك*" كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعرضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الإنهيار مطلع شهر08 . تملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها 5 [تريليونات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86) $ تعادل نحو 50% من الرهون العقارية في الو.م.ا

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف$.

III **2- - بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية(3)**

1. السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.

-(3)-(2)-(1) الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 73

1. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
2. تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
3. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.
4. رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
5. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
6. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
7. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
8. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
9. يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الإحتياطي الإتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
10. يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
11. تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
12. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
13. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

III **3- - الآراء المؤيدة للخطة الإنقاذ :** **(1)**

* بعض الإقتصاديين إعتبر الخطة علاجا يقدم حلا شاملا من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم إنتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر على القطاع المالي فقط.
* تضمن الخطة إستمرارية الثقة في البنوك الأميركية.

-(1) الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 74

* تقدم الخطة علاجا للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بإرتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
* ستساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط ولا تعويض للشركات.

III **4- - معارضة للخطة**:**(1)**

* يرى الكثير من الأميركيين أنه يتعين على *وول ستريت* أو حي المال أن يحل مشكلاته بنفسه.
* يبدي الكثير من الأميركيين نوابا ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعو الضرائب الأميركيون.
* يعتقد عدد كبير بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديدا للأموال العامة.
* ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والإستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار الأصول إلى الإرتفاع في المستقبل.
* بعض النواب والأعيان في الكونغرس تحفظوا على قيمة الخطة البالغة سبعمائة مليار دولار.
* بعض النواب طالب بالحصول على تأكيدات وضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأميركيين العاديين، كما ستفيد وول ستريت.
* الخطة ستمنح الإدارة الأميركية هامشا كبيرا في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الإستثمار التي تنطوي على مجازفة .

**5-** III **- إقرارها بالكونغرس(2)** :

* عرضت الخطة على مجلس النواب في الكونغرس يوم الاثنين الموافق 30/9/2008، فرفضها 228 نائبا مقابل 205.
* وافق مجلس الشيوخ على الخطة بعد إدخال بعض التعديلات عليها، وكانت نتيجة التصويت التي جرت يوم الخميس الثاني من أكتوبر ، 74 سناتور مؤيدا، مقابل 25 معارضا.
* مجلس النواب يقر الخطة بعد إدخال تعديلات عليها في يوم الجمعة الموافق الثالث من أكتوبر، وكانت نتيجة التصويت الذي جرى بعد خمسة أيام من رفضها الأولي، تأييد 263 مقابل 171 معارضا لها.

-(2)-(1) الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 75

**6-** III **- آراء قادة و حكام العالم في الخطة :** **(1)**

-الرئيس الأميركي ***جورج بوش***: "الخطة ستساعد في حماية الإقتصاد الأميركي والأسر والشركات الصغيرة في أميركا، وهي أساسية للأمن المالي للولايات المتحدة ومساعدة الأسر الأميركية التي تحتاج للقروض من أجل شراء منزل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها ومساعدة الشركات الصغيرة على دفع فواتيرها، ومن غير الممكن التخلي عن كل مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الإنهيار".

-وزير الخزانة الأميركي ***هنري بولسون***: "الخطة ستساعد على حماية الإقتصاد المحلي لجعل الأميركيين واثقين من حصولهم على الأموال اللأزمة لإيجاد فرص عمل وضمان إستمرار الأعمال".

رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه: "لا بد من إقرار الخطة من أجل الولايات المتحدة ومن أجل صناعة المال العالمية".

-رئيس مجلس وزراء المالية لدول منطقة اليورو ***جان كلود يونكر***: "على واشنطن إقرار الخطة التي ستسمح للخزانة الأميركية بشراء الأصول مرتفعة المخاطر المرتبطة بسوق الرهن العقاري من البنوك".

-وزير المالية الروسي ***أليكسي كودرين***: "على واشنطن تحمل مسؤولياتها تجاه الدول الأخرى وخطة وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون ضرورية".

-مرشح الرئاسة الأميركية الجمهوري ***جون ماكين***: "عدم تحرك الكونغرس لإقرار خطة الإنقاذ المالي وضع جميع الأميركيين والإقتصاد برمته في مواجهة خطر كبير جدا." الشركات الأميركية لا يمكنها الإقتراض لتمويل نشاطاتها وتسديد ما يترتب عليها، وإذا لم نتحرك فإن الكثير منها سينهار".

المتحدث باسم المفوضية الأوروبية ***يوهان لايتنبرغر***: "الإتحاد الأوروبي أصيب بخيبة أمل إزاء رفض مجلس النواب الأميركي خطة الإنقاذ المالي للبنوك والمؤسسات المتعثرة والمقدرة بسبعمائة مليار دولار،خطة الإنقاذ لا ترتبط بمصير مؤسسات الولايات المتحدة فحسب بل أيضا بمصير باقي العالم".

رئيس الوزراء البريطاني ***غوردون براون***: "لا بد من دعم عالمي لخطة الإنقاذ المالي الأميركية، والولايات المتحدة تستحق مساعدة دول العالم الأخرى".

الرئيس البرازيلي ***لويس إيناسيو لولا داسيلفا***: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية الحالية... ليس من العدل أن تدفع دول في أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا ثمن مسؤوليات يجب أن يتحملها القطاع المالي في أميركا الشمالية".

-(1) الموسوعة الحرة ,مرجع سابق ,على خط [WWW.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 76

**المطلب الثالث : توقعات و تساؤلات**

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية الراهنة، فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة فيها قد انتهت، وأن الإقتصاد العالمي سيتعافى في نهاية هذا العام، وهناك من يرى أن هذه الأزمة ستطول بعض الوقت، وقد تمتد حتى عام 2010 م، وأن بوادر تعافي الإقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي ستكون في النصف الثاني من عام 2009 م على الأقل. ولذلك فإن وضع توقع معين لمستقبل الإقتصاد الأمريكي والإقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وعلى مدى الاستقرار أو التغير في أسعار المساكن وقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهون العقارية، ومن ثم فإنه قد يكون من الصعب في هذا الوقت تحديد عمق أو مدة هذا التباطؤ أو الركود و لهذا لا تزال أسئلة عديدة عالقة حول مستقبل النظام المالي وإنعكاسات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي.

|  |
| --- |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |
|  |

**الفرع** I :**توقعات تدور حول الأزمة المالية**

يبدو بأن التوقعات أصبحت تؤكد الآن أن الإقتصاد العالمي سوف يعاني كثيراً من جراء هذه الأزمة ليس الإقتصاد الأمريكي أو الأوروبي فقط ولكن جميع إقتصاديات العالم. بالطبع يعتبر الإقتصاد الأمريكي أكثر المتضررين حيث يتوقع أن ينخفض معدل نموه إلى ما يقرب الصفر. يليه الإقتصاد الأوروبي الذي هو أصلاً ليس أحسن حالاً حيث أن معدل نموه لا يتوقع أن يتجاوز.%0 ,5 سوف تكون كثير من الأرقام المتعلقة بتأثيرات هذه الأزمة أكثر تحديداً وأكثر دقة مع نهاية هذا العام إلا أنه يمكن من الآن على الأقل تحديد القطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بهذه الأزمة على سبيل المثال لا الحصر.**(1)**

I **1- - الطلب على النفط ومستوى أسعاره** : إن الإقتصاديات العربية في معظمها تعتمد على إنتاج وتصدير النفط. وكما شاهدنا فإن الأزمة أدت إلى إنخفاض سعر البترول بأكثر من 60 %. هذا إضافة إلى اضطرار دول الأوبك إلى تخفيف إنتاجها من النفط. ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الإقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في كثير من البلدان العربية مما يعني أن الإنفاق الحكومي وهو المحرك الأساسي للإقتصاد سوف يتأثر وفقاً لذلك.

I **2- - الحصول على التمويل وتكاليفه**. : نعتقد على ضوء هذه الأزمة بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الإئتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوف يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع

-(1)جاسم المناعي »الأزمة المالية العالمية... وقفة مراجعة PDF ,«  2008/11/08 , ص06

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 77

القابلة للتمويل. كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبياً الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذرا وأكثر انتقائية.

I **3- - الإستثمارات الأجنبية**. المتوقع أن تنخفض الإستثمارات الأجنبية على أثر هذه الأزمة. ووفقاً لبعض التقديرات فإن مثل هذا الإنخفاض قد يصل إلى %30 مقارنة بالعام الماضي.

I **4- - التجارة:** أيضاً متوقع لها أن تتأثر سلباً بالأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية.

I **5- - تحويلات الأيدي العاملة :** من المتوقع أيضاً أن تتأثر سلباً حيث أن انكماش النشاط الإقتصادي من شأنه أن يمثل فرص عمل أقل ومستويات رواتب وأجور أدنى.

I **6- - الأسواق المالية** : أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية لأداء الإقتصاد بشكل عام وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وإرتفاع تكاليف التمويل. صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً أو عربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها حالياً لكن الأسعار في الواقع تعكس أيضاً توقعات قيم الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة وما قد تسببه من تراجع وكساد الإقتصاد .

إن توقع دخول الإقتصاد الأمريكي، و العالمي لنفق مظلم من الركود سيؤدي بالتبعية إلى حالة من الكساد الإقتصادي طويل الأمد، وذلك عبر حدوث تداعيات أكثر سوءًا سيكون تأثيرها سلبي وكبير على العالم، ويستند هذا التوقع على(1) :

* إرتفاع معدلات التضخم، التي ستزيد من الضغوط المفروضة على مالكي الرهونات العقارية، ومن ثم تنخفض معدلات تكوين مدخرات، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، والتي ستحتاج لوقت طويل لتجديد مدخراتها مرة أخرى.
* أن كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنات لامتصاص الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة، ومنع إنهيار أسعار الأسهم والسندات والأصول الأخرى، خاصة في ظل إستمرار التأثير السلبي لمشكلات قطاع الإسكان، والتي حتمًا ستأخذ وقتًا أطول لحلها قد يصل لسنتين.
* وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة، مع بقاء الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري، وهو ما سيقود لمرحلة من الركود القوي في الإقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي.

-(1) مجلس الغرف السعودية ,مرجع سابق , ص 10

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 78

إن مرحلة الركود يتوقع أن تستمر حوالي12 شهرًا على أقل تقدير إن لم تمتد إلى 18 شهر. ويعزز هذه التوقع ما أعلنه صندوق النقد الدولي بإنخفاض توقعاته لنمو الإقتصاد العالمي ليصل إلى1.5 % عام 2008 م، وكذلك الضعف المستمر للدولار الأمريكي، وضعف المؤشرات الإقتصادية، وإرتفاع معدلات التضخم، هذا إلى جانب تدهور المؤشرات الخاصة بسوق الإسكان، وما هو معروف من أن دورات الإسكان طويلة، حيث تستمر فترات التراجع فيها لمدة غير قصيرة**.(1)**

**الفرع** : II **تساؤلات تنتظر إجابة**

II **1 - -** هل يمكن أن يحتل اليورو مكانة أكثر أهمية من الدولار، فهل يمكن أن تصبح العملة الأوروبية هي المسيطرة والرئيسية في العالم؟**.(2)**

قد أجريت عمليات  و دراسات تظهر أن اليورو سيحل محل الدولار خلال الإحتياطات في العالم، ولم يكن لدى الين ولا المارك الألماني فرصة حقيقية ليحل أي منهما محل الدولار، لكن اليورو بديل حقيقي. فإقتصاد منطقة اليورو أصبح ضخماً مثل إقتصاد الولايات المتحدة تقريباً، وربما يتخطاه من خلال إستمراره في التوسع. أما لندن فهي المركز المالي لمنطقة اليورو بحكم الأمر الواقع، على الرغم من أن المملكة نفسها لم تتبن اليورو. كذلك، أسواق السندات في منطقة اليورو أصبحت الآن بالقدر نفسه من العمق وتوافر السيولة مثل نظيراتها في الولايات المتحدة.

ومن جهته أكد الباحث »*فولفجانج مونش « و* أنه نتيجة للتضخم المرتفع، فإن العديد من الدول النامية ستجد صعوبة في المحافظة على أسعار عملاتها مقابل الدولار. وربما تكون غير متحمسة لخفضها الآن، لكن سيأتي وقت يصل فيه التضخم إلى نقطة يصبح فيها من غير الممكن تحمل الضغوط الناتجة عنه. وإذا أقدمت على خفض أسعار عملاتها فعندها من المؤكد أن تعيد التوازن إلى مدخراتها الإحتياطية أيضاً

II **2 - -** هل ستؤدي الأزمة المالية إلى تفاقم وضع السوق العقارية؟**(3)**

-كانت السوق العقارية تشهد أساسا تراجعا قويا في دول كثيرة بسبب إرتفاع معدلات الفائدة الذي يزيد كلفة القروض ومن تشدد المصارف في مطالبها حيال الزبائن المحتملين لشراء عقارات. وكان العديد يعتبرون أن هذه "الفورة العقارية" ستخمد ذات يوم في مطلق الأحوال.وعمدت المصارف إلى جمع أموال طائلة لتكون من جديد قادرة على منح قروض، لكن هذه الأزمة الجديدة تهدد بمزيد من التدهور في ميزانياتها وقد تبدي مزيدا من التشدد في منح قروض للعائلات الراغبة في شراء منزل.

-(1) مجلس الغرف السعودية ,مرجع سابق , ص 10

-(3) -(2) حازم الببلاوي , المرجع السابق,ص 19

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 79

II **3 - -** هل صحيح أن المؤسسات المالية هي المستفيدة من الأزمة المالية؟**(1)**

-إعتبر أن الشركات المالية والمصارف من أكبر المستفيدين من الأزمة المتعاظمة و هذا من خلال توفرها لسيولة وأصول المادية عن طريق ضخ أموال طائلة للانقاذها كما كان لتنويع الأنشطة المصرفية وقع كبير على متانة المؤسسات المالية .بحيث المصارف الإستثمارية قسمت إلى نوعين أساسيين: مصارف الأعمال ومصارف الودائع وهذا أدى إلى توسع نشاطاتها . كما ان اعتماد ممارسات سليمة التي تبنتها من معظم الدول من شأنه أن يجنب المصارف مزالق هالكة.

هل يسوّغ لبعض المصارف المجازفة بإفراط في مجال الأعمال لأنها تعلم أنه في نهاية المطاف، هناك من سيسعى إلى انتشالها من المأزق ."

II **4 - -** هل من الممكن إستمرار حصول إنهيارات في البورصات ؟**(3)**

- مع ترقب خطة إنقاذ القطاع المصرفي التي أرسلتها وزارة الخزانة إلى الكونغرس تبقى أسواق البورصة متقلبة للغاية ولا يتوقع احد عودة الهدوء إليها في الوقت الحاضر.ولا تزال الأسواق عرضة لأي حدث سلبي في القطاع المصرفي فيما تطرح شكوك كثيرة حول إمكانيات نجاح خطة واشنطن.وسجلت البوصات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تراجعا ما بين 20 و25% منذ سنة.

II **5 - -** هل ضخ أموال عمومية في الأسواق المالية كافي لمواجهة الأزمة؟**(4)** .

-يجمع الخبراء على محدودية أثر هذا الإجراء ويتخوفون من حدوث العكس أي ضخ المزيد من الأوراق المالية سيكون له إنعكاسات خطيرة على التضخم والبطالة وأضافوا أن خطة الإنقاذ الأمريكية ربما تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية ، لكنها لن تحقق توازنا ماليا للأسواق.

II **6 - -** ما ستكون العواقب على المؤسسات؟ **(5)**

- التصلب المتوقع في شروط منح الإعتمادات سيطاول المؤسسات مباشرة لان المصارف ستتشدد أكثر في معايير الإقراض. كما ستجد الشركات صعوبة أكثر من قبل في اللجوء إلى السوق من خلال إصدار أسهم أو سندات، لإعادة تمويل نفسها.وأوضح ***اريك هاير*** الخبير الإقتصادي في "المرصد الفرنسي للوضع الإقتصادي" انه "بعدما حققت إستثمارات الشركات إرتفاعا بمعدل 3,1% في السنة بين 1995 و2005، من المتوقع أن تتراجع بنسبة 1,9% عام 2009".

-(2)-(1) مصطفى فهمي, "الأزمة المالية" واشنطن العاصمة, 2008/11/19 ,على خط[www.almuhands.org](http://www.almuhands.org)

-(5)-(4)-(3) محمد كريم, "مخاطر إنهيار النظام المالي الامريكي" 2008/09/24 على خط[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 80

II **7 - -** هل تزيد هذه الأزمة الجديدة من مخاطر حصول إنكماش إقتصادي؟ (**1)**

- كان الإنكماش متوقعا أساسا في عدد من البلدان ويهدد العديد من البلدان الأخرى. ومن المتوقع أن يطاول الإنكماش الذي يتميز بنمو إقتصادي سلبي على مدى فصلين متتالين، منطقة اليورو وربما أيضا الولايات المتحدة. والمصاعب الجديدة التي يواجهها النظام المصرفي قد تحد أكثر من القروض ما سينعكس بشكل أكبر على قطاعي الإستهلاك والإستثمار اللذين يعانيان أصلا من تراجع ثقة الإفراد والشركات في تطور الحركة الإقتصادية.

II **8 - -** أما على الصعيد العالمي فإن التساؤل الأكبر سيتركز حول مدى ملاءمة النظام الإقتصادي العالمي وهل بالفعل أن الإقتصاد الحر لا يزال أفضل الأنظمة الإقتصادية أم أن الأمر أصبح يحتاج إلى إعادة نظر على أساس اضطرار الدول للتدخل وإدارة الإقتصاد بدلاً من الإعتماد على الأسواق. وهل أن مثل هذا التدخل هو مجرد إجراءات مؤقتة أم أن الأمر يمثل اختلالات هيكلية تحتاج إلى تصويب ومراجعة جادة. وماذا عن المؤسسات الدولية التي خلقت أصلاً للعمل على تحقيق الاستقرار المالي العالمي مثل **FMI؟** هل سيقتصر دوره على معالجة الأزمات المالية فقط في الدول النامية والفقيرة أم أنه سوف يسمح له بمعالجة الأزمات حتى وإن نشأت في الدول المتقدمة طالما أن تأثيراتها تطال الدول الأخرى؟ **(2)**

II **9 - -** هل هناك حلول أخرى لهذه الأزمة ؟ **(3)**

لا شك أن سرعة تحرك الحكومات ومعرفتها بضخامة الأزمة وعمقها ، وضخ مبالغ كبيرة في المصارف والمؤسسات في محاولة لإعادة التوازن والثقة بينها وبين المستثمرين خففت من الإنهيار الكامل ،و من ناحية أخرى , هذه أزمة لا يمكن لدولة أو أكثر من حلها ، وبالتالي من الضروري أن تجتمع كافة الدول الغنية والفقيرة وحتى العربية لتحدد سياسات مالية جديدة ، كما أن هناك حل مقترح من طرف الدول الإسلامية الذي يدعو إلى "التفكير الجاد في دراسة تطبيق النظام الإسلامي البعيد عن سعر الفائدة "الربوي"، والقائم على معدل الربح كأداة فعالة لإدارة النشاط الإقتصادي المعاصر، والذي يستند إلى القيام بإستثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وليس على أساس إستثمار مالي قوامه المضاربات، أو المقامرة أو الاستغلال او الفساد

II **10 - -** عام على بدء الأزمة ثم ماذا بعد ؟

[-(2)-(1)](http://www.worldbank.org-(2)-(1)) محمد كريم ,مرجع سابق, على خط www.worldbank.org

- (3) مصطفى فهمي ,مرجع سابق, على خط [www.almuhands.org](http://www.almuhands.org)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية 81

***خلاصة***

خلاصة القول أن الأزمة المالية التي يتعرض لها حالياً القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص سببها الوحيد يعود إلى عدم نمو حجم المصارف بالدرجة نفسها التي نما فيها سوق الإقتراض المفرط و الغير المسؤول أدى هذا إلى عدم الإستقرار الذي ما زال مسيطرًا على الأسواق العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الإقتصاد الأمريكي، خاصة مع إستمرار تدنى المؤشرات الإقتصادية الكلية، ومع عدم وجود بوادر إيجابية تشير إلى حل مشكلة الإئتمان الراهنة، و بغض النظر عن الأسباب و الآثار التي نجمت عن الأزمة و حتى في طريقة معالجتها سوف تؤدي بدون شك إلى مراجعة كبيرة وإعادة النظر في الممارسات المالية التي إعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وقد أدت نتائج هذه الأزمة إلى إستخلاص دروس أهمها :

* عدم الإستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر.
* الحاجة إلى مزيد من الإفصاح والشفافية.
* تشديد الرقابة ووضع ضوابط للعمل المالي والمصرفي والإقتصادي.
* ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة مثل المشتقات وغيرها.
* ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الإستثمار.
* التعاون الدولي الموحد الذي يقوم على المشاركة في القرارات ومعالجة الخلل و إيجاد الحلول و هذا بهدف تحقيق المصلحة العامة.

لا بد من تعلم الدروس، ولكنها يجب ألا تقتصر على تشريع القطاع المالي، ولا على السياسة النقدية بل تكون قائمة على إصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الإقتصاد الحر بشكل يوفر للإقتصاد العالمي استقراراً مالياً وإقتصادياً أفضل.

إن تأثير الأزمة على الإقتصاد العالمي ليس مجرد صعوبة دولية بسيطة، لكن سؤالنا الآن هل للأزمة وقع على الإقتصاد الوطني؟

*الفصل الثالث*

*الفصل الثالث*

*الفصل الثالث* تأثير

*الفصل الثالث* الأزمة المالية

على الاقتصاد الوطني

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 83

***تمهيد***

شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات و تغيرات عدة و التي عرفتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجيات وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، فنجدها غداة الإستقلال قد تبنت نظاما وفق نظرة إشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الإقتصاد، لكن سرعان ما بدأ هذا النظام يكشف عن بوادر الضعف و الإختلال و هذا إبتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الإقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إبتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار إقتصاد السوق الرأسمالي كبديل للإقتصاد الموجه أين يقتضي إجراء إصلاحات إقتصادية عميقة بإتباع "برامج التثبيت الإقتصادي" أو "برامج التكيف الهيكلي" و التـي تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي ،ثم كانت فترة الألفية الثالثةالتي شهدت بداية خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، وشهدت مواصلة الإصلاحات وإستكمال الإنتقال إلى إقتصاد السوق و الإنفتاح على العالم الخارجي من خلال تطور التجارة الخارجية و الشراكة و الإستثمارات الأجنبية، لكن الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا هددت طريق الإنفتاح مما جعلت الكثير من الأسئلة تدور حول مصير الإقتصاد الوطني خصوصا لما يميزه من التبعية الكلية لقطاع المحروقات و إعتماده على مداخيل خارجية توفرها صادرت هذا القطاع ،ومع تعطل الآلة الإنتاجية وإفتقار السوق الوطني إلى السلع الضرورية بالإضافة إلى غياب آلية الترشيد وفعالية الإقتصاد للمنتوج الوطني.إعتبرت الدولة الجزائرية أن بناء إقتصاد قوي يتحمل مختلف الصدمات الخارجية يكمن في تنويع الإنتاج و التركيز التام في الإصلاح لهذا القطاع .

إن الواقع الحالي للعالم الخارجي والأوضاع والتغيرات المستمرة يحتم علينا الرجوع إلى الحقبة التاريخية للجزائر ،لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا ، ونظرا لأهمية الموضوع سوف نتعمق قليلا لنحاول من خلال هذا الفصل أن نعرف كيف تطور الإقتصاد الجزائري وأهم مراحل التي مر بها و ما هي مختلف علاقاته مع الخارج و كيف أثرت الأزمة الحالية على الجزائر ؟

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 84

**المبحث الأول : مراحل تطور الإقتصاد الوطني**

عرف تاريخ الإقتصاد الجزائري مراحل مختلفة تميزت بتحولات وإصلاحات عميقة في مختلف المجالات الحياة غيرت سلوكيات المجتمع عبر فترات متعاقبة ابتدءا من النظام الإشتراكي الذي اتخذ كخيار سياسي وإقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية إلى النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الإقتصادية , من خلال هذا المبحث سنسعى إلى تتبع مختلف الأشواط التي قطعها الإقتصاد الجزائري منذ نشوئه، و التعرف على التحولات الجذرية و الإصلاحات التي من خلالها سمحت بإعادة النظر في تنظيم الإقتصاد الوطني وتطهير المحيط الإقتصادي من أجل تأهيل المؤسسات الإقتصادية الوطنية لمواجهة تحديات الإنفتاح نحو الخارج. .

**المطلب الأول : المرحلة الإشتراكية( 1962- 1989 )**

عشية الإستقلال ورثت الجزائر إقتصادا مشوها، مفككا ومتناقض داخليا غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الإقتصادية وقطاعاته، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد إنعكاسا لها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء إقتصاد وطني قوي معتمدين آنذاك على النظام الإشتراكي كخيار سياسي وإقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

**الفرع**  I : **تأسيس نظام إقتصادي في الجزائر بعد الإستقلال( 1966/1962)**

إعتبرت هذه المرحلة كمرحلة إنتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات إقتصادية ومالية وسياسية وإجتماعية، وقد اتخذت فيها خطوات أولية هادفة إلى بناء الإشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق مؤسسات الوطنية, واعتمدت على التخطيط كأداة لتنظيم وتحقيق أهداف الإشتراكية، التي تقتضي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الإقتصادية الإجتماعية، وتقرير استخدام جميع الوسائل التي تملكها الأمة في الإتجاه المطلوب.

. ولهذا وجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الإقتصادية )وسائل الإنتاج، التمويل(للبلاد، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 ، المناجم سنة 1966 البنوك وشركات التأمين 1966 ، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية**(1)** .

-(1) رمضان بهناس ,أثر الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري 2008-1988 ,مذكرة ليسانس،علوم التسيير , فرع مالية , المركز الجامعي بالجلفة ، 2008 ,ص 20 .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 85

إن اختيار الإشتراكية جاء في العديد من النصوص السياسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة على التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الإتجاه نحو الإشتراكية في مواثيق الوطنية، ابتداء من :

I **1- - *ميثاق طرابلس 1962*** :تضمن هذا البرنامج وضع أهداف طموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى محتفضا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في إتجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية، وهذا للاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية. عموما إن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب. نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها**(1)**.

I **2- - ميثاق الجزائر: 1964** و ينص هذا الميثاق على ضرورة خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة. و أيضا توفير مواد الإستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الإستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها. ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها**(2)**.

I **3- - الميثاق الوطني :1976** يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الإقتصادي للبلاد، لنقله من إقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الأنشطة الزراعية، إلى إقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع إقتصادي واحد، أو بين قطاعات إقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة ومنسجمة. **.(3)**

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن وتحسين الظروف الحياتية للعمال، تهدف ايضا إلى القضاء على البطالة .

**الفرع** : II **المخططات التنموية المنفذة في المرحلة (1979/1967)**

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة إستقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية.

وعرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1967 و 1979 ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، الرباعي الثاني ومرحلة تكميلية.

-(1) زرقين عبود, صناعة حديد وصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر, رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر 1996 ص42

-(2) ميثاق الجزائر1964 ,نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ,اللجنة المركزية للتوجيه المطبعة الجزائرية,الجزائر1964ص68

-(3) الميثاق الوطني 1976 ,منشورات جبهة التحرير الوطني ,مطبعة معهد التربوي الوطني, الجزائر 1976, ص ص 116-117

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 86

II **1 - - المخطط الثلاثي  1969/ 1967 :**ويعتبر أول محاولة للتخطيط الجزائري، وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الإتجاهات في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السنوات1970-1973 وكانت أهداف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية وإجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه. إن الارتكاز في هذه الخطة على الصناعة و الأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى سمحت بتخصيص %18.2 من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل %13 لسنة 1963 و لقطاع الزراعة %12.5 سنة 1967 مقابل %17.5 سنة 1963 أي ما يقارب 11,081 مليار دج كإستثمار ، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج. **(1)**

II **2 - - المخطط الرباعي الأول 1973/ 1970 :**كانت أهداف هذا المخطط مركزة حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وذلك بالتشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، ويعمل على تكثيف وتعزيز بنا إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، و إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد, وتم تحديد نسبة النمو السنوي ب% 9 وهذا ما يستلزم إستثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليار دج تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل، وستوفر فوائد للتنمية ورفع مستوى الإستثمارات الإقتصادية بالوفاء بالحاجيات المادية والثقافية للسكان ولقد خصص لهذا الغرض مبلغ 27.740 مليار دج كإستثمار في هذه الخطة .**(2)**

II **3 - - المخطط الرباعي الثاني 1977/ 1974 :** تمثل في التركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر. وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن% 46 وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية % 10 وتستلزم 111 ملياردج من الإستثمارات العمومية.

وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال وتوفير مناصب الشغل، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديد والبيتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت.وفيما يتعلق بالإستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع**(3)**.

***Benbitour Ahmed***, " L'expérience algérienne de développement (1962-1991), Edition -(1)

Echrifa, Algérie, 1992, p 73

-(2) -(3)جمال الدين لعويسات ,التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978 ,ديوان مطبوعات الجزائرية, الجزائر 1986 ,ص ص 33 -36 .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 87

II **4 - - المرحلة التكميلية 1979/ 1978 :**تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج إستثمارية تتصف ب: **(1)**

* الحجم الكبير من الإستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي2 والمقدرة ب 190.07مليار دج.
* تسجيل برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.
* أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار و الناتجة عن الأزمة الدولية.

إن مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر64.77 مليار دج

بعدما استعرضنا الإتجاهات العامة للمخططات التنموية خلال الفترة 1967- 1979 فما هي النتائج الإقتصادية العامة لهذه الفترة؟

II **5 - - النتائج الإقتصادية العامة لفترة التخطيط الإقتصادي: 1979/ 1967**

II **-5**- -1**التوازنات الداخلية: (2)**

* إن الأهداف الإجتماعية للفترة بالرغم من تثبيتها في مستويات دنيا لم تجد الدعم المادي الكافي لإنجازها، إن الأهداف من أجل الإنتاج والإنتاجية لم تتحقق بعد كما أن الأهداف من أجل الاندماج المعزز للإقتصاد الوطني تأجل تحقيقها، والذي كان من المتوقع التحكم أثناءه في جميع مراحل الإنتاج المقامة، ومنذ ذلك أصبح الإقتصاد الوطني يتجه إلى اللجوء إلى الخارج أكثر حدة.
* إن عدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل أدى إلى إخلال التوازن العام وعدم الإرتباط فيما بينها أدى إلى ضعف أعمال الإستثمارات فيما بين القطاعات على مستوى التخطيط.
* لقد أدى المستوى الضعيف للنتائج والتبذير في رأس المال إلى ثقل محسوس لتكاليف إستهلاك الإستثمارات في ذلك الوقت، فصار يطرح مشكل إعادة الهيكلة.
* إن الدور الهام الممنوح للمحروقات بوصفها نشاط تصدير ذو الأثر المحدود لباقي الإقتصاد كان السبب بقسط كبير في فقد التوازنات في الفترة1967 - 1978 وتضاعف الإستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط% 8.5 ولقد تضاعف التراكم الخام أثناء نفس الفترة بمعدل% 15.3 في السنة في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام سوى نسبة 7.2 %كما أن الكتلة النقدية تضاعفت بمعدل سنوي متوسط نسبته% 23 مما زاد من حدة التوترات التضخمية.

-(1) دراوسي مسعود ,السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ,اطروحة دكتوراه ,العلوم

الإقتصادية ,جامعة الجزائر ,2006 ,ص ص 334-339

-(2) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص 30

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 88

II **-5**- -**2التوازنات المالية للمؤسسات: (1)**

* إن التعدي على الامتيازات بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي مع الاستقطاب المفرد للمؤسسات الإقتصادية لإنجاز الإستثمارات ، مما أدى إلى ظهور إختلال في التوازن الهيكلي للهيكل المالي لعدد كبير من المؤسسات الوطنية، وهنا يظهرسبب الاختلال والمتمثل في تكاثر مهام المؤسسات الوطنية.
* إن التكاليف الباهظة وتمديد الآجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل مهما كانت جودتها، بل أجبرت أحيانا بعض المؤسسات على تسديد القروض قبل استعمال الإستثمارات.
* أمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد أجبرت الخزينة على الطلب من البنك المركزي تقديمها المزيد من التسبيقات، أي بمعنى آخر الإقدام على إنشاء الأوراق النقدية، وفقد التوازنات على مستوى الاستغلال أدت إلى التفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك حيث بلغت ما يقارب 20 مليار دج في سنة 1978 منها ما يزيد عن 12 مليار للقطاع الصناعي خارج المحروقات.
* عدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعة وعدم وجود نظام أسعار متناسق أدت كلها إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وزادت من تفاقم فقد توازن الهياكل المالية للمؤسسات.

II **-5**- **-3التوازنات الخارجية: (2)**

* اللجوء الكثيف إلى الخارج فيما يخص المواد الغذائية الزراعية منها والصناعية والمواد شبه المصنعة والخدمات المقرونة بتدهور شروط التبادل قد زادت من حجم استدانة الجزائر للخارج.
* إن ضخامة جهود الإستثمار والشروط الفوضوية لإنجازها بالمقارنة بالنقص الملحوظ في الإنتاج ترجمت كلها بالعجز في ميزان السلع والخدمات بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتوفير العملة الصعبة وبالرغم من الإرتفاع العام في أسعار البترول سنة 1974
* لقد تم تمويل هذا العجز من خلال اللجوء المتزايد للاستدانة الخارجية بشكل يكشف عن الضعف في تحكمه وبالشروط غير مرضية، ولقد بلغت هذه الاستدانة الخارجية في سنة 1978 قيمة 56 مليار دج بينما فائدة الدين تمثل هي وحدها ما يزيد عن قيمة 25 % من قيمة الصادرات.

مما سبق نستخلص أن فترة1967 – 1978 إرتفعت خلالها معدلات الإستثمار في الإنتاج الداخلي الخام بشكل كبير، إلا أن فعاليتها لم تتجلى في الكثير من القطاعات، فالإشكالية الأساسية التي ظهرت خلال هذه الفترة هي أن الدولة كانت تعمل على تثبيت نسيج الناتج المحلي إما عن طريق إحتياطتها من المحروقات أو بالاستدانة الخارجية المفرطة أو اللجوء إلى الاثنين معا، لهذا فإن المرحلة الجديدة تحتم على الدولة البحث عن طرق جديدة ووسائل ملائمة لإقامة تنميتها المستقبلية على أسس سليمة ومتينة.

-(2)-(1) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص 30

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 89

**الفرع** III : **الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية(** 1988/ 1980)

في نهاية 1978 ، عقد المؤتمر الرابع للحزب ، أين انبثق عنه لجنة ,حددت توجهات كبرى للتطور الإقتصادي و الإجتماعي ، خلال العشرية 1980-1990 ووضعت إستراتيجية تنموية جعلت المحور الهام لعملية الإستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل، وذلك ببعث البرامج الإنمائية الكبرى وتنمية الفلاحة وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز هياكل القاعدية ، ولهذا تم إنجاز مخططين تنمويين خلال هذه الفترة .

**-** III **-1 المخططات التنموية المنفذة خلال فترة الثمانينات :**

III **1- -1- *المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984 :***إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الإقتصادية والإجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الإشتراكية و هذا بهدف : (1)

* تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة .
* توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات إقتصادية متكاملة.
* بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الإقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة.
* التقليل من القيود الإقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الإقتصادي، ومنه لا يمكن للإستقلال الإقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للإقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

بلغت في هذا المخطط حصة المحروقات ب 49.3 مليار دج، وهذا يدل على أن السياسة الجديدة التنموية اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الإقتصادية والتربية والتكوين، إلا أن الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الإستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211.7 مليار دج من إجمالي 560.5 مليار دج أي بنسبة 38 % من مجموع الإستثمارات، وهذا يدل على أن الاهتمام لازال مركزا على القطاع الصناعي وتفضيله على بقية القطاعات الأخرى.

III **1- -2-المخطط الخماسي الثاني 1989/ 1985** : حيث يسعى هذا المخطط إلى بلوغ غايتين: تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل التي يمكن تعبئتها من جهة،وإدراجه في منظور تنموي طويل الأجل من جهة أخرى، خاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط،الذي يعتمد هو نفسه على إنجازات مخطط سابق،ويهدف إلى  :

-(1) التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984, التهيئة العمرانية و وزارة التخطيط, ص ص 01-05

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 90

* تلبية حاجيات السكان المتزايدة ب 3.2 % سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة الإنتاج والإستثمار.
* المحافظة على الإستقلال الإقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
* تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات خاصة على صعيد تنظيم الإقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة المسؤوليات.
* المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية المطلوب تلبيتها.
* تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الإستثمار في جميع القطاعات و اللجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
* تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الإقتصاديين. **(1)**

III **1- -3-النتائج الإقتصادية العامة لفترة :1989/ 1980 (2)**

لقد تحقق خلال فترة 1980-1984 قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري، حيث أنتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 ، وسجل خارج المحروقات نمو قدره% 5.8 سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة زيادة% 9.5 ، البناء والأشغال العمومية 8.6 %، المحروقات 28.6 %، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود بزيادة 1.2 %

أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الإقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول, اختلال معدل الفائدة وتذبذب أسعار الصرف ، الشيء الذي أرغم الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الإقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى طموحات هذا المخطط، إلى أن بلغت القطاعات الإقتصادية درجة الركود الإقتصادي، كذلك إنخفضت المداخيل من العملة الصعبة وإنخفضت عمليات الاستيراد، وبالتالي تقلص حجم الإستثمارات الصناعية لإرتباطها بالعملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات إقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد .

-(1) التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ,وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ,ص ص 05-08

-(2)رمضان بهناس , مرجع سابق, ص37

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 91

**-** III **-2الإصلاحات الإقتصادية الأولية ونتائجها في فترة الثمانينات :**

إن العملية الإقتصادية هي عبارة عن مواجهة حضارية يواجه من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه سواء كانت داخلية أو خارجية ، وعلى هذا الأساس ونظرا لحتمية التغيير وديناميكية النمو والتطور اختارت الجزائر اللامركزية في اتخاذ القرارات خلال عشرية الثمانينات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الإقتصادية غيرت صميم إقتصادها وسياسيتها التنموية، حيث برز التوجه نحو تحسين سير الجهاز الإنتاجي .

III **2- -1-مضمون الإصلاحات الإقتصادية :** اعتمدت هاته الإصلاحات مجموعة من العناصر وإعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها ويمكن حصرها فيما يلي:

* الإعتماد على الذات: إن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوض عن التنمية التي تعتمد على الجهود الخارجية ونجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية.
* التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية: إن هذه الإصلاحات ترمي إلى مراجعة تركيز جهود المجتمع

على تشييد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على

حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع. **(1)**

III **2- -2-إصلاح أدوات التأطير الإقتصادي** :تتمثل هذه الإجراءات التي عرفها الإقتصاد الوطني في: **(2)**

* إصلاح سياسة التخطيط: وذلك عن طريق تعديل التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية:
* تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات.
* تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالاهتمام بالوظائف الأساسية.
* العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات
* إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي.
* إصلاح النظام الجبائي: تمثلت التعديلات التي أدخلت على النظام الجبائي القائم آنذاك فيما يلي:
* ضمان المردودية الجبائية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الإستثمارات.
* تبسيط قانون الضرائب وتطوير الآليات الجبائية والتنظيمية.
* تشجيع الأنشطة الإقتصادية.
* إصلاح القرض والبنك: لقد شهد ميدان النقد والقرض تطبيق العديد من الإجراءات خلال فترة الثمانينات، حيث نص المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع البنوك على التراب الوطني، بالإضافة إلى تجنيد وتوجيه ادخار الأعوان الإقتصاديين

-(2)-(1)رمضان بهناس , مرجع سابق, ص38

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 92

لمساهمته في تمويل التنمية، كما أدخلت عدة إجراءات تنظيمية على الجهاز المصرفي في فترة المخطط الخماسي الثاني ، كما أصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية و أصبح أيضا مستقلا عن الخزينة العمومية ,كما تمت متابعة المخطط الوطني للقرض وتوفير الشروط اللأزمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة **.(1)**

* إصلاح نظام الأسعار: لقد شرع في بداية 1982 في تطبيق نظام جديد للأسعار، الذي يركز على:
* ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف.
* التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة.
* تأخذ الدولة على عاتقها الفوارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحددة مركزيا.
* إصلاح سياسة التجارة الخارجية: إن سياسة التجارة الخارجية لم تعرف أي تغيير منذ الإستقلال

إلى غاية التعديلات التي جاء بها القانون02/78 والذي مفاده

* تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الإقتصاد الوطني.
* مراقبة حركة رؤوس الأموال.
* تنويع العلاقات مع الخارج.

III **2- -3-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية**:لقد تقرر إعادة تنظيم عميق للإقتصاد حيث ظهرت في بداية الثمانينات سياسة إقتصادية متفتحة تجسدت في شعار "من أجل حياة أفضل"،ولقد إعتبر المخطط الخماسي الأول أن إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة أساسية تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط **(2)**، وهذا ما يدل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، لقد عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما: **(3)**

* إعادة الهيكلة العضوية: إن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة. الحجم، وأطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية
* إعادة الهيكلة المالية، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد إستقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح الاخطاء السابقة.

-(1)احمد هني ,إقتصاد الجزائر المستقلة, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,1993 ,ص 72

-(2)ناصر دادي ,عدون إقتصاد المؤسسة , دار المحمدية العامة, الجزائر, 1998 ,ص 62

-(3) لعلاوي, إستقلالية المؤسسة العمومية الإقتصادية, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر, 1994, ص 19

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 93

III **2- -4-إستقلالية المؤسسات العمومية** :تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية إقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير إنخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى إنخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، نتج عن هذا ركود في الإقتصاد، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كإرتفاع الأسعار للمواد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، استفحال السوق السوداء، إرتفاع معدل التضخم.

هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرار والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة ميكانزمات السوق، وفي إطار الميثاق الوطني وقرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 28/12/1987 بادرت الحكومة إلى سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الإقتصاد الوطني.وموضوع هذه الإصلاحات ينصب على المؤسسة العمومية وعليه تشكل نظام جديد تمثل في إستقلالية المؤسسات يعني هذا منحها المزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية**(1)**

وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة بإستقلال المؤسسات في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء في سبتمبر 1987 ، وفي 1988/01/ 12 صدرت ستة قوانين**\*** وبها بدأت مرحلة التطبيق التي حددت الحكومة شروطه ومخططه في مارس1988 وهو يتضمن ثلاث مراحل **(2)** :

* المرحلة الأولى: في السداسي الأول من 1988 وتعلقت بصناديق المساهمة
* المرحلة الثانية: تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات إلى نظام الإستقلالية.
* المرحلة الثالثة: بدأت مع مطلع 1989 وفي هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاث مستويات. المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي، المخطط الوطني.

أما عن نتائج إستقلالية المؤسسات فيمكن القول لم تتحقق الأهداف المنتظرة بصفة مرضية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية مع تزايد مستمر في عدد المؤسسات

التي كانت تطالب بالقروض ، بحيث قدر معدل نمو الناتج الداخلي للسنوات الثلاثة 1991/1989 ب 1.4 % وهو معدل نمو ضعيف، هذا دليل على عجز جهاز الإنتاج والذي. يرجع إلى ضعف وإنخفاض معدل استغلال الطاقة الإنتاجية وهو ما أكده برنامج الحكومة لسنة**(3)** 1992

-(1) ABD EL HAMID BRAHIMI, L’économie algérienne, OPU, Alger, 1991, p412.

-(2) دليل الجزائر الإقتصادي و الاجتماعي, المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار, الجزائر ,1989, ص 59

-(3) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص42

\*- القوانين الستة هي : 88-01 قانون توجيه المؤسسات العمومية, 88-02 متعلق بالتخطيط, 88-03 صناديق المساهمة ,88-04 متعلق بقانون التجارة, 88-05 متعلق بقانون المالية , 88-06 متعلق بقانون البنوك و القرض .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 94

**الفرع**: IV **أسباب الركود الإقتصادي في الجزائر نهاية الثمانينات**

اختارت الجزائر عشية الإستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا، وتبنت الإشتراكية كمنهج لتحقيق التنمية الشاملة وكان الإقتصاد المخطط هو سبيلها لبناء إقتصاد قوي وتحقيق العدالة الإجتماعية، غير أنه وبعد عشرين سنة من انتهاج هذا النهج وصل الإقتصاد الجزائر إلى وضع يرثى له، فما هي هذه الأسباب التي أوصلت الجزائر إلى هذا الحال؟

**-1- IVالإعتماد الكلي على مورد واحد وأساسي لتمويل مشاريع التنمية : (1)**

لقد كان اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل برنامج التنمية بعد الإستقلال، وبهذا كان الإقتصاد الوطني بما فيه من أهداف ومشاريع عرضة لتقلبات الأسعار الدولية للمادتين الرئيسيتين بالنسبة للجزائر للبترول والغاز، فعند إنخفاض الأسعار يعاني الإقتصاد الجزائري من نقص شديد في المواد المالية، والذي ينعكس مباشرة على السياسة الإقتصادية في البلاد، من حيث تقليص حجم النفقات في ميزانية الدولة، بغية التخفيف من حدة العجز المالي والتقليل من حتمية اللجوء إلى القروض الأجنبية.أما عند إرتفاع أسعار المحروقات، مثل ما حدث سنة 1979 حيث بعدما كانت تقدر ب 3.6 مليار$ سنة 1978 ، بلغت 13.6 مليار$ سنة 1980 ، فيكون توسع في النشاط الإقتصادي وبالتالي في نفقات ميزانية الدولة، لأن القطاع العام يمثل أكبر نسبة في النشاط الإقتصادي.

وبما أن المؤسسات العمومية كانت تعاني دوما من عجز مالي لتحقيقها لخسائر السنة تلو الأخرى، فكانت خزينة الدولة تستعمل نسبة كبيرة من تلك الإيرادات لتغطية هذا العجز، أما النسبة الباقية. فتستعمل لاستيراد المواد الإستهلاكية الأساسية.

وبإتباع سياسة دعم الدولة المستمر للإقتصاد، سواء بالنسبة للاستيراد ودعم أسعار السلع الإستهلاكية، أو لتغطية العجز المستمر للمؤسسات العمومية، فهذا كان يسيء إلى الإقتصاد الوطني، حيث بالنسبة لدعم الأسعار فهذا يعني عدم مصداقية أسعار السلع في أسواقنا الوطنية، وهذا لا يعطي صورة حقيقية عن قيمة العملة الوطنية، أما فيما يخص تغطية العجز، فهذا كان يجعل مسيريها لا يعملون على تحسين مرد وديتها وإنتاجيتها، بل العكس إذ ولد لديهم روح الاتكال على تدخل الدولة المالي المستمر لتغطية العجز المالي.

**-2- IV** **اللجوء المستمر للقروض الأجنبية :**

إلى جانب الإعتماد على المحروقات في تمويل ميزانية الدولة، كانت الجزائر تستعين بالقروض الأجنبية المقدمة من قبل الدول المتقدمة والمنظمات المالية الدولية المتمثل خاصة في البنك وصندوق النقد الدوليين، كانت تقدم القروض في البداية مع نوع من التسهيلات غير أن تراكم هذه الديون )الأقساط والفوائد( على

-(1)بن دعيدة عمر ,التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1999, ص 359

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 95

عاتق الجزائر ومعظم دول العالم الثالث، جعل هذه المنظمات تمارس ضغوطات على الدول المدينة بما فيها الجزائر لتسديد الديون أو العمل على تطبيق برنامج إعادة جدولة الديون وهذا الجدول يبين تطور حجم الديون الخارجية للجزائر.

***الجدول رقم(02) :****يوضح تطور حجم ديون الجزائر الخارجية خلال الثمانينات*

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | ***1980*** | ***1981*** | ***1982*** | ***1983*** | ***1984*** | ***1985*** | ***1986*** | ***1987*** |
| *قروض طويلة الأجل* | 16361 | 15307 | 13932 | 12945 | 12102 | 13468 | 16148 | 19240 |
| *قروض قصيرة الأجل* | 2352 | 2307 | 2751 | 1957 | 1759 | 15230 | 19300 | 22881 |

الوحدة: مليون دولار ***المصدر:***عيد سهام، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، مذكرة ليسانس، علوم التسيير تخصص إدارة

أعمال، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 25

يبين الجدول أن نسبة القروض طويلة الأجل لسنة 1980 كانت أكبر من حجم القروض المقدمة للجزائر للستة سنوات الموالية، وهذا رغم إرتفاع عائدات تصدير المحروقات، كما سبق الإشارة إليه ، ويعود هذا للتسهيلات التي تقدمها الدول المقرضة عندما نلاحظ سيولة فائضة وبالتالي إمكانية تسديد لتلك الديون، ولكن الوضع يتغير عندما تنخفض أسعار المحروقات أو المواد الأولية عامة، والدليل ما حدث عام 1986 مع الأزمة الإقتصادية والمالية والتي أدت إلى إرتفاع في نسبة الديوان الخارجية لدول العالم الثالث.

**-3- IV** **وضعية المؤسسات العمومية والمشاكل التي عانت منها (1)  :**

لقد ولد التدخل المستمر للدولة والسلطات السياسية سواء مباشرة أو عن طريق صناديق المساهمة أو عن طريق غير مباشرة بالإعانات المالية، في شؤون سير وتسيير المؤسسات العمومية، روح الاتكال وعدم المحاولة في تحسين تسيير ومردودية المؤسسات العامة من طرف الهيئة المسؤولة عن إدارتها، ولقد تأزم وضع المؤسسات من عدة جوانب منها :

* عدم حرية المؤسسات العامة في تحديد أسعار منتجاتها،التي عكست تكاليف الإنتاج مع هامش الربح وهذا بدعوى أنها تنتمي للقطاع العام وأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وليس هدفها الربح مثل المؤسسات الخاصة، وكانت الدولة تقدم الدعم المالي في شكل قروض من البنوك أو إعانات مالية للمؤسسات التي تحقق خسائر. وبما أن المؤسسات العامة عادة ما تعمل في مناخ احتكاري فلم تكن هنا منافسة في الأسواق الوطنية مما كان يجعل الأسعار ثابتة نسبيا.

-(1)عيد سهام , الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ,مذكرة ليسانس ,علوم التسيير, تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 26

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 96

* إرتفاع نسبة اليد العاملة سواء من خريجي الجامعات ومراكز التكوين أو الذين ليس لديهم مستوى تعليمي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يكن الإقتصاد الوطني يواكب هذا النمو بإنشاء مناصب العمل التي تمتص تلك اليد العاملة، وانجر عن ذلك إرتفاع نسبة البطالة،
* عدم كفاءة إدارة المؤسسات ومركزية القرارات بحيث كان يتم تعيين الهيئة الإدارية للمؤسسة العامة بقرار من الدولة وهذا القرار لم يكن ناجحا وهذا يرجع للأسباب التالية:
* انعدام الإطارات الفتية المؤهلة.
* خضوع المؤسسات إلى الوصاية بحث تقوم بتنفيذ القرارات بدون نقاش.
* تسيير الموارد البشرية دون مراعاة الوضع المالي للمؤسسات.

ولقد أدى هذا إلى سوء التسيير وعدم اتخاذ القرارات اللأزمة في بعض الجوانب، كما أنه حتى إذا كانت إدارة المؤسسة تتصف بالكفاءة لم تكن تترك لها حرية القرار، كما لم يكن لديها )الإدارة( حافز أو دافع يجعلها تؤدي عملها على أحسن وجه، أضف إلى ذلك التغيير المفاجئ والسريع للمسؤولين، كل هذا كان يحد من دوافع هؤلاء للعمل لصالح المؤسسة.

منذ أن حصلت الجزائر على إستقلالها انتهجت الأسلوب الإشتراكي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية.وعلى الرغم من إرتفاع عائدات المحروقات فإن الموازنة العامة حققت عجز قدره 3517 مليون دولار سنة 1980 ، هذا بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات، وقد نتج عن هذا اختلالات كلية داخلية وخارجية.

في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي، فرغم ضخامة الإستثمارات الحكومية لم يطرأ تحسن كبير على الإنتاج، وقد أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي واضحة عندما حدثت الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 ، ولمواجهة هذه الأزمة اتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي وقامت بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي مست جميع مناحي إقتصادها وتخلت عن النظام الإشتراكي و اعتنقت الليبرالية الإقتصادية فكيف حدث ذلك؟ **(1)**

-(1)رمضان بهناس , مرجع سابق, ص49

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 97

**المطلب الثاني : مرحلة التحول للرأسمالية و الإصلاحات الإقتصادية (1989-1999)**

إن الأزمة التي أصابت الإقتصاد الوطني سنة 1986 أثرت على عدة قطاعات منها الصناعية ،الفلاحية والتجارية ،خلفت سلبيات في الإنتاج ،الإستثمار، الإستهلاك، التشغيل و الأسعار.... واتسمت التوازنات المالية الخارجية بتدهور المبادلات والعروض وعبئ المديونية وهكذا فإن الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني من حيث اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي ، هذا بالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدها الإقتصاد العالمي والذي تميز بفشل النظام الإشتراكي. في ظل هذه الظروف القاسية تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية، ومن هنا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية وعملت على تحرير الآلة الإقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر أي إقتصاد السوق، وفي نفس الوقت عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة لإعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للإقتصاد الكلي.

**الفرع** I :**مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق** **(1)**

أظهرت أحداث أكتوبر عيب الأسلوب التنموي المتبع، حيث أجبرت السلطات على الاعتراف علنيا بالصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها الجزائر وبأخطاء الماضي، الشيء الذي يحتم إدخال تغيرات وإصلاحات عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة. أظهر إنخفاض العائدات من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبع فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي لوحده إذا لم تكن هناك فعالية إقتصادية تؤكد على الاستخدام الحسن لعناصر الإنتاج والمحافظة عليها و لا بد من اتخاذ إجراءات وأدوات تسمح بالإنتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط، فانتقلت الجزائر من مرحلة الإشتراكية أو إقتصاد مخطط إلى مرحلة جديدة تسمى بمرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق أي الرأسمالية.

ولقد ظهرت عملية الإنتقال مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية بولندا 1989 ، المجر وبلغاريا 1990 ، ألبانيا.1991

أما الجزائر فإن نية الدخول إلى إقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني وقد اتبعت الجزائر عدة إجراءات ومرت بعدة مراحل للإنتقال لان هذا التحول يتطلب دقة وفعالية الخيارات الإقتصادية بالإضافة إلى إمكانيات سياسية ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد.

-(1)دراوسي مسعود, مرجع سابق, ص ص 366-367

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 98

غير أن الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي كانت تعتمد النظام الإشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي، من حيت توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل الأشخاص. ولهذا نقل تسيير الإقتصاد من نظام موجه إلى نظام حر لابد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الإنتقال بأقل تكاليف ممكنة.

وأخيرا يمكن القول أن عملية الإنتقال تتمثل في التحول من نظام إقتصادي مركزي) موجه ( إلى نظام يستند إلى السوق) حر ( من خلال قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الإعتماد على سياسة إقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

I **-1- الإجراءات المتخذة في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق**:

اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الإشتراكي الموجه، وتمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

I **-1- -1إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي:**لقد اتخذ أول إجراء على القطاع الزراعي وذلك بعد أن قامة الحكومة في عام 1987 بتقسيم حوالي 3500مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلالطويلة الأجل، أما في المجال الصناعي منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا إستقلالامن الجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988 ، وجاء بعد ذلك قرار برنامج سنة 1990 لشطب كميةضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدىسنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.**(1)**

I **-1- -2إصلاح نظام الأسعار*:***يرتكز نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار هما:**(2)**

* نظام الأسعار المقننة هو عبارة عن وسيلة تستطيع الدولة عن طريقه أن تتدخل مباشرة في الحياة وتسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به .
* نظام أسعار الحرة أي حرية الأسعار وتطبق على منتجات التي لها أولوية إقتصادية أو إجتماعية

I **-1- -3 إنسحاب الخزينة من دائرة التمويل:** والهدف من هذا الإجراء هو وضع حد للجوء الخزينة للبنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة ، هذا ما يؤكد تراجع الخزينة العمومية عن التمويل الإستثماري.

-(1) محمد بلقاسم حسن بهلول, الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و السياسية ,مطبعة دحلب, الجزائر ,1993 ,ص 49

*YOUCEF DEBOUB*, le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, 1993, p 99. -(2)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 99

انسحاب الخزينة من دائرة التمويل لا يعني اعتزالها تماما عن تمويل إستثمارات القطاع المنتج، حيث أنها تتدخل من حين لآخر لتدعيم المشاريع ذات الأولوية (تشجيع الصادرات خارج المحروقات مثلا) وذلك عن طريق تقديم إعانات مالية لتسييرها أو تجهيزها كما قد تعفى من بعض الرسوم، أو حصولها على قروض بمعدلات فائدة منخفضة**(1)**.

I **-1- -4 التدرج نحو إلغاء الدعم:** يقصد بالدعم المالي تلك النفقات التي تقع على عاتق الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق توفير السلع والمنتجات بأسعار اقل من تكاليف إنتاجها أو شراء إذا كانت مستوردة.ولهذا قامت الحكومة بإلغاء دعم أسعار السلع الإستهلاكية ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 ما عدى ثلاثة منها الخبز، الحليب والدقيق. **(2)**

I **-1- -5التطهير المالي للمؤسسات:**يعتبر مبدأ إستقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية من أجل رفع مردوديتها الإقتصادية والمالية والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، وحتى تتمكن المؤسسات من أن تنتقل إلى الإستقلالية الحقيقية يجب أن تمر بتطهير مالي لأغلبية هذه المؤسسات، التي تعاني من عجز مالي هيكلي في خزينتها مما يؤثر على فعاليتها ونظام تسييرها، لهذا كانت سياسة التطهير المالي الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية الناتجة عن المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات إتجاه الخزينة العمومية والبنوك التجارية.ولبلوغ الهدف من سياسة التطهير المالي اتخذت عدة إجراءات نذكر منها:

* تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الإستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل.
* إقامة مخطط وطني للقرض مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة .
* تحويل جزء من ديون المؤسسات الإقتصادية بإتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسددة، مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل.

I **-2- مراحل الإنتقال إلى إقتصاد السوق (3) :**

مما سبق يمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الإنتقال من نظام إقتصادي موجه(إشتراكي) إلى نظام إقتصادي يستند إلى ميكانزمات العرض والطلب(إقتصاد السوق) وهي:

* **المرحلة الأولى**: يتم فيها تحرير الأسعار، فتح الأسواق وتحرير الإقتصاد، وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار.
* **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات إقتصادية، وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الإقتصادية والإجتماعية بسلاسة.

-(2)-(1) دراوسي مسعود, مرجع سابق, ص 369

-(3) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص57

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 100

* **المرحلة الثالثة**: تتمثل في تحديد النموذج الإقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام إقتصادي جديد للبلاد، كما يمكن أن يحدد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة.

غير أن النوافع المحتملة لعملية التحول والإصلاح هذه لم تحقق في مجملها لعدم دمج مختلف التدابير وغياب بعض الخطوات الرئيسية التي لا غنى عنها لإنشاء إقتصاد سوق يتسم بالفعالية، فمثلا لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح عقود الملكية، مما أعاق قدرة المزارعين من القطاع الخاص على تدابير الإئتمانات التجارية. كذلك المؤسسات العامة فقد ظل وضعها المالي صعب بسبب إرتفاع تكلفة تسريح العاملين، فقد أدى ذلك إلى تراكم الخسائر التي أمكن مع ذلك تمويلها بقروض من البنوك التجارية.

من هذا الوضع الصعب لإقتصادنا، إنطلقت الدولة في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الإنتقال إلى إقتصاد السوق، ولهذا شرعت في تصميم برنامجين إقتصاديين وكلاهما يندرجان في الإصلاح الإقتصادي:يتمثل الأول في برنامج الاستقرار الإقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل(1995/1994)، أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي )1995-1998)

**الفرع**  : II **الجزائر وصندوق النقد الدولي**

لقد تطور دور *FMI* في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية و الجهوية الحكومية والخاصة أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه و يشرف على تنفيذه و يتابع نتائجه كشرط أساسي من شروط اتفاقيات إعادة الجدولة .مباشرة بعد الإستقلال انضمت الجزائر إلى *FMI* بتاريخ31 أوت 1963 ،حيث وبلغت حصتها 623.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ((DTS ، أي ما يعادل 0.69 % من المبلغ الإجمالي، وأصبحت هذه الحصة سنة 1994،94.1 مليون.(DTS) **(1)**

II **1 - - إتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي :**

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية (*FMI* والبنك العالمي) من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجيةوهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل فيالإصلاح بالتدرج وكان ذلك بسرية تامة، بالإضافة إلى التفاوض مع *FMI*. التي بدأت في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة. وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية:

-(1)  محمد بلقاسم حسن بهلول, مرجع سابق, الجزء الثاني, ص 211

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 101

II **1 -1- - إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول سنة 1989 :  . (1)** أمضت الجزائر أول اتفاق مع *FMI*.في: 30/05/1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته ب 300 مليون$ في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار كانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:

* صرامة أكثر للسياسة النقدية .
* القضاء على عجز الميزانية.
* مواصلة تخفيض قيمة الدينار.
* إدخال المرونة على نظام الأسعار.

واستجابة لشروط *FMI*.، أصبح من الضروري إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاح الإقتصادي المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون في 05/07/1989 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن إعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، إضافة ، الى إصلاح النظام المالي و البنكي، تم إصدار قانون في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي.

عقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990 ، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية. ونشير إلى أن هذه المفاوضات جرت في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها .

II **2 -1- - إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني 1991 : (2)**

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الإقتصادي، وتم إبرام إتفاق ثاني بتاريخ 03/06/1991 مدته عشرة أشهر، وقد تضمنت رسالةالنية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية الرغبة في تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الإقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في إطار متسق، وتتمحور هذه الأهداف في:

* تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، والعمل على ترقية نمو مؤسسات عمومية وخاصة.
* ترشيد الإستهلاك والإدخار، وإلغاء الاختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

-(2)-(1) بوزيدة حميد, النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح في 92-04, اطروحة دكتوراة , الجزائر,2006ص127

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 102

تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته 350 مليون $، وتضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط:

* تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما.
* تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.و تحرير الأسعار.
* تخفيض قيمة العملة الوطنية.و رفع معدلات الفائدة.
* تخفيض الفائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
* التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وتخفيض النفقات العامة.
* خوصصة المؤسسات العمومية.و إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

II **3 -1- - إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث أفريل 1994 (1)**:

شهد الإقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لإنخفاض أسعار البترول، مما حث بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أفريل 1994 إلى مارس 1995 وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب17 مليار $ وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي. ويرمي الإصلاح القائم منذ 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

* دفع معدل النمو الإقتصادي بغية استيعاب الزيادة في اليد العملة وخفض البطالة تدريجيا.
* الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في الدول الصناعية.
* خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
* استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياطات النقد الأجنبي.

سمح توفير هذه المبالغ من التمويل الخارجي، بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما دل عليه التحول في ميزان الحساب الجاري من فائض نسبته 1.9 % من الناتج. المحلي الإجمالي عام 1993 ، إلى عجز نسبته 4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994

-(1) بوزيدة حميد, مرجع سابق, ص132

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 103

II **2 - - نتائج إتفاقيات الإستعداد الإئتماني بين (1989-1994): (1)**

بانتهاء برنامج الاتفاق الثاني في مارس 1992 ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي1990 و 1991 ،هذا نظرا للتطبيق الصارم لشروط FMI ، إلا أن الوضع الإقتصادي والاجتماعي العام لم يعرف نتائج إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها ابتداء من سنة 92 نظرا للتغيرات التي عرفتها الساحة السياسية.

لقد شهد إرتفاع معدل النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة على مستوى التوازن الداخل(سياسة الميزانية)، بالمقابل إرتفعت أسعار النفط خلال هذه الفترة مما خلف أثر إيجابي على الرصيد الإجمالي للخزينة، حيث حقق فائضا في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 3.3 %و 4.1 %في السنتين السابقتين على التوالي، وقد شمل هذا التقشف كل أنواع الإنفاق الحكومي سواء ما تعلق بالنفقات الجارية أو النفقات الإستثمارية أو القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

ابتداء من سنة 1992 عرفت الإصلاحات الإقتصادية تعثرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى مع مسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى نهج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الإستثمار ودعم السلع الإستهلاكية الأساسية إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخزينة العمومية وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات.

لقد أدى هذا إلى اختلال في التوازن الداخلي، إذ سجلت سنة 1992 عجزا في مستوى الميزانية قدر كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي ب 1.2 %ليرتفع هذا العجز إلى 8.7 %سنة 1993 ، وذلك نتيجة إرتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الإجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف.

إلى جانب هذا، سجل متوسط معدل التضخم إرتفاعا كبيرا سنة 1992 إذ بلغ 31.7 %لينخفض إلى 20.5 %سنة 1993 ، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة لما كانت عليه سنة 1989كما كان لإنخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار سنة 1992 ليزيد إنخفاضها حيث بلغت 17.8 دولار سنة 1993 ، دورا كبيرا في خفض الإيرادات العامة للميزانية، إذ إنخفضت هذه الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 32.3 %سنة 1991 إلى%30.3 سنة 92 ، ثم 27.6 %سنة 93 ، وهو احد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية. فيما يخص التوازن الخارجي فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 90 و 91 اي انتقل من (- 1.71 ) %سنة 1990 إلى (+5.59) %سنة 1991 ، والجدول التالي يبين ذلك:

-(1) مرجع سابق, ص133

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 104

**الجدول رقم(03) : يوضح الميزان التجاري الجزائري في 1990-1991**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **1990** | **1991** | ***معدل النمو*% *90-91*** |
| **الصادرات** | 129.59 | 246.53 | 90.24 |
| **الواردات** | 139.11 | 198.35 | 42.52 |
| **الفائض أو العجز** | 9.51- | +48.17 | - |
| **الناتج المحلي الإجمالي** | 554.38 | 862.13 | 55.51 |
| **نسبة الناتج .م.الإجمالي** | **1.71** | **+ 5.59** | **-** |

الوحدة المليار دج ***المصدر*** بوزيدة حميد, النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح في 92-04, اطروحة دكتوراة , الجزائر,2006ص134

**الفرع** III : **برنامج التعديل الهيكلي( 1995 /1998):**

بعد سلسلة الإتفاقات الإئتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي وتطبيقها، وقعت الجزائر مع هذا الأخير على برنامجا للتعديل الهيكلي يمتد على ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998

**-** III **-1 التدابير العملية لبرنامج التصحيح الهيكلي:**

إن مجموعة التدابير المكونة لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكن حصرها فيما يلي :

**-** III **-1 -1**سياسة الموازنة:**(1)**

بما أن خبراء *FMI* يفسرون أزمة البلدان المتخلفة بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي والسياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات الموازنة العامة في إطار برنامج التصحيح تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز لخفض معدلات التضخم إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة وعلى هذا الأساس ولتحقيق ذلك المبتغى، فإن البلد المتخلف مطالب بتطبيق جملة من التدابير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين :

من حيث الضغط على النفقات العامة وتتم هذه العملية من خلال:

* تخفيض الإنفاق العام الإستهلاكي والإستثماري ورفع الدعم عن السلع الاكثر إستهلاكا.
* رفع الدعم عن منتجات الطاقة الوقود و الكهرباء وذلك بهدف ترشيد الإستهلاك.
* تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
* تجميد الرواتب والأجور و الحد من التوظيف في القطاع العمومي.

ومن حيث زيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال:

* رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام. و خوصصة مؤسسات القطاع العام.

-(1) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص69

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 105

* زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.

وتكون عادة هذه التدابير مدعومة بتدابير نقدية صارمة تهدف إلى الحد من كل توسع نقدي يمكن أن ينجز عنه عودة التضخم النقدي.

**-** III **-2-1 السياسة النقدية :**مجموعة التدابير النقدية يمكن اختصارها في النقاط التالية : **(1)**

* الحد من نمو الكتلة النقدية.
* وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام .
* زيادة سعر الفائدة الدائنة و المدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الإدخار من جهة ثانية.
* إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك و الوسطاء المعتمدين.

**-** III **-2-1 سياسة التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات:**جملة هذه التدابير تهدف عموما لتقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية ويمكن عرض هذه الأخيرة بصورة عامة بشكل موجز كما يلي:**(2)**

* تخفيض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.
* تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية.
* إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
* منح المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية.
* إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب وحرية تحويل أرباحهم.

**-** III **-2 نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الصعيد الإقتصادي:**

يبرز الواقع الإقتصادي الذي أفرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية.

-(2)-(1) نفس مرجع سابق, ص70

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 106

**-** III **-1-2 النمو الإقتصادي :**إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة فإن الإقتصاد الوطني وبعد فترة من الركودالإقتصادي الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان كما يتضح من خلال البيانات الكمية في الجدول:

**جدول رقم(04) : يوضح تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الوطني 1989-1998**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ***السنوات*** | ***1989*** | ***1990*** | ***1991*** | ***1992*** | ***1993*** | ***1994*** | ***1995*** | ***1996*** | ***1997*** | ***1998*** |
| **معدل النمو %** | 2.9 | 0.1 | 2 | 2 | 2.2 | 0.9 | 3.9 | 4 | 4.5 | 4.7 |
| ***تطور مستوى العام للاسعار* %** | *-* | *-* | *-* | *-* | *2.05* | *29* | *29.8* | *18.7* | *5.7* | *5* |
| ***تطور حساب الجاري مليار دولار*** | *-* | *-* | *-* | *-* | *0.36* | *1.85* | *1.9* | *1.25* | *3.21* | *0.81* |

ا**لمصدر** :كريم تشاشيبي *و الاخرون,* الجزائر في تحقيق الاستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق, صندوق النقد الدولي, 1998, ص 87 البيانات تؤكد أن الإقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج بعد مدة سبع سنوات من المعدلات السلبية. غير أنه وبالتعمق بالتحليل إلى النتائج الميدانية يتضح أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيص العوامل في:

* إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي.
* الإرتفاع المزدوج من ناحية الكميات من ناحية الأسعار.
* الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود ألفلاحي وأتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

**-** III **-2-2 الميزانية العامة (1)****:**

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج أو حتى بعد ذلك حيث إنخفض العجز من

%8.7سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3 % ،2.4% و% 2.9 من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي98،97،96 على التوالي.

**-** III **–3-2ميزان المدفوعات(2) :**

سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية حيث تؤكد البيانات الجدول رقم04

-(2)-(1) هادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996ص 89

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 107

أن الحساب الجاري حقق فائضا سنتي 96 -97 قدر ب 1.25 مليار دولار على التوالي وذلك رغم العجز ، المسجل خلال السنة الموالية والمقدر ب 0.81 مليار دولار وذلك نظرا لإنخفاض أسعار المحروقات من جهة والزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية كما هو مبين أدناه

**جدول رقم (05) :يوضح تطور مؤشرات الدين الخارجي و الإحتياطات الدولية في 1990-1998**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **تطور رصيد الدين الخارجي** | **تطور خدمة الدين الخارجي** | **معدل خدمة الدين**  **%** | **تطور إحتياطات الدولية** |
| **1990** | 28.379 | 8.891 | 66.4 | - |
| **1991** | 27.875 | 9.508 | 73.5 | - |
| **1992** | 26.678 | 9.278 | 76.5 | - |
| **1993** | 25.724 | 9.050 | 82.2 | 1.5 |
| **1994** | 29.486 | 4.520 | 47.1 | 2.6 |
| **1995** | 31.573 | 4.244 | 38.8 | 2.1 |
| **1996** | 33.651 | 4.281 | 30.9 | 4.2 |
| **1997** | 31.222 | 4.465 | 30.3 | 8 |
| **1998** | 30.473 | 5.180 | 47.5 | 6.8 |

***الوحدة*** *مليار دولار*  ا**لمصدر** :كريم تشاشيبي *و الاخرون,* الجزائر في تحقيق الاستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق, صندوق النقد الدولي, 1998, ص 90

إن المتتبع للتطور التاريخي لخدمة الدين الخارجي يلاحظ الإنخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة المعنية بالدراسة وذلك نظرا للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة، أما مخزون الدين الخارجي فقد سجل إرتفاعا مستمرا خلال فترة البرنامج إذ تجاوز رصيد الدين 30 مليار دولار كما يتضح من البيانات المتاحة و المدونة بالجدول السابق .

**-** III **–4-2الإحتياطات الدولية****(1)**  **:**

لقد عرفت الإحتياطات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 $خلال سنتي 96 و 97مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري كما سبق الذكر الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات مما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 مليار$ سنة 94 إلى 4.5 مليار $ سنة 96 ثم لتبلغ الذروة سنة 97 ب 8.00 مليار $ رغم التراجع النسبي خلال سنة 98 ب 6.08 مليار $وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات حيث بلغ

متوسط سعر البرميل خلال السنة 13 دولار من جهة وإرتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية.

-(1) رمضان بهناس , مرجع سابق, ص71

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 108

**-** III **-3 نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الصعيد الإجتماعي(1) :**

* فبالنسبة إلى ظاهرة البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريحالجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية

**جدول رقم:(06) يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-1999**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **1991** | **1992** | **1993** | **1994** | **1995** | **1996** | **1997** | **1998** | **1999** |
| **نسبة البطالة** | 21 | - | 29.25 | 24.36 | 26.99 | 27.99 | 29.2 | 28.0 | 29.2 |

**الوحدة** % **المصدر** رمضان بهناس ,أثر الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري 2008-1988 ,مذكرة ليسانس،علوم التسيير , فرع مالية , المركز الجامعي بالجلفة ، 2008 , .ص77

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول 06 تبرز بوضوح الإرتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23 %سنة 1993 إلى أكثر من 29 %سنة 1997 ثم 29.2 %سنة 1999

**جدول رقم (07) :يوضح مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الإقتصادي**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **القطاعات الإقتصادية** | **الزراعة** | **الصناعة** | **بناء و الأشغال ع** | **الخدمات** | **المجموع** |
| *مؤسسات عمومية* | 1.42 | 21.5 | 59.89 | 17.55 | 100% |
| *مؤسسات محلية* | 1.62 | 8.15 | 64.04 | 26.13 | 100% |
| **المجموع** | 1.52 | 15.81 | 61.59 | 21.07 | 100% |

**الوحدة** % **المصدر** رمضان بهناس ,أثر الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الجزائري 2008-1988 ,مذكرة ليسانس،علوم التسيير , فرع مالية , المركز الجامعي بالجلفة ، 2008 , .ص78

تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94-97 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية حسب الجدول07 الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا.

فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 .

* أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فلقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما حيث إنخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 97 ثم إلى 1500 دولار سنة 1999 وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني**.(2)**

(2)\_(1) -رمضان بهناس , مرجع سابق, ص ص 77 -78

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 109

**المطلب الثالث : الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**

رغم أن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مكنت من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي إلا أن نتائجها كانت نسبية و مهملة لبعض الجوانب الإجتماعية كما أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني ، و من ثم كانت هذه الإجراءات محدودة الأثر على قدرة الإقتصاد الجزائري على التكيف .لذلك فان المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة بمختلف مظاهرها و هياكلها و من تم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة إقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات ، و ذلك بصياغة بدائل من خلال إعداد استراتيجيات فعالة و وضع برامج إنعاش ودعم التي من شأنها التحضر و تطور الإقتصاد و إيجاد سبل خروجه من التبعية و الأزمات .

**الفرع :** I  **نظرة عن الإقتصاد الجزائري قبل البرنامج**

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية و النقدية على مستوى الكلي و تحقيق إلى حد ما الاستقرار السياسي و الأمني في نهاية التسعينات و بداية الألفية تم الإقرار في نهاية شهر مارس من سنة 2001 ان الإقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجابية فبسبب إرتفاع اسعار البترول قد إرتفاع الناتج الإجمالي الخام وهذا بمعدل %4.5 في سنتين 1998- 1999الى %6.2 في سنة 2000**(1).**

إن الدراسات دلت على إرتفاع قيمة الصادرات إلى %10.8 في منتصف سنة 2000 ,هذا الإرتفاع ناتج من تحسين الوضعية الإقتصادية في معظم القطاعات منها إرتفاع أسعار البترول ,حيث شكلت قيمة صادرات المحروقات 10.6 مليار $ أي ما يمثل %95 من مجموع إيرادات بالعملة الصعبة , كما شكلت قيمة الصادرات خارج المحروقات %2.7 , ,في منتصف الأول من سنة 2001 إرتفعت قيمة الواردات إلى %16 و إنخفضت قيمة الصادرات إلى %9.4 أدى هذا إلى إنخفاض في الميزان التجاري ب %24 عن منتصف سنة 2000**(2).**

وأشارت نفس الدراسات السابقة, أن إرتفاع الإحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار لسنة 2000 إلى 12 مليار دولار لسنة 2001 مكنت من تغطية الواردات لأكثر من سنة و إنخفضت مديونية الجزائر ب%10 في سنة 2001 عن سنة 2000 أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار .

انطلاقا من التعديلات التي تجرى في تشريعات الإقتصادية للجزائر و تماشيا مع المستجدات الدولية و الوطنية انتهجت الدولة سياسة صارمة وضعت من خلالها برنامج إنعاش للمدى المتوسط يعمل على امتصاص الاختلالات و تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو و الإستثمارات .

-(2)-(1) كربالي بغداد, الوظيفة التسويقية والإصلاحات الإقتصادية ,ر ماجستير ,العلوم الإقتصادية ,جامعة الجزائر 2008 ,ص 116

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 110

**الفرع**  : II **برنامج الإنعاش الإقتصادي(2004/ 2001)**

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يمتد على فترة 01-04 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الإقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر .كما ترمي إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات**. (1)**

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي**:(2)**

* إختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.
* إعادة الإعتبار للبنى التحتية وصيانتها.
* مستوى نضج المشاريع.
* توفير الوسائل وقدرات الإنجاز، ولاسيما الوطنية منها.
* العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج، يجب الانطلاق فيها مباشرة.

لقد استخدم البرنامج عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف ، من خلال إستثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو برنامج إنفاق رأسمالي، بإنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دينار جزائري (نحو %13 من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000) .**(3)**

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الإقتصادي يتلاءم مع الإقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الإستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، . بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي

*Services du chef du gouvernement* , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes -(1)

Du programme, p 04

-(2) زرنوح ياسمينة ,إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر, ر سالة ماجستير,علوم إقتصادية ,فرع تخطيط , الجزائر2006 ص 176

-(3) موسى رحماني ووسيلة السبتي ، "الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للسداسي الثاني لسنة 2001" . تقرير المجلس الإقتصادي والاجتماعي .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 111

II **2 - - نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي2004/ 2001 :**

إن المرور من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق ليس باختبار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلا إلى عناية الدولة في كل الميادين من أجل الحياة الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، واسترجعت التوازنات الإقتصادية الكلية حيث سجل النمو الإقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية ، حيث تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و2005 ، بالتزامن مع التحكم في التضخم. و تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة ، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، وإحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار وفي زيادة مستمرة. وبالمقابل، فإن ديون الجزائر الخارجية قد إنخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دح سنة 1999 إلى 911 مليار دح سنة2003 مع إستثمار إجمالي يقدر بحوالي 46 مليار دولار .مجمل هذه الإنجازات استدعى ، خلال السنوات الست الأخيرة، رصد أكثر من 3000 مليار دينار، أي ما يعادل 38 مليار دولار، أنفقتها الدولة على الإستثمار. يضاف إلى هذا ما يقارب 1900 مليار دينار ، أي حوالي25 مليار دولار من الإستثمارات التي قام بها، خلال نفس الفترة المستثمرون الخواص من جزائريين وأجانب. **(1)**

في حين شهدت المداخيل وإستهلاك العائلات زيادة معتبرة و لقد شهدت البطالة ، بفضل كل ما تم فتحه من ورشات، و إنعاش الإستثمار، و سياسة تشجيع خلق مناصب الشغل ، إذ انتقل من نسبة تقارب 30 % إلى ما يعادل 17 % لم يقال أن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل الخفية المسجلة في ميدان التشغيل على وجه الخصوص، ولكن من الطبيعي جدا، أنه من شأن هذا البرنامج أن يخفف من الأزمة العميقة التي مر بها الإقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء أو الحمراء ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة**(2).**

-(1)عبد العزيز بوتفليقة ،خطاب أمام إطارات الأمة ، الجزائر ، 07 أفريل 2007 ، على خط [www.mjustice.dz/conference/site](http://www.mjustice.dz/conference/site)

-(2)زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص 183

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 112

**الفرع** III :  **برنامج دعم النمو الإقتصادي(2009/ 2005)**

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الإقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بتعليمة رئاسية التي وجتهها الحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

وفي هذه الأثناء تعتزم الحكومة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك في مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإنفتاح على الإقتصاد العالمي**.(1)**

**-** III **-1 الإصلاح في المجال الإقتصادي المالي : (2)**

**-** III **-1-1 تحسين إطار الإستثمار :** تعتزم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية ترقية الإستثمار وضبطه بمساعدة مشاريع الإستثمارات وتحديد موقعها وستعرف هذه الآليات الانطلاق الفعلي لصالح المستثمر، كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الإستثمار والتوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين. كما ستسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها لجلب الإستثمار الأجنبي.

**-** III **-2-1 مكافحة الإقتصاد الغير رسمي :** إن تطوير الإستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور إقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبه ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.وتعتزم الحكومة دعم مكافحة الإقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الإستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القانون للخطر.

**-** III **-3-1 *عصرنة المنظومة المالية :*** إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروفالإقتصادية الكلية الملائمة أكثر، وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

* استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا
* تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك الترقية النشيطة للشراكة.
* تعزيز سوق رؤوس الأموال ، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشدمكثف للموارد الداخلية لتطوير الإستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية.

-(2)-(1)زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص 187

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 113

**-** III **-2 إصلاح مجال الثروات الوطنية وتطويرها :**

**-** III **-1-2 قطاع الطاقة والمناجم:** ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الإستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو الإستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.**(1)**

**-** III **-2-2الفلاحة :** إن هذا الميدان الذي يمثل مكمن معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها لها الدولة، تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب العمل.وكما سبق الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها، وهكذا ستضل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله محفز كرصد القروض المصرفية**.(2)**

**-** III **-3-2في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري:** تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتهاالخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، خصوصا تأثير فيقطاع الخدمات كله، ستسهر الحكومة على**:(3)**

* تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير و الخوصصة، لتحسين جودة الخدمات وإدراج الحظيرة الفندقية الجزائرية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.وتشجيع الإستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية، الذي سيدعم بواسطة التصديق على المؤسسات وتصنيفها.
* ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية المرفقة بمساهمة عمومية في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض والعروض و التظاهرات الدولية.
* حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها عن طريق التظاهرات الملائمة.
* تشجيع الإستثمار في ميدان دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته.ومواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد لفائدة الإقتصاديين والشباب خاصة.

-(3)-(1)زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص190

-(2) البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 , الجزائر, أفريل, 2005

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 114

**-** III **-3-2الإتصالات والتكنولوجيات الجديدة :** وهذا من خلالاستكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط.و الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق.و أيضا الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الإعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي في عملياته لتقديم أحسن الخدمات وعصرنة وتكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنويع الدروس المقننة في مجال الانترنت، التسيير والإدارة، وذلك على الخصوص بتكثيف شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. **(1)**

**-** III **-3 *الإصلاح في مجال التنمية البشرية*:(2)**

ففي مجال الصحة ستستمر الخدمة العمومية في مجال الصحة بتعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحيةوتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي ولاستشفائي، ولإصلاح المنظومة الصحيةمن أجل تحسين الأداء.

كما سجلت بلادنا خلال الفترة 1999-2004 تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن، وسوفيتم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، وستسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليونسكن جديد خلال فترة هذا البرنامج، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطني في مجال إعداد مشاريع وإنضاجها.

**-** III **-4 سياسة تهيئة الإقليم :(*3)***

إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أن تقوم جهد التنمية نحو تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة.إن إستراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية تمتد حتى 2020 حيث تتوفر لها أدواة الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد والثاني لمناطق الهضاب العليا.

إن هدف هذا البرنامج هو محو الفوارق الإجتماعية والجهوية مع تنمية القدرات التكنولوجية الجديدة ، تنمية المنشآت القاعدية للإقتصاد الوطني ، وفي انتظار إعلان النتائج الرسمية لهذا البرنامج ستتبين لنا الرئى حول مدى نجاعة هذا البرنامج .

-(2)-(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 , الجزائر, أفريل, 2005

-(3) زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص201

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 115

**المبحث الثاني :إرتباط الإقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي**

لقد عرف الإقتصاد عدة فترات إنتقالية ، تميزت كل فترة عن الأخرى بوسائل و أساليب و أفكار جديدة أدت إلى تمييزها عن سابقاتها ، وفي ظل التحولات الإقتصادية العالمية ، فرض على الجزائر التكتل والتعاون ،فأصبح الإتجاه نحو إقامة علاقات إقتصادية بين دولتين أو عدة دول متباعدة جغرافيا أمرا مفروضا في ظل العولمة الإقتصادية، فيمكن القول أن ارتباط الإقتصاد الوطني مع العالم الخارجي يظهر من خلال عقد اتفاقيات شراكة و تحرير التجارة الخارجية و إقامة علاقات تجارية في مختلف المجالات.و فتح طريق أمام إستثمارات الأجنبية في الجزائر ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

**المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية**

تعرف حركة التجارة الخارجية تطورا مذهلا بين أغلبية دول العالم، هذا التطور يواكب التقدم التكنولوجي و التطور الإقتصادي الذي تشهده بعض الدول المتطورة و يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أي عدم توفر القدر الكافي على مصادر المواد الأولية لتحويل صناعتها المختلفة. بحيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إقامة علاقة تجارية مع البلدان الأخرى التي تتوفر على هذه المصادر و بالمقابل نجد هذه الدول تقوم باستيراد المواد التجهيزية و الوسطية لتمويل صناعتها المحلية. كما تعتبر هذه الأخيرة وسيلة من وسائل جلب العملة الصعبة و استغلالها في التنمية الإقتصادية و الجزائر كباقي الدول الأخرى و خاصة في العشرية الخيرة لاحظنا أنها فتحت الطريق للمستوردين.

**الفرع :** I  **تطور التجارة الخارجية في الجزائر(1)**

I **-1- مرحلة الرقابة 1962-1971:** ورثت الجزائر نظام رقابي عن فرنسا إذ كانت الدولة تراقب التجارة الخارجية باستخدام وسائل تجارية المتمثل فينظام الحصص أو القيود الكمية ، و يهدف إلى إعادة توجيه تدفقات الاستيراد حسب إمكانية التصدير و تخفيض الواردات الكمالية و الإقتصاد في العملة الصعبة.

I **-2- مرحلة الإحتكار: 1971- 1988:**منذ الستينات انتهجت الجزائر سياسة تجارية تميزت أساسا في احتكار الواردات ، و هذا لتأمين المبادلات التجارية و من أهم ما جاء في هذا المشروع هو تكريس نظام الرخص الإجمالية الاستيراد كأداة لتسيير احتكار الدولة للواردات، و من أهم ما جاء في هذه المرحلة و ما ميزها هو بسط يد الدولة على مجمل التعاملات التجارية وفقا لما جاء من قوانين في هذه المرحلة التي تعتبر مرحلة بداية.

-(1) *كريم نشاشيبي و الاخرون , مرجع سابق, ص110*

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 116

I **-1-مرحلة تحرير التجارة الخارجية من 1988 إلى اليوم:** لقد تجلت مرحلة التحرير في نية الدولة في إحداث تغييرات من شأنها رفع القيود و الحواجز أمام التجارة الخارجية و المتعاملين الإقتصاديين، و ذلك بإصلاح المنظومة التجارية وفقا لمتطلبات النظام التجاري الحر المبني على أساس حرية دخول السلع وفق قواعد و أعراف دولية.

**الفرع :**  II **أهمية التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية(1)**

من الواضح أنه مهما اختلفت النظم السياسية و مهما كان التفاوت الإقتصادي للدول، فلا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، إذ لا يمكنها إنتاج القدرة الكافي لحاجياتها و من جميع المنتجات و لذا تلجأ للاستيراد حتى تغطي النقص الموجود لديها كما أنها لا تستطيع التصرف في الفائض الذي لديها إلا عن طريق عملية التصدير و هنا تظهر الأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية فبدونها تصعب عملية التنمية و بالتالي لا نستطيع رفع مستوى معيشة الأفراد و عليه فعلى الدول أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول عن طريق عملية التصدير و الاستيراد.

و يمكن القول أن التجارة الخارجية أهميتها تختلف من دولة إلى أخرى فهي أعلى ما تكون في الدول الصناعية شديدة التطور و التكنولوجيا التي تكاد أن تسيطر على العالم تجاريا و تشمل بلدان غرب أوروبا و الو.م.أ و اليابان ، و هناك دول تنظر إلى التجارة الخارجية على أنها مسألة بقاء أو فناء، فبينما هناك دول أخرى تقل أهمية التجارة الخارجية لدى إقتصادياتها القومية فالتجارة الخارجية أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني ذلك أنها وسيلة لجلب العملة الصعبة و تحسين وضعية ميزان المدفوعات وبالتالي تعزيز الإقتصاد و ترقيته، كما تفسح المجال للمنافسة و الإستقلال الأمثل لعوامل الإنتاج و ذلك بتقسيم أكبر للعمال مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الوطني.

**الجدول رقم (08)  يوضح تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1997-2006):**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **1997** | **1998** | **1999** | **2000** | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** |
| **الواردات** | 8687 | 9403 | 9164 | 9173 | 9940 | 12009 | 13534 | 18308 | 20044 | 21460 |
| **الصادرات** | 13889 | 10213 | 12522 | 22031 | 19132 | 18825 | 24612 | 32082 | 34395 | 54610 |
| **ميزان التجاري** | 5202 | 810 | 3358 | 12858 | 9192 | 8616 | 11078 | 13775 | 14351 | 33150 |
| **نسبة التغطية%** | 160 | 109 | 137 | 240 | 192 | 157 | 182 | 175 | 221 | 255 |

**الوحدة** مليون دولار  **المصدر**: الديوان الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك.

-(1) *نفس المرجع سابق, ص112*

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 117

يتضح من خلال الجدول أهمية التجارة الخارجية في الجزائر وهذا من خلال تطور الميزان التجاري حيث نجد هناك تغيرات بين الصادرات و الواردات خلال الفترة ,ونجد أن الإرتفاع الهائل الذي حصل في أسعار النفط وإرتفاع أسعار الصرف الدولار أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات مثلما حدث في السنوات 2000و2005 و 2006فإنخفضت نسبة الواردات ومنه حصل فائض في الميزان التجاري وإرتفعت نسبة التغطية لتصل إلى255 %

**الفرع** III :  **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية(1)**

يرى الكثير من الخبراء و المحللين أن دخول الجزائر في الإقتصاد الدولي أي الانضمام إلى OMC سنة 1996لا يعتبر خيارا إنما حتمية و حقيقة يجب التأقلم معها للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات و للخروج بالبلاد إلى وضع أفضل.و يرجع هذا الانضمام إلى:

* إنهيار المعسكر الإشتراكي و هيمنة المعسكر الرأسمالي و إنفراده بإرادة الإقتصاد العالمي و توجيهه و التحكم في مسارات تطوره.
* إتجاه معظم دول العالم بعد التوتر العلاقات الإقتصادية في فترة ما بعد الحرب نحو التحرير تجارتها الخارجية و ذلك يرفع القيود الجمركية عن حدودها.
* توجيه إقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة و التي تعتبر المنظمة العالمية لتجارة طرفا فيها.
* استفادة الجزائر بعد الإستقلال من تطبيق الجات من طرف البلدان المتعاقدة و بالتالي أصبحت مجبرة على احترام القواعد و مبادئ الجات العامة.
* المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من طرف إدارة الجات شجعت الجزائر الانضمام إلى OMC.
* إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من متطلبات النظام العالمي الجديد و ليس من مصلحة الجزائر و البقاء بمنعزل عن هذا النظام.

**-** III **-1آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

**-** III **-2-1 الآثار الإيجابية:**

* هذا الانضمام يندرج في الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر بهدف الإنتقال إلى إقتصاد الحر.
* الإستثمار الأجنبي و تفتح الجزائر عليه لا يمكن أن يتحقق خارج القواعد التجارية الحديثة.
* من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن الحصول على التكنولوجيا الحديثة و الجديدة و المتطورة من أجل زيادة الإنتاج و بالتالي تنقيص الواردات.

-(1)قريز مسعود: التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير ـ حالة الجزائر ـ ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000- – 2001، ص 178.

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 118

* بإمكان صادرات الجزائر الوصول إلى البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.
* رفع مستوى الجودة للإنتاج الوطني في كل القطاعات نظرا لحدة المنافسة.
* الإعتماد على حرية التجارة و المنافسة الشرعية.
* زيادة الكفاءة الإنتاجية في الجزائر.
* الحد من سياسة الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات الأجنبية ضد بضاعتها.

**-** III **-2-1 الآثار السلبية**: كما أن لانضمام الجزائر للمنظمة إيجابيات له سلبيات نلخصها في التالية:

* صعوبة المنافسة لها لأن المنتجات المستوردة من الخارج تتميز بتكلفة اقل و جودة أفضل.
* هناك عجز في ميزانية الدولة مقارنة بالدول الأعضاء، و بالتالي لن تستفيد من تحرير قطاع الخدمات.
* تحرير التجارة الخارجية و التي هي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير متوفر حاليا إضافة على قلة الصادرات خارج المحروقات حوالي 3% .
* إنخفاض الدعم الحكومي للزراعة و الذي يمثل 10 % من الناتج المحلي و بالتالي سيكون من أهم القطاعات التي ستتأثر على المدى القصير.

**المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي في الجزائر**

لقد عاشت الجزائر وضعية إقتصادية صعبة خلال هذه العشرية الأخيرة و مع إنهيار أسعار البترول أين ظهرت هشاشة الإقتصاد الجزائري المبني على البترول و الغاز أو بصفة عامة عائدات المحروقات التي تمثل 97 % من الدخل الوطني لذلك لجأت الجزائر تدعيم و فتح فرص للإستثمار الأجنبي في الجزائر لعدم القدرة على إعادة بناء الإقتصاد الذي يعاني من عدة نقائص و مديونية كبيرة ، و قد بدأت سياسة تفتح المجال للأجانب للإستثمار في الجزائر عن طريق الإستثمار المباشر أو عن طريق إبرام عقود الشراكة مع المؤسسات الجزائرية.

**الفرع :** I  **الإمتيازات العامة للإستثمار الأجنبي بالجزائر(1)**

لقد قدمت الجزائر عدة امتيازات للمستثمرين الجانب لجلب الإستثمارات بعد أن أصبحت الحكومة غير قادرة على تمويل الإستثمارات المشاريع الإنمائية و جاءت هذه الإمتيازات في قانون ترقية الإستثمارات في سنة 1993 و هذا القانون كذلك للمساعدة على الشراكة الأجنبية و دفع عجلة الإقتصاد الوطني و تمثلت هذه الإمتيازات و التدابير الإقتصادية فيما يلي:

-(1)عبد الرحمان تومي ,أفاق و واقع الإستثمار الأجنبي المباشر رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية الجزائر 2001/2000 ص66

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 119

* الإمتيازات الجبائيةالتي تجلت في تقليص الأعباء الضريبية على بعض النشاطات ذات الأولوية المحددة لتشجيع المستثمرين الأجانب وبعض الإعفاءات الجبائية في مجال استيراد وسائل الإنتاج و إعفاءات في الضرائب للسنوات الأولى من بداية المشروع للتحفيز و لذلك أنشأت وكالة للإستثمار لجلب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية و إعطاء الأجانب إحصائيات على الإمتيازات الممكنة و الشركات الوطنية القابلة للشراكة.
* التحرير الكلي للتجارة الخارجية و رفع بعض القيود الجمركية.
* قابلية التحويل التجاري للدينار و إنشاء سوق للصرف و التعاملات المالية.
* تقليص العجز في الميزانية بسياسة فعالة قائمة على تخفيض التكاليف و إعانات الدولة الكبيرة.
* استغلال المصادر لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض و التحكم في واردات الدولة.
* تنويع الإستثمارات و التجارة خارج المحروقات خاصة في الفلاحة والسياحة والأشغال العمومية.
* إعطاء دفع للمؤسسات الجزائرية لمواجهة المنافسة و القدرة على التجاوب مع سياسة إقتصاد الحر
* إلغاء القيود الجمركية المعيقة للإستيراد و للإستثمار خاصة وسائل الإنتاج.
* الإعتماد على الشراكة الأجنبية لترقية الشركات الجزائرية العمومية و الخاصة.

**الفرع :**  II **تقييم المناخ الإستثماري بالجزائر(1)**

إن التشخيص لخصائص بيئة الإستثمارات بالجزائر يسمح بإستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب المناخ الإستثماري وذلك كالتالي:

II **1 - - الجوانب الإيجابية:**

* تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، وإتساع حجم السوق.
* الإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الإستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وهذا من خلال عدة نواحي )الناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير

البنية التحتية الملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية ...الخ).

* المنظومة القانونية المحفزة،والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتي يرغب فيها المستثمرون.
* بنية تحتية التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة، توسعت مع برنامجي الإنعاش و دعم النمو الإقتصادي.
* الإستقرار الكبير في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للإقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.

-(1)نفس المرجع سابق, ص 67

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 120

II **1 - - معوقات الإستثمار في الجزائر:** هناك بعض المعوقات لازالت تعيق هذه البيئة وظلت تقف وراء أحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بينها:

* ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث إنتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
* إنتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية ، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
* الإشكال القائم في الجانب البشري حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكيات أبعد ما تكون عن استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
* معوقات التمويل كإرتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في إرتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية.
* التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الإقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويسمى الأمر بالأساس عمليات الخوصصة.
* القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.

**المطلب الثالث: الشراكة الأوروجزائرية**

منذ السنوات الأولى للإستقلال و الجزائر تحاول تطوير سياستها تماشيا مع متطلبات التغيرات الحاصلة بإستمرار، و في ظل التكتلات الدولية الجديدة و المشاريع الإقتصادية التي يعيشها العالم حاليا و مع ظهور العولمة بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تنويع عمليات التعاون مع دول حوض الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي بصفة عامة فهي تعمل على إنشاء علاقات مع دول الإتحاد الأوروبي و هذا ما استلزم عيها الدخول في إطار الشراكة الأجنبية و التي تعد من أهم الإستراتيجيات التي ستخوضها الجزائر مع بداية هذا القرن أنها الطريق الوحيد للإندماج في السوق العالمية

**الفرع :** I **إتفاقية التعاون الأوروجزائرية(1)1976**

لقد تم إبرام العقد الأول من التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 / 04 / 1976ويتضمن قيام تعاون واسع من شأنه أن يساهم في تنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر،وانطلاقا من الأولويات التي تحتويها برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، المتضمنة رغبة الطرفين في بناء نموذج جديد من العلاقات من خلال 3محاور هي: المبادلات التجارية والتعاون مجال اليد العاملة والإقتصادي.

L’économiste d’Algérie (hebdomadaire ) : processus EURO-Méditerranéen, N° 39 du -(1)

25- 31/ 03 / 2001.P 03

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 121

لقد كان اتفاق 1976 يتوقع إجراءات ضرورية لترقية المبادلات ما بين الأطراف المتعاقدة، من خلال محاولة رفع مستوى نمو التجارة الخارجية للجزائر، وتحسين شروط دخول هذه المنتجات إلى أسواق المجموعة ونلاحظ أن التعاون التجاري كما هو موضح في نصوص العقد كان دائما لصالح الصادرات الأوروبية. حيث نجد أن حوالي 190 مليار إيكو مبلغ قيمة المبادلات في الإتجاهين خلال الفترة من 77 إلى 1993، شكلت فيها الصادرات الأوروبية أكثر من 90 مليار إيكو .

**الفرع :**  II **مؤتمر برشلونة (1)1995**

انعقد مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي في مدينة برشلونة بإسبانيا في نوفمبر 1995، حيث يهدف بصورة أساسية إلى إنشاء منطقة تبادل حر ، ولقد كان الهدف الأساسي هو البحث عن أفضل إطار للشراكة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية بين المجتمعات.أما الجزائر فقد أبدت تريثا كبيرا بررته بإعطاء الأولوية للوضع السياسي الداخلي، وانتظار تبلور رؤية إقتصادية، وفق الإصلاحات الإقتصادية العميقة التي تواصلها، في حين بقيت العلاقات بين الجزائر والإتحاد تسيرها أحكام عقد التعاون 1976.

**الفرع** III :  **عقد الشراكة الجزائرية -الأوروبية2001 (2)**

يشير عقد الشراكة إلى أنه إعتبارا للتقارب والتداخل الموجود بين دول الإتحاد والجزائر المؤسسين على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، ورغبتهما في تدعيم علاقاتهما المتبادلة الدائمة، والتضامن والشراكة والتنمية، ، وإعتبار أن الإختيارات المتخذة من قبل الطرفين لصالح حرية التبادل في ظل احترام الحقوق والإلتزامات النابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ( GATT ) الناتجة عن دورة أوروغواي، ورغبة في بناء تعاون مدعم ويهدف العقد إلى :

* تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتهما وتعاونهما في جميع المجالات الهامة تفضيل تبادل الأفراد ضمن الإجراءات الإدارية.
* تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط التحرير المتدرج لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
* ترقية التعاون في المجالات الإقتصادية والاجتماعي والثقافية والمالية .
* تشجيع التكامل المغاربي، بتفضيل تبادل التعاون بداخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء .
* احترام مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوحاة منها السياسات الداخلية والدولية لحقوق الإنسان

-(2)-(1)نفس المرجع السابق, ص 04

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 122

**المبحث الثالث: تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني**

إن الأزمة المالية التي حصلت مؤخرا و تداعياتها التي تظهر بشكل مستمر على معظم الدول عرقلة المسار الإصلاحي و برامج النمو و الإنعاش الإقتصاد الجزائري حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في السياسات المالية والإقتصادية، بعد أن تفاقمت تأثيرات الأزمة المالية وإنعكاساتها الخطيرة التي سوف تأثر و لو بشكل ما على الإقتصاد من خلال ارتباطاته مع العالم الخارجي من خلال هذا المبحث سوف نعرف كيف تفاعلت الجزائر مع الأزمة و على ماذا كان التأثير وكيف كانت مواجهة الجزائر للأزمة ؟

**المطلب الأول : وضعية الإقتصاد الوطني العام تحت تأثير الأزمة**

أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء إقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في حماية إقتصادها من تأثير الأزمة المالية، التي تعصف بالعالم اليوم وذلك من خلال قيامها بعدة إجراءات احترازية، ذكر التقرير منها الدفع المسبق لديونها الخارجية، والذي كان من شأنه أن يسبب الجزائر فاتورة غالية بعد إرتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية بفعل الأزمة، وكذا إجراءات إقتصادية فعالة كفتح المجال للإستثمارات الأجنبية بطريقة منتظمة ومنسجمة مع قدراتها الإقتصادية المحلية·

واستشهد البنك العالمي في دراسة حديثة وأكد FMI دعمه للإصلاحات التي باشرت بها الجزائر من اجل تحرير الإقتصاد وان نتائج هذه التوجهات الإقتصادية قد بدأت في الظهور. وأشار الصندوق في تقرير له أن الإقتصاد الجزائري" اجتاز شوطا كبيرا في مجال الإصلاح وأنه يسير وفق برنامج مدروس ويحظى بقبول المؤسسات الدولية والخبراء المحليين والأجانب". وحسب صندوق النقد الدولي فقد صرح أن : **(1)**

* عند نهاية سنة 2007 قد تم تسجيل أرقام مرضية: فإحتياطات الصرف بلغت 110.18 مليار دولار (مقابل 77.781 مليار دولار في 2006) والديون الخارجية على المدى المتوسط والبعيد وصلت إلى 4.889 مليار دولار أي حوالي 3.6 %من الناتج الداخلي الخام.
* كما سجل ميزان المدفوعات فائضا قدر بـ(+29.09) مليار دولار وبلغ صندوق ضبط العائدات 4.537 مليار دينار، أي حوالي 63 مليار دولار والديون العمومية الداخلية في إنخفاض مستمر.
* النمو الإجمالي في الجزائر قد استقر في نسبة 5 % بسبب إنخفاض الإنتاج من المحروقات مشيرا إلى أن النمو خارج المحروقات قد حقق نسبة 6 % سنة 2007 . وبالنسبة لسنة 2008 أشار

-(1) رشيد طواهري , "الجزائر نجحت في حماية إقتصادها من صدمة الأزمة المالية" ,مترجم من قبل نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية,01/03/2009 على خط [WWW.inf.org](http://www.inf.org) -- FMI Survey

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 123

الحالي بنسبة 25 % من الناتج المحلي الخام كما إرتفع الناتج الداخلي الخام للفرد في البلاد إلى 3968 دولارا سنة 2007 مقابل 3478 دولارا سنة 2006 .

* وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أن مجمل موارد الإقتصاد إرتفعت في 2007 بنسبة قدرها 3.9 %، منها 2.6 %تعود إلى نمو الناتج الداخلي الخام و1.3 %إلى الاستيراد.ويليه الاستيراد الطلب الداخلي المتزايد، في حين أن قدرات الإنتاج المحلية ليست مستغلة بالقدر الكافي. ونذكّر هنا بأن الاستيراد إرتفع في 2007 ووصل إلى 27 مليار دولار مقابل 20.031 مليار دولار في 2006.
* تزايدت نسبة الإستثمار في 2007 بـ10 %، أغلبها ساهمت فيها الدولة، في حين لايزال المستثمرون الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب ينوون الإستثمار ومناخ الأعمال غير مشجع.
* إن الإرتفاع الزائد للنفقات العمومية وخاصة النفقات الخاصة بالإستثمارات العمومية في المعدات تسببت زيادة في المسار التضخمي المستورد بسبب إرتفاع الأسعار خاصة أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية.
* ان المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية.أكد أن مفاوضات انضمام الجزائر إلى هذه منظمة التجارة العالمية بلغت مرحلة متقدمة دون المساس بالسيادة الوطنية حققت الجزائر خلال الثلث الأول لسنة 2008 فائضا تجاريا بلغ 02،11 مليار دولار بإرتفاع 33% عن عام 2007

وتمكنت بفضل سياسية الاحتراز للمستقبل أن تضمن تمويل مشاريعها التحتية، خاصة وأن الجزائر هي في حاجة ماسة إلى تعزيز قدراتها التحتية للنهوض بإقتصادها الوطني، لكنها ظلت تواجه مشاكل واضحة، على غرار إرتفاع البطالة بين الشباب والإعتماد الكبير للإقتصاد على المنتجات البترولية·

وإذا أردنا تلخيص وضعية الإقتصاد الجزائري في السداسي الثاني من 2008، يمكن أن نذكر الملاحظات التالية:

* تحقيق توازن الحسابات العمومية.
* تسديد الديون الخارجية بشكل كبير.
* ضمان دعم التوازن في الميزانية على المدى المتوسط.

**الفرع :** I **التأثير على القطاع المالي(1)**

أكد وزير المالية من خلال تقرير قدمه عن الوضعية المالية للبلد أن الأزمة المالية لن تمس الجزائر بصفة مباشرة لكون النظام المالي الجزائري غير مندمج في النظام العالمي، أنّه لا توجد أي مخاوف

-(1)كامل الشيرازي , الجزائر في منآى عن الأزمة المالية,28 /02/ 2009 ,على خط <http://www.elbiladonline.net>

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 124

من أن تكون للأزمة المالية التي يواجهها الإقتصاد العالمي حاليا،أثر على الجزائر وذلك بسبب :

* سيطرة القطاع العام على النظام المالي والإدارة الحريصة على الإحتياطيات الدولية في البلاد.
* أنّ سياسة بلاد المالية منذ العام 2006 التي اتسمت بالسداد المسبق لدينها الخارجي، سمحت بتحصين الجزائر ضد التعرض لصدمة مالية خارجية، تبعا للتقلص الكبير في التمويلات الخارجية وتشديد شروطها، بالتزامن، مع تلافي استخدام غير مأمون للموارد المالية منذ الإضطرابات الخطيرة في الأسواق المالية الدولية منتصف 2007 وما رافقها من تشديد لشروط الإقتراض من طرف مؤسسات مالية دولية.
* أنّ الأرصدة المالية الجزائرية التي تم توظيفها في بنوك دولية و المقدرة بحوالي 45 مليار دولار ، جرى إيداعها في حسابات سيادية ذات مخاطر محدودة جدا وبضمانات مؤكدة. وبرر وزير المالية ، بالقول بأن الجزائر غير متواجدة في السوق المالية الدولية من خلال الإستثمار في سوق السندات والأسهم عالية المخاطر، مشيرا إلى الودائع الجزائرية في المؤسسات المالية الأمريكية، تم إيداعها في بنوك قليلة الفوائد، لكنها مضمونة من طرف الدولة، ما يجعل نسبة المخاطر تكاد تكون معدومة، على عكس لو تم إيداعها في بنوك ذات ربحية كبيرة مع نسبة مخاطر عالية، لأنه في هذه الحالة، يصعب حتى استردادها في حال إفلاس هذه البنوك.
* وأضاف وزير المالية أن الأمر الآخر الذي وضع الجزائر خارج دائرة مخاطر الأزمة العالمية، هي تثبيت سعر صرفها على أساس سلة من العملات العالمية الكبيرة، مثل الدولار والين واليورو، على عكس دول الأخرى، التي ربطت مصيرها بالدولار الأمريكي،
* كون ان الجزائر غير موجودة في الأسواق المالية المثيرة للجدل، فإنّها لن تمس بتفاعلات الأزمة الراهنة، واستدّل الوزير بكون بلاده لا تصدر كثيرا خارج قطاع المحروقات وبالتالي لن تتضرر من تراجع الطلب في الأسواق الأوروبية والأمريكية، خصوصا مع التحصينات التي يحظى بها الإقتصاد الجزائري، كتحديد سعر الصرف على أساس سلة من العملات إضافة إلى خفض الدين الخارجي إلى ستمائة مليون دولار .

ورغم إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقراً على المدى المتوسط، بإعتبار أن إحتياطيات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين، فإنه حذّر في حال تأزم أوضاع الإقتصاد العالمي والوصول إلى حالة كساد، سيدفع بالطلب على الطاقة إلى التراجع رغم اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها نوعا ما إشكالات في إنخفاض أسعار البترول وهذا لا

-(1)نفس المرجع السابق , على خط <http://www.elbiladonline.net>

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 125

يعني أن تراجع حصيلة الجزائر من صادراتها النفطية لا يتأثر نتيجة هذا الإنخفاض مما يجعلنا نؤكد على غرار ما تؤكده السلطات العمومية من ضرورة البحث عن بدائل أخرى لتمويل إقتصاد البلاد خارج قطاع المحروقات،  وعليه فقد حان الأوان لإيجاد سياسة تنموية قائمة على بعث وتنشيط الإستثمارات في القطاعات القادرة على خلق ثروة وطنية مستقلة وعلى رأسها الزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصيد البحري، وكذلك الصناعات الحرفية والمهن الصغيرة.

**الفرع :**  II **التأثير على قطاع الإنتاج (1)**

أكد وزير الأول للحكومة لدى عرضه مخطط عمل على مجلس الأمة أن "الأزمة المالية التي عصفت بأكبر إقتصاديات دول العالم تشكل إنذارا للجزائر بضرورة بناء إقتصاد مبني على الإنتاج والعمل على ترقيته بهدف التوصل إلى مرحلة المنافسة والتصدير. وأكد أن الجزائر حققت نموا معتبرا خارج قطاع المحروقات أوضح أن"ذلك تجسد بفعل البرامج التنموية التي باشرتها الدولة منذ عام 1999 وكذا تطوير الإستثمار الوطني والأجنبي في القطاع الإقتصادي".

كشف المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية ، أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز 2.48 %من إجمالي الصادرات التي تمثل فيها المحروقات نسبة 97 %ويعتبر الرقم الذي تم تحقيقه خارج قطاع المحروقات رقما مهما بالنظر لتداعيات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، فضلا عن المنافسة القوية للمنتجات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه العديد من المؤسسات والشركات الإقتصادية، رغم أن السلطات المعنية كانت تسعى لرفع هذا المبلغ من 3 إلى 4 مليار دولار أمريكي ,وأوضح نفس المصدر أن الصادرات خارج المحروقات شهدت نموا معتبرا خلال سنة 2008 حيث بلغت 1,890 مليار دولار بزيادة قدرها 42 %مقارنة بالسنة التي سبقتها 2007 ، التي لم يتجاوز فيه هذا الصنف من الصادرات قيمة 1,330 مليار دولار، وهذه نتيجة إيجابية ومؤشر جيد يؤكد التطور التدريجي لمسار الإقتصاد الجزائري ولو بكيفية بطيئة,رغم أن أغلبية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون من مشتقات نفطية، إلا أن هذا يترجم نسبة معينة من الجدوى الإقتصادية في قطاعات أخرى ، نذكر منها الزيادة الهامة في منتجات الإسمنت المائي الذي قفزت صادراته من 6.5 مليون دولار إلى 48 مليون دولار أمريكي ، كما عرفت المواد الفوسفاتية زيادة هامة بلغت 137,2 مليون دولار السنة الماضية مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كان المبلغ لا يتجاوز 57 مليون دولار إلى جانب صادرات بقايا الحديد التي سجلت العام الماضي 189,5 مليون دولار مقابل 88 مليون دولار أمريكي في السنة التي سبقته .

-(1)احمد اويجيى , الأزمة المالية العالمية تشكل إنذارا للمرور إلى إقتصاد مبني على الانتاج , وزارة الشؤون الخارجية الجزائر23/12/2008 على خط http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=08/12/22/6017994

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 126

إن هذا التطور النسبي الذي حدث في قطاع الصادرات خارج ايطار المحروقات لا يكفي لتغطية حاجات المجتمع الجزائري إذ أن واردات الجزائر من الحبوب ومشتقاتها والدواء والحليب، قد تضاعفت خلال سنة 2008 مقارنة بواردات السنة التي سبقتها ، حيث بلغت قيمة هذه الواردات حوالي 8 مليار دولار مقابل 4,49 مليار دولار سنة 2007 , وترجع هذه الزيادة في المواد المستوردة إلى الإرتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية بالأسواق الدولية ، علما أن المبلغ الإجمالي للواردات الجزائرية قد بلغ 39 مليار دولار أمريكي ، العام الماضي مقابل 27 مليار دولار ، سنة 2007.

ومس الإرتفاع أيضا المنتجات الموجهة لأداة الإنتاج ب16،35 %أي ما يعادل 83،11  مليار دولار بينما عرفت المواد الغذائية إرتفاعا بنسبة 75،55 %أي ما يعادل 71،7 مليار دولار وأخيرا المواد الإستهلاكية غير الغذائية بإرتفاع بلغ 30،22 %أي ما قيمته 41،6‮ ‬مليار‮ ‬دولار‮.

فالملاحظ  من هذه الأزمة أن الجزائر التي تميزت بالعزلة المالية و الإقتصادية النسبية و الإقتصاد شبه المغلق قد تجنبت التأثر المباشر بالأزمة على المدى القريب رغم الإرتفاع الذي حصل في الصادرات خارج المحروقات إلا انه تبقى النسب هامشية ولا تمثل سوى12 ،2 %من الحجم الإجمالي‮ ‬للصادرات‮. بغض النظر لصادرات المحروقات التي تعتبر أهم مبيعات الجزائر نحو الخارج بنسبة 88 ،97 %لكن اعتمادها على منتج واحد هو السبب الوحيد و الرئيسي الذي جعل بتداعيات الأزمة تتسارع إلينا ,رغم سيطرة الحكومة الجزائرية على الوضع الحالي ولو بشكل نسبي ومؤقت إلا أن الأزمة جعلت بإعادة النظر في هيكلة الإقتصاد الجزائري وبناء قاعدة إستراتيجية وطنية تقوم على تنويع الإقتصاد، بعيدا عن أحادية مداخيل المحروقات المتذبذبة في كل الأحوال هبوطا وإرتفاعا **(1)**.

**المطلب الثاني : أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري**

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارده الميزانية للدولة ، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات بترولية أجنبية قبل وبعد الإستقلال مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الإقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

**الفرع**: I **الجزائر دولة نفطية**

لا جدال أن البترول يحتفظ بمركز إقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو

يشكل المصدر الرئيسي للطاقة اليوم وكما كان سابقا، فقد بين تاريخ تطور استعمال الطاقة أن البترول

-(1)نفس المرجع السابق , على خط 4 http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=08/12/22/601799

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 127

يعتبر حتى الآن أهم المصادر الطاقوية دون منازع .و تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

يعتمد الهيكل الإقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن إقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الإقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للإقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط**(1).**

I **1 - - إكتشاف النفط في الجزائر *:***

كانت هناك اكتشافات أولية حول النفط منذ 1915 لكن تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن إعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، هو عام 1956حيث أن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية ، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر(SN REPAL) ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء ،.(CREPS ) **(2)**

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان.1956

وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الإتجاه صوب الصحراء الكبرىثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الإستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969 ويقدر إنتاج الجزائر سنة 2005 من البترول الخام 63 مليون طن سنويا (حوالي 1.350 مليون برميل يوميا) **(3)**

-(2)-(1)بلقاسم زياني ,دور المحروقات في تمويل التنمية , حالة الجزائر ,مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ,جامعة باتنة, -1994 1995 ص169

SONATRACH : Rapport annel 2005 –WWW.Sonatrach-dz.com -(3)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 128

I **2 - - تأسيس الشركة الوطنية "سونطراك":(1)**

بعد الإستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الإقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس شركة سوناطراك البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها كان من مهام شركة القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

I **3 - - الإنضمام إلى منظمة الأوبك :**

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من عام 1960 ، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي تقرر خفض أسعار النفط من جانب واحد والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة.وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة: إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا. وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو التنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل والوسائل من أجل الحفاظ على مصالحها الجماعية والفردية، وحماية وتحسين العائدات البترولية للدول الأعضاء**.(2)**

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها المتمثلة في : الجزائر حيث انضمت إليها عام 1969 ، إندونيسيا، إيران العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، إمارات العربية المتحدة وفنزويلا و مؤخرا أنغولا في2007 **(3)**

وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:

* توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
* العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية. تطوير الخبرات الفنية.
* فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

SONATRACH : Rapport annel 2005 –WWW.Sonatrach-dz.com -(1)

-(2) عبد القادر سيد احمد , الاوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها , ديوان المطبوعات الجامعية, 1982 ص 75

[WWW.opec.org](http://WWW.opec.org) -(3)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 129

**الفرع :**  II **الإمكانات النفطية الجزائرية**

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها( الزبائن) يطمئنون على إستمرار العلاقات الإقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الإحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين**.(1)**

II **1 - - الإحتياطات من البترول(2):**

إن حساب المدة المتوقعة من "عمر" النفط أي مدة الإنتاج، يختلف حسب جهات التقدير ومستوى الإستهلاك السنوي والاكتشافات الجديدة المحققة سنويا فمثلا سنة 1974 كانت الإحتياطات المؤكدة تقدر ب7.64 مليار برميل من البترول وطاقة إنتاج اليومية ب 889 ألف برميل يوميا مما يعني أن سنوات إستهلاك البترول المتوقعة كانت تقارب 24 سنة كمقارنة مع السعودية التي لها في نفس الفترة من الإحتياطات 132 مليار برميل والإنتاج اليومي يقدر ب 8.4 مليون برميل أي عشرة أضعاف الجزائر والمدة المحتملة من عمر بترولها هي 43 سنة وهنا نورد جدولا يوضح إمكانات الجزائر من البترول من حيث الإحتياطي ومستوى الإنتاج للفترة ما بين سنة 2000 و 2005

**جدول رقم :(09) يوضح تطور الإحتياطات المؤكدة والإنتاج والصادرات من البترول الجزائري**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | ***2000*** | ***2001*** | ***2002*** | ***2003*** | ***2004*** | ***2005*** |
| **الإحتياطات )مليون برميل(** | 11314 | 11314 | 11314 | 11800 | 11350 | 12270 |
| **إنتاج البترول الخام**  **)ألف برميل- يوميا(** | 796.0 | 776.6 | 729.9 | 942.4 | 1311.4 | 1352.0 |
| **صادرات الخام و المكررة )ألف برميل- يوميا(** | 1005.3 | 997.3 | 1093.5 | 1269.3 | 1338.2 | 1434.7 |

**Source** :OPEC Annual Statistical Bulletin2005 –WWW.opec.org –pp 21-41 (21/08/2007)

-(1)عيسى مقليد ,قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية ,رسالة ماجيستيرعلوم إقتصادية, 2008-2007 ص42

*L. M. VAAS et M HEIGEL:* L’industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 77, p.35 -(2)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 130

ومن الجدول نلاحظ أن إحتياطات الجزائر المؤكدة من البترول تقدر في سنة 2004 ب 11.3 مليار برميل إلى 12.3 مليار سنة 2005 وعند مستوى إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا وثباته فإن هذه الإحتياطات - إذا لم يكن هناك اكتشافات جديدة بالطبع- ستنفذ تقديرا في خلال 23 سنة من الإنتاج.

ويلاحظ ثبات نسبي في الإحتياطيات المؤكدة للبترول ، ولم تتغير بشكل ملحوظ إلا في سنة 2005 ، وفي المقابل تزايد الإنتاج ابتداء من 2003 وتطور أكثر في سنة 2005

II **1 - - ميزات خاصة للمحروقات الجزائرية(1):**

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولية ولها منافسين في السوق العالمية وهي تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق.إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على3 مكونات أساسية هي: الآجال ،التكلفة، الجودة ، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

II **1 - -1- ميزة الموقع الجغرافي(القرب من أسواق الإستهلاك):** قرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا. وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا. ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى إقتصادي واجتماعي عالي.

II **1 - -2- ميزة نوعية النفط الجزائري :** إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دولالأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيثقدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 %بنزين و %24 غازوال، و 32 %وقود التدفئة، و 8 %زيت، و 1 %برافين كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات Condensat المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب. وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

-(1)عيسى مقليد ,مرجع سابق ,ص47

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 131

**الفرع** III : **الأزمة المالية وإنهيار أسعار البترول**

أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007، واضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الإقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه.

فقد صدرعن بيت الإستثمار العالمي «جلوبل» في تقرير سنوي للنفط عن 2008 ما جعل في أواخر هذا العام يشهد تذبذبا كبيرا في أسعار النفط. فقد تراجعت أسعار خام النفط الأميركي بنسبة 69.9 % خلال خمسة أشهر وذلك منذ أن بلغت أقصى إرتفاع لها مسجلة 145.16 دولارا أميركيا للبرميل) ليستقر عند 43.60 دولارا أميركي للبرميل في16 ديسمبر لعام 2008، وهو أدنى مستوى له منذ جانفي من العام 2005.وقد تذبذبت أسعار النفط على نطاق واسع خلال فترة الدراسة، فقد تضاءلت التوجهات الإيجابية، على الرغم من أنها قد زادت نتيجة توقع خفض الإنتاج من جانب منظمة الأوبك، نتيجة للتدفق المستمر للأخبار السلبية على الصعيد الإقتصادي. كما أثرت الرؤية المستقبلية السلبية وضعف الطلب على النفط الذي صاحبها، سلبيا على الأسعار على أسواق النفط. وقد بدأ تأثير أزمة الإئتمان ينعكس على العديد من الشركات حول العالم، التي قررت خفض كلا من الإنتاج وعدد الموظفين للنجاة من العاصفة المالية  **(1)**

وأدى كل هذا إلى تأثر إقتصاد الجزائر التي تعتمد سياسة "الكل بترول" في إقتصادها و التي تمثل %97 من صادرات البلد حيث تتوقف ، كل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها. فنقص المداخيل من النفط تؤدي إلى نقص الإنفاق بنوعيه الإستهلاكي والإستثماري لكن إذا نظرنا إلى خطة الإقتصاد الوطني على المدى القريب نجده مضمونا قد سيطرت الحكومة الجزائرية نسبيا على الوضع رغم التغيرات التي حصلت في أسعار البترول و أكد وزير الحكومة خلال عرضه لمخطط عمل الحكومة على نواب المجلس الشعبي الوطني ، انه حتى وإن حدث احتمال نزول أسعار النفط إلى حدود 30 دولار ، فالجزائر بإمكانها توفير إحتياطي من العملة الصعبة خلال السنوات الخمس المقبلة، لا يقل عن 50 مليار دولار.و هذا من خلال المؤشرات الايجابية التي سجلتها مؤخرا في الإقتصادها الكلي و أيضا هناك إستثمارات على المستوى القاعدي و إستثمارات طاقوية وإحتياطات الدولة المطمئنة التي من شأنها ضمان إقتصاد معتدل على المدى القريب· و من خلال هذا الجدول سوف نعرف صادرات البترولية في الجزائر و إستهلاك العام للوطن خلال الفترة 2000 و 2007 **(2)**

-(1) تقرير إقتصادي, بحوث بيت الإستثمار العالمي "**جلوبل**", ديسمبر 2008

-(2) احمد اويحي مرجع السابق , على خط 4 http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=08/12/22/601799

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 132

***جدول رقم (10) يوضح صادرات و إستهلاك البترول في الجزائر 2000 و 2007***

**الوحدة** 103طن

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ***السنوات*** | ***2000*** | ***2001*** | ***2002*** | ***2003*** | ***2004*** | ***2005*** | ***2006*** | ***2007*** |
| **صادرات البترول الخام** | 55.000 | 53.000 | 56.000 | 63.000 | 71.000 | 75.000 | 74.000 | 56.000 |
| **إستهلاك الوطني للبترول** | 27.619 | 27.610 | 29.195 | 30.644 | 32.161 | 34.469 | 35.380 | 35.976 |

**Source** Ministère de l’Energie et des Mines - Bilan du Secteur de l’Energie et des Mines 2000-2007

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تغيرات في الصادرات لكنها إرتفعت بشكل كبير خلال الفترة 2003 و 2005 هذا نتيجة إرتفاع أسعار البترول و أيضا إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي مما أدت إلى زيادة في صادرات البلد لكن حصل إنخفاض في 2007 هذا نتيجة ظهور أولى تداعيات الأزمة لكن هذا الإنخفاض لم يكن مؤثرا كثيرا على الإقتصاد لأنه حتى و إن إنخفض فلقد تعدى %50  **(1)**

أما عن واقع الإقتصاد الوطني على المدى الطويل في حال حدوث كساد سيتراجع الطلب على المحروقات بشكل حاد وستتأثر الأسعار بشكل كبير وتنهار أسعار البترول و بما أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدانة في العالم، وأمام تراجع قيمة الدولار بسبب زيادة عجز الموازنة السنوية، سترتفع نسبة التضخم، ومادامت 98 بالمائة من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار و50 بالمائة من الواردات تتم بالأورو، فإن النتيجة ستكون تراجعا حادا في مداخيل البلاد من العملة الصعبة . كما ستشهد الجزائر إرتفاعا فاحشا في فاتورة وارداتها السنوية التي يتوقع بلوغها 40 مليار دولار في 2009، وهذا نتيجة الإتجاه التضخمي على الصعيد العالمي .

Ministère de l’Energie et des Mines - Bilan du Secteur de l’Energie et des Mines 2000-2007-(1)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 133

**الشكل رقم : (02) يوضح مدى تأثر الجزائر بالأزمة المالية**

تأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية مرتبط بوصول الإقتصاد العالمي إلى حالة الكساد….

إنخفاض الطلب على الطاقة

تحقق كساد إقتصادي

إنخفاض أسعار النفط

تراجع حاد في الدولار الأمريكي

تراجع في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة

**المصدر** : ناجي بن حسين , "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية" ,جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, *PP*  2008 ,ص 04 , [nadji.benhassine@yahoo.fr](mailto:nadji.benhassine@yahoo.fr)

مع كل هذه التوقعات حول الأزمة يجب على الدولة الجزائرية أن تتوخي الحذر و إعادة النظر في إستراتيجياتها الحالية، بالإضافة إلى إعادة النظر في طريقة بناء إقتصاد بعناصر أخرى أكثر فعالية، لأن هذا الواقع سيصطدم بإشكالية كبيرة خلال العشريات القادمة· خصوصا أن الأسباب التي تجعل الإقتصاد الوطني غير مضمون على المدى البعيد، ترجع للتبعية المطلقة لأسعار المحروقات·

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 134

**المطلب الثالث : سياسة مواجهة الجزائر للأزمة المالية**

إن الأزمة المالية التي تعرفها سوق المال العالمية ، والتي لا أحد يعرف مدة وحدة إستمرار وضعية الإقتصاد العالمي، أعاقت مسار التطور الكبير الذي شهده الإقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب دراسة جميع الإحتمالات لمواجهة الأزمة، و علاج سريع لبعض العراقيل ومنه إقرار وسائل ملموسة في إتجاه حماية الإقتصاد الوطني وفي الوقت المناسب حيث أن أحسن وسيلة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية تكمن في تحقيق نمو معتبر ومستدام على المدى المتوسط خارج قطاع المحروقات، على إعتبار أن تراجع العائدات البترولية قد يؤثر سلبا على المدى البعيد في النمو، لذا يجب وضع خطة عمل للنهوض بالقطاع الإقتصادي الوطني الذي يبدأ بتأهيل النسيج الصناعي والمؤسساتي، بالإضافة إلى ترقية الإستثمار وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة·

**الفرع** : I **ردود الأفعال الأولية (1)**

لقد أكدت مختلف مصادر السلطات الجزائرية أن الصحة الإقتصادية والمالية للجزائر لا يدعو للقلق وأن وضع البلد حسن نوعا ما على الأقل حاليا، في الوقت الذي تهدد فيه الأزمة المالية العالمية العديد من إقتصاديات البلدان بالركود،و نظرا لتغيرات التي تحصل في العالم قررت السلطات المالية الجزائرية تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة المالية الدولية الراهنة وتطورات الأسواق العالمية وتقييم الأوضاع وعرض الاقتراحات .

أكد الوزير الحكومة بأن الجزائر تتمتع بقدرات تسمح لها باجتياز هذه الأزمة دون عواقب كبرى و أشار الوضع الإقتصادي العام للبلاد، الذي أكد أنه يطبعه الاستقرار بعد أن تخلصت البلاد من أعباء المديونية الثقيلة ، مذكرا في هذا الصدد بحكمة قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية، الذي ساهم إلى حد بعيد في التخفيف من آثار الأزمة والتي سدد منها 16 مليار $ في ظرف سنة واحدة، الأمر الذي مكن البلاد من توفير ملياري $ كانت ستذهب في صورة خدمات للمديونية الخارجية.

وخلال عرضه مخطط عمل الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني تطرق الوزير أيضا إلى عدة محاور لعل أبرزها كيفية تعامل الدولة الجزائرية مع مسألة إنخفاض سعر البترول ، حيث أكد بأن إحتياطات الجزائر ستسمح لها بالتكفل و دون عناء بكل حاجياتها الخارجية ، و اشيرت الإحصائيات انه حتى و لو استقر سعر برميل النفط في مستوى 30 دولار و لمدة ثلاث سنوات كاملة فإن الجزائر ستبقى تحتفظ على إحتياطات للصرف تناهز 50 مليار دولار .

-(1) احمد اويحي مرجع السابق , وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على خط <http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=08/12/22/601799> 4

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 135

كما ساعد أيضا مواجهة الجزائر تداعيات الأزمة ,المرجعية الوقائية لقانون القرض والنقد في سنة 2003، وكذا قرار توقيف خوصصة البنوك العمومية في سنة 2007، على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة.

و قد اتخذت الحكومة الجزائرية على هذا السياق إجراءات استطاعت بها حماية الإقتصاد من التأثر السريع للإقتصاد فعند ظهور البوادر الأولى لهذه الأزمة قررت الجزائر توقيف عملية فتح رأس مال البنوك العمومية كبنك القرض الشعبي الجزائري كما رفضت الجزائر الدخول في مغامرة الصناديق السيادية للإستثمار في الخارج .

ولفت الوزير الأول ، إلى أن هذه الإجراءات والتدابير، مكنت البنوك العمومية من توفير السيولة الكافية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وذلك بالإعتماد أيضا على موارد صندوق ضبط الإيرادات، الذي يتوفر على ما لا يقل عن 400 ألف مليار سنتيم، وهو المبلغ الذي تمكنت الدولة من اكتنازه بفضل "السياسة الرئيس بوتفليقة"، الذي حدد السعر المرجعي للبترول في قوانين المالية السابقة بـ 19 دولارا للبرميل، بالرغم من أن السعر الحقيقي للبرميل كان في حدود السبعين دولارا.

كما أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء إقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري كان من أقل المعدلات في المنطقة. وأشار التقرير إلى أن نظام العملة الجزائري لا يسبب مشكلات لحساب المعاملات الخارجية للبلاد. ويجب مواصلة سياستها الحالية يشأن سعر صرف الدينار.أي أن معدل الصرف الحقيقي للدينار بلغ في الوقت الحالي مستوى التوازن وأكد أن معدل الصرف الحقيقي للدينار البعيد المدى يرمي إلى تشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الحد من التخوفات فيما يخص الأسعار وتشجيع الصادرات من خلال تدعيم المنافسة الخارجية ويشمل معدل الصرف الحقيقي للدينار التبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلدا يمثل 88 ٪ من التبادلات التجارية الإجمالية. وترتكز الطريقة الحسابية على تحديد مؤشر تنافسية على أساس توازن معدلات الصرف الاسمية للبلدان الشريكة ومؤشرات الأسعار عند الإستهلاك من خلال وزنها في التبادلات التجارية مع الجزائر. ويطبق بنك الجزائر هذه الطريقة الحسابية لتمكنه بإستمرار من متابعة تطور الوضع على الصعيد الدولي والوطني لكن يبقى هذا التقييم شديد التأثر بتقلب أسعار النفط. **(1)**

[WWW.inf.org](http://www.inf.org) -- FMI Survey رشيد طواهري  المرجع السابق -(1)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 136

ودعا FMI السلطات الجزائرية إلى مواصلة ضبط سياسة الإنفاق العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع  الجباية غير النفطية  وعصرنة نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي وتطوير طرق تمويل الإقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة. .

وفي إطار الجهود الأخرى التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير إقتصادها و الصد للأزمة ، صدر تشريع جديد في شهر أوت من العام 2008، يتعلق بحصر المساهمة الأجنبية في أي مؤسسات أعمال بنسبة 49 في المائة من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم فرض ضرائب بنسبة 15 في المائة على رأس المال الذي يعاد توطينه إعتبارا من العام 2009. وقد اتخذ هذا القرار لضمان إعادة إستثمار رأس المال في الدولة، وسوف يضمن استفادة المواطنين من التحسن الذي يطرأ على لإقتصاد.

مازال الإقتصاد الجزائري يمتلك فرص كثيرة لم يتم استغلالها بعد. وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على معظم المشاريع التي تجري في الدولة. ويرى صندوق النقد الدولي أن يجب على الحكومة السعي لتنويع مصادر الثروة، من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة سوف تخفض معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والأسمدة والعقار والبناء وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الإقتصاد الجزائري قد لا يتضرر كثيرا نتيجة للأزمة المالية العالمية، نظرا لكون القطاع المصرفي الجزائري ليس وثيق الإرتباط بالأسواق الدولية، ومع ذلك، فقد اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون سياسات الإقتصاد الكلي مرنة بالقدر الكافي بحيث تستطيع التعايش مع أي إنخفاض كبير في أسعار النفط. **(1)**

**الفرع :**  II **التدابير الوقائية لتجنب تأثير الأزمة على الإقتصاد الوطني**

حذر تقرير لصندوق النقد العالمي خاص بالجزائر، من أن الجزائر ستواجه مصاعب إقتصادية من جراء الأزمة المالية العالمية. وعلى رغم من إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقراً على المدى المتوسط، بإعتبار أن إحتياطيات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف ، فإنه حذّر من إستمرار الركود لدى شركاء الإقتصاديين و تأثير تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الإستثمار العام الذي تنفذه البلاد، و لهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها حول إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني و مواصلة تطبيق السريع لبرامجها الإصلاحية **(2)**

-(1)تقرير إقتصادي, بحوث بيت الإستثمار العالمي "**جلوبل**", ديسمبر 2008

[WWW.inf.org](http://www.inf.org) -- FMI Survey رشيد طواهري  المرجع السابق -(2)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 137

استنادا للدراسات التي أقيمت حول أسباب و مسببات الأزمة المالية وتداعياتها التي مست معظم الدول وجدت الجزائر نفسها أمام خيار و حل وحيد للنهوض بالإقتصاد الوطني و جعله إقتصاد يتحمل مختلف الصدمات , أن هذا الحل متمثل في تنويع الإقتصاد وهو طريق للخروج من ''الهيمنة البترولية'' التي تعاني منها الجزائر منذ الإستقلال و بناء من خلاله إقتصاد عصري وقوي خارج قطاع المحروقات و خلق إنتاج قادر على المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ومن شانه أيضا تنويع المداخيل و التقليص من البطالة كما أن هناك بعض المحفزات منها : **(1)**

* تقديم الدعم إلى بعض الصناعات ، حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة ، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعية خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث و التطوير . حيث لا تتجاوز نسبة نفقات البحث و التطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي 0.3% و هي نسبة ضعيفة جدا ، لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث و التطوير و الابتكار ، و أن لا تبقى هذه المشاريع في ادارج المكاتب أو رفوف مكتبات الجامعات ، بل لا بد أن تلقى طريقها إلى التطبيق ، و ذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات و الإدارة الإقتصادية ، الشيء الذي يمكننا التحكم و استعمال التكنولوجيا الحديثة .
* تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الإقتصادية و امتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل و تنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة ، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات و تطور الإقتصاد الجزائري .
* بما أن أغلب مؤسساتنا الصناعية تعاني من اهتلاك و تقادم التجهيزات التي تعود إلى السبعينات ، الشيء الذي أدى إلى إرتفاع تكلفة منتجاتها و إنخفاض جودتها ، لذلك يجب تأهيل هذه المؤسسات في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها ، تحسين جودتها ، و بالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير ، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير و تسهيل عقود الشراكة هذه.
* جذب الإستثمارات الأجنبية ، و محاولة إرجاع الإستثمارات العربية و الجزائرية الموجودة بالخارج ، و ذلك بالعمل على تهيئة بيئة إستثمارية مستقرة و ثابتة ، منها تبسيط الإجراءات الإدارية و تحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه و تقييم هذه الإستثمارات ، و بالتالي الرد لموضوعي السريع على أصحاب الملفات ، إلى جانب تطوير التشريعات و القوانين المنظمة

**-(1)دلال مجاهد ,** "قدرات الجزائر تسمح لها بتخطي آثار الأزمة المالية العالمية" 2009/01/01 [WWW.menareport.com](http://WWW.menareport.com)

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 138

لعمليات الإستثمار الأجنبي و الوطني ، و إزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الإستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الإقتصاد.

* تنشيط بورصة الجزائر ، و نهج سياسة إعلامية ناجحة و وضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات و أدوات الإستثمار في الجزائر وتوفير المعلومات المالية و الإحصائية اللأزمة للمستثمرين.
* إصلاح المنظومة البنكية ، و ذلك بابتعادها عن التسيير الإداري و إتباعها الأدوات و قواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا .
* يجب إعادة الإعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة إستثمارية جريئة ، و ذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب . إلى جانب تشجيع البحث الزراعي و زيادة الدعم المقدم لهذا القطاع ، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة ، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10% ، و أن بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ، وصلت في بعض الحالات 50% .
* أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه.و أن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين،و أن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة ، مثل إجراءات الانقاد برسم المادة 19 للحماية و بما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي ،فان مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الإقتصادية ذات بعد إقليمي ،و ذلك بإنشاء التكتلات الإقتصادية و التجارية الجهوية في الإتحاد المغاربي ، و اتحاد الدول العربية ، الشيء الذي يمكن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها ، و خلق التكامل الإقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة.

توقع الصندوق النقد الدولي أن تصبح الجزائر من الأسواق الهادئة والواعدة في وقت قريب، بفضل الموارد الهامة التي تتوفر عليها، كما أن الهدوء والاستقرار أصبح من العوامل الجاذبة في مجال تنافسية الأسواق، وطالب FMI ، الحكومة بمواصلة الإصلاح المالي وعدم التحجج بالأزمة أمام كل الأصوات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاح والإنفتاح .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري الصفحة:

الفصل الثالث : تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الوطني 139

***خلاصة***

بعد 47 سنة من إستقلال الجزائر، لا تزال المواقف متباينة وأحياناً متضاربة حول جدوى وفعالية الخيارات الإقتصادية التي إتبعتها الحكومات المتعاقبة، منذ تبني السلطات الخيار الإشتراكي في الستينيات، إلى إنفتاحها على إقتصاد السوق أواخر الثمانينيات، مروراً بالإصلاحات وسياسة التعديل الهيكلي منذ أوائل التسعينيات، وهي خيارات فرضتها معطيات إقليمية وحسابات سياسية، إنطوت على جوانب إيجابية وأخرى سلبية ،فتكون الجزائر بتبنيها لسياسة إقتصاد السوق قد سعت لمراجعة إيطار ترقية الإستثمارات وإعادة هيكلة المؤسسات والشروع في الخوصصة لتشجيع بصفة خاصة الشراكة في مختلف المجالات الإقتصادية ,فمسار الإنفتاح الإقتصادي على الخارج كان يعرف بدوره تقدما..حتى إصطدم بالأزمة المالية التي هزت تداعياتها كيان العالم ومما لا شك فيه أن تأثيرها سيلحق بالجزائر ولو بشكل من الأشكال ,و بما أن تميزها بالعزلة المالية و الإقتصادية النسبية جعلها إقتصادا شبه مغلق إلا أن هذه الميزة جنبتها التأثر المباشر بالأزمة الحالية التي كانت لها إيجابيات مؤقتة و سلبيات منتظرة و نلخصها في :

* إختلال التوازنات المالية الكبرى إن إستمرت أسعار المحروقات في الإنهيار.
* الركود الإقتصادي سيؤدي  إلى إفلاس الكثير من الشركات و المؤسسات عبر العالم و هذا ما يؤدي إلى بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة و إحتكارها  السوق العالمية و بالتالي رفع الأسعار مجددا.
* الأزمة الإقتصادية قد تحد من الإستثمارات الخارجية التي كانت من الممكن أن تأتي إلى الجزائر نظرا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات.
* تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

وبغض النظر عن مدى إستمرارية الأزمة المالية في العالم ودرجة تأثيرها على الجزائر, إلا أن هناك جوانب فعالة تكمن في إستخلاص دروس مفيدة و مفاهيم جديدة تقود العالم إلى إصلاحات جذرية كما تدفع بالجزائر على أن تحرص على بقاء الإصلاح مستمرا …

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري

الخاتمة

لقد شكل تكرار الأزمات في العالم ظاهرة تجعل من التعامل مع الأزمات ضرورة لابد منها لما تضمنته من أحداث كانت نقاط تحولات جذرية أسهمت في تغيير مفاهيم و أسس و أنظمة دولية قررت مسار و مصير العديد من الدول لكن تبقى هذه الأزمة اليوم محور العالم الأساسي التي كشفت عن إختلالات في السياسات الإقتصادية المتبعة التي إعتبرت إلى حد الآن كقوانين منطقية , محتمة و صارمة جعلت من هذه الأزمة، أزمة بنيوية و صميمية لما تميزت به من طابع ملازم للرأسمالية التي جرت معها و بسرعة فائقة متجاوزة الحدود والقيود، لتصل إلى كل مجالات وقطاعات الدول خاصة و العالم عامة حتى أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية و نظرا لأهمية الوضع وخطورته فقد درس الموضوع تحليلا وتشخيصا وإستنتاجا إلى أن وقف صانعوا السياسات الإقتصادية أمام موقفين ملحين الأول هو مواجهة و علاج الأزمات الإقتصادية و المالية و الثاني هو إصلاح النظام المالي العالمي بهياكله و مؤسساته و سياسته التي من خلالها التنبؤ بالأزمات ومحاولة تفاديها و الحد من أثارها حيث أن توسع و تطور هذه الأزمة سوف تعجل بالتأكيد المراجعة وإصلاح القطاع النقدي والمالي الحالي والتفكير جدياً في إعادة النظر في كثير من الممارسات التي كانت وراء هذه الأزمة. وبالطبع فإن مثل هذا التوجه يثير تساؤلات كثيرة حول مدى إنسجام مثل هذه الإجراءات مع فلسفة الإقتصاد الحر التي تعمل فيه السلطات وفقاً لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة أم سوف يحتاج هذا التغيير إلى بديل ثالث لا يستوعب فقط التحولات الإجتماعية الإقتصادية والثقافية التي جاءت بها العولمة، و الإيديولوجات الجديدة وأساليب الحياة التي إعتاد عليها المجتمع. وإنما نحن بإزاء تلقيحات جديدة تقدمية يحملها هذا البديل، الذي يجب أن يركز و ينصب على جذور المشكلة بشكل يسمح بإجراء إصلاحات للممارسات المتبعة حتى الآن ويستوعب الدروس التي كشفت عنها الأزمة المالية تفاديا لتفاقمها وتجنباً لتكرارها في المستقبل، ليس في أمريكا فقط ولكن في بقية دول العالم .

فكما رأينا سابقا فإن الأزمة المالية لم تأتي من فراغ فلها أسباب و مسببات جعلتها تصبح عالمية فمن خلال كل هذه الأحداث نستنتج أن :

1. الإنسان هو نقطة البداية لأي نشاط إقتصادي فلولا الحاجات البشرية وما يقابلها من محدودية أو ندرة الموارد المتاحة على إشباعها لما نشأت القيمة الإقتصادية أصلا لأي مورد، فالإنسان هو الذي يفضي قيمة إقتصادية على الأشياء وفقا لدرجة حاجته لها ووفقا لمدى توفرها وبذلك يجب أن يأخذ

النشاط الإقتصادي بعين الإعتبار السلوك الإنساني الذي أدى إلى المبالغة في المعاملات المالية طمعا في الأرباح و هذا ما عكسته الأزمة المالية .

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري

الخاتمة

1. إن الأزمة الراهنة لا يمكن وصفها بأنها أزمة رهن عقاري فقط ، أو أنها فقاعة لأزمة مالية ، بل هي أزمة بنيوية وهيكلية تمس جوهر الإقتصاد الأمريكي الذي ينتمي إلى إقتصاد إستهلاكي أكثر منه إلى إقتصاد إنتاجي ، حيث تراجعت قيم ومبادئ المنظومة الإنتاجية ليحل محلها الإعتماد على الخدمات ورغم تجلي الأزمة الراهنة في القطاع المالي والعقاري لكنها موضوعيًا ترتبط بالوضع الإقتصادي الأمريكى والعالمي معا.
2. إن التطورات الأخيرة لأسواق رأس المال لم تكشف النقاب عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب، بل في كيفية التعامل معها بصورة مسؤولة من خلال إتباع سياسات إقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تقود إلى تجديد الثقة، وبالتالي تساعد على تخصيص الموارد بصورة كفوءة.
3. يتضح أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشدة على إقتصاديات مختلف الدول والتي أظهرت الترابط الوثيق بين الإقتصاديات ككل ومدى التحسس بين قطاعات و مكونات الإقتصاد العالمي .
4. لقد سلطت الأزمة المالية الضوء على الأنظمة المالية الإسلامية التي تقوم على الأمانة والمصداقية والشفافية كما أن البنوك الإسلامية تعتمد على ضوابط شرعية للتمويل والإلتزام بإجراءات الرقابة المصرفية اللازمة مقارنة مع البنوك التقليدية. إضافة إلى إعتماد النظام المصرفي و سياسات المال والتجارة الإسلامية على الإقتصاد الحقيقي والتجارة الحقيقية وليس على تجارة المال وعلى هذا الأساس فإن هذه الأزمة ستتيح الفرصة للتمويل الإسلامي ليكون له دور هام في النظام المالي العالمي الجديد الذي يتشكل أمام أعيننا حاليًا و هدا بإعتراف الأخصائيين و الخبراء الأجانب.
5. لعل كل ما تقدم يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي فبتنا نتأثر بأي صدمات إقتصادية تحدث على الصعيد العالمي،فهذا يستدعي إعادة التفكير مليا، بالسياسات الإقتصادية المتبعة، والبحث الجدي عن تأسيس تكتل إقتصادي عربي حقيقي يعيد توزيع وإستخدام الموارد العربية المتاحة بصورة فعالة وفي صالح الجميع، في إطار مشروع نهضوي عربي حقيقي يقوم على مراعاة المصالح لكل دولة ونقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد .
6. لقد تأثرت الجزائر بالأزمة المالية و لو بصفة غير مباشرة وذلك بجانبين, هناك الجانب سلبي الذي نذكر منه إنخفاض المداخيل من العملة الصعبة فيما يخص قطاع المحروقات.وإعتماد الجزائرعلى إحتياطي الصرف المتاح لإتمام البرامج التنموية التي تم الشروع في إنجازها أو المدرجة. وايضا

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري

الخاتمة

إعتمادها على سياسة التقشف في النفقات العمومية ,وهناك جانب ايجابي الذي يختص في إمكانية شراء التكنلوجيا بتكلفة قليلة وفي آجال جد قصيرة. كما ان هناك مد جسور لشراكة حقيقية مع المؤسسات الأجنبية.و أيضا تمثل الأزمة فرصة مناسبة للتموقع في الأسواق الخارجية في إنتظار الإنطلاق من جديد وإعادة هيكلة القطاع العمومي ليلعب دورا أكثر في التنمية الوطنية.

1. تكشف تجارب الأزمات السابقة أن كل أزمة تقريباً تحمل في طياتها مقومات نجاحها وكذا أسباب فشلها والبحث عن ذلك النجاح الكامن في جوهر الأزمة وتنميته وإستثماره هو لب الإدارة و المواجهة الصحيحة للأزمات والتقدم إلى الأمام فلا يجب الميل نحو مواجهة موقف سيء وجعله أسوء ،لأنه مهما كان هناك حرص شديد وتنبؤ مسبق فإنه لا يمكن الإعتقاد بإمكانية منع الأزمات من الوقوع نهائياً فالأزمات سوف تحدث ولكن يمكن الحد منها و التقليل من تأثيرها.

إقتراحات و توصيات:

1. إن الأزمات والمشاكل الإقتصادية لا تكون في الغالب وليدة الصدفة بل هي في العادة محصلة تراكمات مخفية لم تحتمل في النهاية التستر والتغطية . إن أصعب ما في الأمر هو أن تكاليف معالجة المشاكل تكون أكبر بكثير مما لو تم معالجتها عند ظهورها. لذلك فإن الإفصاح والشفافية دائماً مطلوبان وينبغي الحرص عليهما وترسيخهما قدر الإمكان . ولا عجب إن كان هناك رابط وعلاقة بين درجة التقدم ومستوى الإفصاح والشفافية لكل بلد من دول العالم.
2. رفع مستوى الرقابة على الحركة المصرفية ووضع شروط جديدة على القروض الكبيرة وطلب ضمانات حقيقية وضرورة فهم وتحقيق إدارة أفضل للمخاطر المالية في المؤسسات المصرفية.
3. العمل على إعادة الثقة في الأسواق المالية أولا من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي، ثم العمل على مستوى دولي لحل الأزمة، كما تستوجب إعادة النظر في القواعد الأساسية للنظام الرأسمالي، العولمة، السياسات النقدية النيوليبرالية.
4. تنويع مصادر الإستثمار والإنعاش الإقتصادي غير المصرفي على حساب سياسة الودائع الكبرى إتجاها عاما يكافح من أجل نقل القيمة من النقد إلى المشروع ومن المشروع إلى السلع المنتجة والمتداولة بأمان .
5. مناقشة النظام الإقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية لما فيه من حلول للأزمة المالية العالمية.
6. تحقيق توعية كاملة بالأزمة وتداعياتها، وإعادة قراءة الأزمة قراءة تربوية، ونشر تلك التوعية وسط مجتمعاتنا.

الأزمة المالية و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري

الخاتمة

1. ضرورة أن يتعلم المجتمع الدولي بشكل جدي دروسًا من الأزمة الحالية على أساس مشاورات كاملة بين كافة الدول ، وتقوم بإصلاحات ضرورية للنظام المالي العالمي بطريقة شاملة ومتوازنة وتدريجية تؤدي إلى نتيجة، بهدف إقامة نظام مالي دولي عادل وشامل ومنظم ، بالإضافة إلى خلق بيئة مؤسسية تسهم في دفع التنمية الإقتصادية العالمية.
2. تغيير نماذج النمو الإقتصادي غير المستدامة, والتعامل مع المشاكل الكامنة لدى إقتصاديات الدول الأعضاء مع إبلاء الاهتمام المناسب لتأثير الأزمة المالية على العالم النامي، وتقديم الدعم الضروري للدول المعنية لمساعدتها على التغلب على نتائجها.
3. إن الدول النامية تحتاج أكثر إلى أن تكون السياسات الإقتصادية سليمة حيث أن أي أخطاء في هذا المجال ربما تكون مكلفة بشكل قد لا تستطيع هذه الدول تحمله . إن إتباع سياسات مالية ونقدية منضبطة ومحكمة من شأنه ليس فقط مساعدة الدول النامية على تحقيق الأهداف الإقتصادية المرغوبة بل إن ذلك من شأنه أن يحقق كسب ثقة وإحترام المستثمرين والأسواق المالية الدولية كذلك.
4. أما على المستوى الوطني فإن إعتماد الجزائر على مورد واحد هو الطريق الذي يجعل هذه الأزمة تصل إلينا ، فعلى الجزائر أن تسعى جاهدة من أجل التخلص من هذه التبعية للمحروقات وتطوير القطاعات التي تتمتع فيها بأفضلية نسبية لتحقق لها العوائد التي تحتاجها.
5. لا يمكن للجزائر وهي بصدد مواصلة سياسات الإصلاح الإقتصادي أن تغفل عن أهمية الإستفادة من دروس الأزمات التي تعرضت لها مختلف الدول ما يستدعي أن تبني إقتصادا متينا و يتحمل مثل هذه الصدمات متضمنا لمختلف القطاعات التي تخضع لقوى السوق و تعمل بالكفاءة المطلوبة، التشريع والتنسيق والتخطيط والرقابة والإشراف لتحقيق الأهداف المسطرة كما يجب أن يكون هذا الإقتصاد يتكيف مع المتغيرات الجديدة ولا بد أن يواكب عصر العولمة فبالرغم من المخاطر التي تحتويها إلا أننا في نفس الوقت لا ننكر ما تتيحه من إيجابيات من شأنها أن تحد من هذه المخاطر.
6. و في الأخير نقول أن الجزائر من أغنى دول العالم، فهي من أكملها مواردا، من أكبرها مساحة، من أحسنها موقعا، من أجملها مناظرا، من أشرفها تاريخا وأصحها دينا، أفلا تستحق أن يستيقظ أبناؤها من غفلتهم ليكونوا في مستوى أجدادهم وليرفعوا هذا الوطن إلى مصافي الدول المتقدمة.

بويوسف وسيلة

بويوسف وسيلة عباسي هاجر عباسي هاجر

الأزمة

المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد

الجزائري

***إن موضوع***

***الأزمة المالية العالمية***

***شغل العالم و الرأي العام , و نظرا***

***لأهمية الأمر و كثرة الآراء المؤيدة و المعارضة, وعلامات الاستفهام حول مصير الاستمرار و الاستقرار, ارتأينا إلى اختيار هذا الموضوع الذي يعتبر حدث تاريخي و تجربة عالمية ترددها الأجيال عبر الزمن ورغم الإحصائيات الأولية والمعلومات الغير كافية إلا أنها تبقى كمحاولة أولى و كبداية موفقة لكل من يريد أن يتابع و يتعمق أكثر بهذا خصوص كما نأمل أن يدرك كل طالب أهمية هذا المحور و يحرص على اختياره مستقبلا و يكمل***

***ما بدأنا به …***

المراجع

المراجع

المراجع

المراجع

قائمة المراجع

-**I** قائمة المراجع العربية:

1. الكتب:

* بلقاسم العباس , أسباب الأزمات المالية و النماذج المفسرة لها, معهد العربي للتخطيط الكويت ,عمان2006
* عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي , عمان , دار المجلاوي لنشر ,1999 ,
* ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها و تطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد،بغداد، 1979
* مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال ) ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
* محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها و وظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة و البلدان النامية، ترجمة أحمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995
* منير ابرهيم هندي،الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997
* عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003
* أحمد یوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة: دار النيل للطباعة، 2001
* محمد الفنيش, البلاد النامية و الأزمات المالية العالمية, سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم ,17 جدة,2000,
* عيسى محمد الغزالي ,الأزمات المالية ,سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية , ماي , 2004
* جمال الدين لعويسات ,التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968-1978 ,ديوان مطبوعات الجزائرية, الجزائر1986
* احمد هني ,اقتصاد الجزائر المستقلة, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,1993 ,
* هادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996
* ناصر دادي ,عدوان اقتصاد المؤسسة , دار المحمدية العامة, الجزائر, 1998
* لعلاوي, استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر, 1994,
* بن دعيدة عمر ,التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية, مركز دراسات العربية, بيروت, 1999,
* محمد بلقاسم حسن بهلول, الجزائر بين الازمة الاقتصادية و السياسية ,مطبعة دحلب, الجزائر ,1993
* كريم تشاشيبي و الاخرون, الجزائر في تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق, صندوق النقد الدولي, 1998,
* عبد القادر سيد احمد , الاوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها , ديوان المطبوعات الجامعية, 1982

1. الرسائل والأطروحات:

* الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجيستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، 1997
* رمضان بهناس ,أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 2008-1988 ,مذكرة ليسانس،علوم التسيير , فرع مالية , المركز الجامعي بالجلفة ، 2008  .
* زرقين عبود, صناعة حديد وصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر, رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر 1996
* دراوسي مسعود ,السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ,اطروحة دكتوراه ,العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ,2006 ,
* عيد سهام , الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ,مذكرة ليسانس ,علوم التسيير, تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006
* بوزيدة حميد, النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح في 9219-2004 اطروحة دكتوراة , الجزائر,2006
* كربالي بغداد, الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية , ماجستير ,العلوم الاقتصادية ,ج الجزائر 2008
* زرنوح ياسمينة ,إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر, ماجستير,علوم اقتصادية ,فرع تخطيط , الجزائر2006
* عيسى مقليد ,قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية , رسالة ماجيستير علوم اقتصادية, 2008-2007
* قريز مسعود التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير ـ حالة الجزائر رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000- 2001،
* بلقاسم زياني ,دور المحروقات في تمويل التنمية , حالة الجزائر , ماجستير ,العلوم الاقتصادية ,جامعة باتنة, -1994 1995
* عبد الرحمان تومي ,أفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الجزائر 2001/2000

1. المكتبة الالكترونية

* عبد لله شحاتة  ,الأزمة المالية مفهوم و الأسباب"  /11/12 2008على خط [www.pidegypt.org/arabic/azma.doc](http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc)
* عبد الرحيم حامدي , الأزمة المالية و أثرها على الفكر الاقتصادي و الإسلامي الخرطوم , 2008/10/21 على الخط [www.isegs.com/forum/login.php](http://www.isegs.com/forum/login.php)
* سامح نجيب   »الازمة المالية رؤية اشتراكية «  , 2008/11/26 , [www.echetirakiyoun.com.pdf](http://www.echetirakiyoun.com.pdf)
* نبيل حشاد , "الازمة المالية الراهنة و اسبابها", الاقتصاد و الاعمال 2008/10/14, على خط . www .aldjazira.net
* حازم الببلاوي".الأزمة المالية الحالية",محاولة للفهم, 2008/10/30على خط www .iid-alraid. com
* ويكيبيديا الموسوعة الحرة" الازمة المالية العالمية2008  "في 2008/12/26 على خط [www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)
* عبد العزيز بوتفليقة ،خطاب أمام إطارات الأمة ، الجزائر ، 07 أفريل 2007 ، على خط [www.mjustice.dz/conference/site](http://www.mjustice.dz/conference/site)
* المكتبة الالكترونية ",تطورات الازمة المالية" ,شبكة الابحاث و الدراسات الاقتصادية,2008/12/03 على خط www .etudiantdz.com
* صباح نعوش "خطورة الازمة المالية على الاقتصاد العالمي"2008/11/02على خطwww .aldjazira.net
* سالم العسكري" الازمة المالية لن تنهي الراسمالية" الفهم العالي للاعلام الالكتروني, 2008/12/25على خط [www.almotamar.net](http://www.almotamar.net)
* البيت الابيض "اجتماع قمة يعالج الأسواق المالية واقتصاد العالم "2008/11/15على خط [www.ameinfo.com](http://www.ameinfo.com)
* جابر حسين خطة تحرك لمجموعة دول السبع الكبرى لمواجهة الازمة لندن الشرق الاوسط 2008/12/12 على خط [www.alhandasa.net](http://www.alhandasa.net)
  + - مصطفى فهمي, "الازمة المالية" واشنطن العاصمة, 2008/11/19 ,على خط[www.almuhands.org](http://www.almuhands.org)
* محمد كريم, "مخاطر انهيار النظام المالي الامريكي" 2008/09/24 على خط[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
* رشيد طواهري , "الجزائر نجحت في حماية اقتصادها من صدمة الأزمة المالية" ,مترجم من قبل نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية,01/03/2009 على خط [www.inf.org](http://www.inf.org) -- FMI Survey
* كامل الشيرازي , الجزائر في منآى عن الأزمة المالية,28 /02/ 2009 ,على خط www.elbiladonline.net
* احمد اويجيى , الازمة المالية العالمية تشكل إنذارا للمرور الى اقتصاد مبني على الانتاج , وزارة الشؤون الخارجية الجزائر23/12/2008 على خط http://193.194.78.233/ma\_ar/stories.php?story=08/12/22/6017994
* **دلال مجاهد ,** "قدرات الجزائر تسمح لها بتخطي آثار الأزمة المالية العالمية" 2009/01/01 [www.menareport.com](http://www.menareport.com)
* ناجي بن حسين , "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية" ,جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, *PP*  2008 , [nadji.benhassine@yahoo.fr](mailto:nadji.benhassine@yahoo.fr)
* [www.opec.org](http://www.opec.org)

1. المجلات الاقتصادية و المجالات الالكترونية :

* مجلة التمويل و التنمية، دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، FMI،العدد3،جوان1999،**.**
* مجلة التمويل التنمية ،ظفار احمد، تأثير الأزمة المالية في آسيا على كمبوديا و جمهورية اللاوس, العدد 06  , ,1999
* المجلة الاقتصادية, عبد السلام بن عبد العالي  » أزمة  و أزمة, «  العدد ,15 الاردن , 2008/11/13
* مجلة معلومات ,فلاح شفيع , النشاط الربوي و الازمات المالية ,العدد الاول ,لندن في15 /10 /2008
* مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، عبد الله إبراهيم القويز ، الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ، العدد4 ,ديسمبر 1998 ،
* محمد الشرافي- »الأزمة المالية العالمية رؤية اقتصادية وشرعية , «  إدارة البحوث و القراءة المعرفية للقران الكريم, الأردنPP,  , 2008/11/10 ,
* مجلس الغرف السعودية  »الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي , «  إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية,  المملكة العربية السعودية ,2008/10/10 , PDF,
* المجلة الاقتصادية ,شبكة الابحاث و الدراسات الاقتصادية, "الازمة المالية العالمية" العدد الاول, 2008/10/31 على خط [www.rr4ee.net](http://www.rr4ee.net)
* جاسم المناعي »الأزمة المالية العالمية... وقفة مراجعة PDF ,«  2008/11/08 ,

1. التقارير و المواثيق

* تقرير اقتصادي, بحوث بيت الاستثمار العالمي "**جلوبل**", ديسمبر 2008
* التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984, التهيئة العمرانية و وزارة التخطيط,
* التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ,وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ,
* البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 , الجزائر, افريل, 2005
* ميثاق الجزائر1964 ,نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني ,اللجنة المركزية للتوجيه المطبعة الجزائرية,الجزائر1964
* الميثاق الوطني 1976 ,منشورات جبهة التحرير الوطني ,مطبعة معهد التربوي الوطني, الجزائر 1976,
* دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي, المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار, الجزائر ,1989,
* موسى رحماني ووسيلة السبتي ، "الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني لسنة 2001" . تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

-**II** قائمة المراجع الأجنبية:

* Benbitour Ahmed, " L'expérience algérienne de développement (1962-1991), Edition Echrifa, Algérie, 1992
* ABD EL HAMID BRAHIMI, L’économie algérienne, OPU, Alger, 1991,.
* YOUCEF DEBOUB, le nouveau mécanisme économique en algerie, OPU, 1993
* Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998
* Montek S Ahluwalia , The IMF and the World Bank in the New Financial Architecture in UNCTAD : International Monetary and Financial Issues for 1999 New York and Geneva
* Rapport annuel 2003, Banque Centrale Européenne, Francfort, 2004
* Services du chef du gouvernement , Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes Du programme
* L’économiste d’Algérie (hebdomadaire ) : processus EURO-Méditerranéen, N° 39 du 25- 31/ 03 / 2001
* SONATRACH : Rapport annel 2005 –WWW.Sonatrach-dz.com
* L. M. VAAS et M HEIGEL: L’industrie du gaz dans le Monde, Technip, Paris, Novembre 77
* Ministère de l’Energie et des Mines - Bilan du Secteur de l’Energie et des Mines 2000-2007

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

دعاء

شكر و إهداء

الخطة

مقدمة ***أ – د***

- I **الفصل الأول :عموميات أساسية حول الأزمات المالية**

**تمهيد للفصل** 05

**المبحث الأول :** مفاهيم أساسية حول الأزمة المالية06

المطلب الأول : الرؤية التاريخية للازمة06

المطلب الثاني :مفهوم الأزمة في الفكرين الرأسمالي و الاشتراكي07

الفرع الأول : مفهوم الأزمة في الفكر الرأسمالي 07 الفرع الثاني : الأزمة من المنظور الإشتراكي 08

المطلب الثالث :المفهوم العام للازمات المالية09

**المبحث الثاني :** أسباب و تطورات الأزمات المالية10

المطلب الأول :الأسباب العامة المؤدية للازمات المالية 10

الفرع الأول : العوامل الإقتصادية الكلية 10

الفرع الثاني **:**العوامل الإقتصادية الجزئية 12

المطلب الثاني :تطور الأزمات المالية13

الفرع الأول : الأزمات التقليدية 13 الفرع الثاني : الأزمات الحديثة 13 الفرع الثالث : تفسير وتحليل هذه الأزمات 14

المطلب الثالث :مؤشرات الأزمات المالية و المخاطر التي تنجم عنها15

الفرع الأول : مؤشرات حدوث الأزمات المالية 15

الفرع الثاني : مخاطر الأزمات المالية 16

الفرع الثالث : نتائج الأزمات المالية 16 **المبحث الثالث :** أنواع الأزمات المالية 17

المطلب الأول :الأزمات المصرفية 17

الفرع الأول : تعريف الأزمات المصرفية 17

الفرع الثاني : أسباب الأزمات المصرفية 17

الفرع الثالث : محددات الأزمة المصرفية 20

المطلب الثاني :أزمات أسعار الصرف 20

الفرع الأول : تعرف أزمات أسعار الصرف 20

الفرع الثاني : أسباب أزمات أسعار الصرف 21

الفرع الثالث : قياس أزمة سعر الصرف وتحديد مدتها 22

المطلب الثالث : أزمات الديون الخارجية 22

الفرع الأول : تعريف أزمة الديون الخارجية 22

الفرع الثاني : أسباب تطور أزمة الديون في الدول المدينة 23

الفرع الثالث : دور صندوق النقد الدولي في منع حدوث الأزمات 24

**المبحث الرابع** : أهم الأزمات الإقتصادية والمالية 25

المطلب الأول :أزمة الكساد1929 25

الفرع الأول: أسباب الازمة 26

الفرع الثاني : خصائص الازمة 26

الفرع الثالث : آثار الازمة على الدول الصناعية 27

المطلب الثاني :أزمة أكتوبر1987 28

الفرع الأول : أسباب حدوث الازمة 29

الفرع الثاني : نتائج الازمة 30

المطلب الثالث : أزمة النمور الأسيوية 1997 30

الفرع الأول : إنفجار الأزمة 30

الفرع الثاني : أسباب الازمة الأسيوية 31

الفرع الثالث : انعكاسات الازمة الاسيوية 33

**خلاصة الفصل** 34

II **-الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الحالية**

**تمهيد للفصل** 36

**المبحث الأول :** دراسة الأزمة المالية الحالية 37

المطلب الأول : الأزمة المالية العالمية 200837

الفرع الأول : أزمة الرهون العقارية الأمريكية37

الفرع الثاني : تطور الأزمة المالية39

المطلب الثاني :كرونولوجية الأزمة المالية40 المطلب الثالث : أسباب الأزمة المالية43 الفرع الأول : أسباب إنحراف الأنشطة الإقتصادية43

الفرع الثاني : مراحل إنتقال الأزمة المالية45

**المبحث الثاني :** آثار و انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي48 المطلب الأول : آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية48

الفرع الأول : تأثر القطاع المصرفي الأمريكي بالأزمة المالية49

الفرع الثاني : تأثر القطاع الإقتصادي العام للولايات المتحدة الأمريكية50

الفرع الثالث : إنعكاسات الأزمة على السياسة الاقتصادية الأمريكية54

المطلب الثاني :آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد البلدان المتقدمة54

المطلب الثالث : آثار و انعكاسات الأزمة على اقتصاد البلدان النامية58

الفرع الأول : آثار الازمة على الدول الغير عربية59 الفرع الثاني : آثار الازمة على الدول العربية60

الفرع الثالث : ازمة الائتمان العالمي و المصارف الاسلامية63

**المبحث الثالث :** سياسة معالجة الأزمة المالية66 المطلب الأول : إجراءات للتخفيف من الأزمة المالية66

الفرع الأول : الإجراءات الأولية66

الفرع الثاني : إتفاقيات قادة دول العشرين (G20) 68

المطلب الثاني : الحلول المقترحة70

الفرع الأول : خطة التحرك70

الفرع الثاني : خطة العمل71

الفرع الثالث : خطة الإنقاذ المالي الأميركية72 المطلب الثالث : توقعات و تساؤلات 76

الفرع الأول : توقعات تدور حول الأزمة المالية 76 الفرع الثاني : تساؤلات تنتظر إجابة 78

**خلاصة الفصل** 81

III -**الفصل الثالث : تاثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني**

**تمهيد للفصل** 83

**المبحث الأول :** مراحل تطور الاقتصاد الوطني 84

المطلب الأول : المرحلة الإشتراكية 1962-1989 84 الفرع الأول: تاسيس نظام اقتصادي في الجزائر

بعد الإستقلال 1962-1966 84

الفرع الثاني: المخططات التنموية المنفذة في المرحلة 1967-1979 85

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية

اللامركزية 1980-1988 89

الفرع الرابع: أسباب الركود الاقتصادي في الجزائر نهاية الثمانينات 94

المطلب الثاني : مرحلة التحول للرأسمالية والإصلاحات الإقتصادية 1989-1999 97 الفرع الأول: مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق 97 الفرع الثاني: الجزائر وصندوق النقد الدولي 100

الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 104

المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة 109

الفرع الأول: نظرة عن الاقتصاد الجزائري قبل البرنامج 109 الفرع الثاني: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 110

الفرع الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي2005-2009 112

**المبحث الثاني** : ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي 115

المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية الجزائرية 115

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 115 الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية 116 الفرع الثالث: إنضمام الجزائر إلي المنظمة العالمية 117

المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي في الجزائر 118

الفرع الأول: الإمتيازات العامة للإستثمار الأجنبي بالجزائر 118

الفرع الثاني: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر 119

المطلب الثالث : حالة الشراكة الأوروجزائرية 120

الفرع الأول: إتفاقية التعاون الأوروجزائرية 1976120 الفرع الثاني: مؤتمر برشلونة 1995121

الفرع الثالث: عقد الشراكة الجزائرية- الأوربية 2001121

**المبحث الثالث** : تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني122

المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الوطني العام تحت تأثير الأزمة122

الفرع الأول: التأثير على القطاع المالي123

الفرع الثاني: التأثير على قطاع الإنتاج125

المطلب الثاني : أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري126

الفرع الأول: الجزائر دولة نفطية126

الفرع الثاني: الإمكانات النفطية الجزائرية129

الفرع الثالث: الأزمة وانهيار أسعار البترول 131

المطلب الثالث : سياسة مواجهة الجزائر للأزمة المالية 134

الفرع الأول: ردود افعال أولية 134

الفرع الثاني: التدابير الوقائية لتجنب تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني136

**خلاصة الفصل** 139

الخاتمـة 141

المراجع146

الفهرس151

قائمة الجداول156

*قائمة الجداول*

*قائمة الجداول*

*قائمة الجداول*

*قائمة الجداول*

قائمة الجداول

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
| **01** | كرونولوجية الازمة المالية | **40** |
| **02** | تطور حجم ديون الجزائر الخارجية خلال الثمانينات | **95** |
| **03** | *وضع الميزان التجاري الجزائري 1990-1991* | **104** |
| **04** | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني 1989-1998 | **106** |
| **05** | تطور مؤشرات الدين الخارجي و احتياطات الدولية في 1990-1998 | **107** |
| **06** | تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-1999 | **108** |
| **07** | مناصب العمل المفقودة حسب المؤسسات النشاط الاقتصادي | **108** |
| **08** | تطور الميزان التجاري خلال المرحلة 1997-2006 | **116** |
| **09** | تطور الاحتياطات المؤكدة والإنتاج والصادرات من البترول الجزائري | **129** |
| **10** | *توضيح لصادرات و استهلاك البترول في الجزائر*  *2000 -2007* | **132** |